سلطة دبي
للخدمات المالية

التقريـــر السنـــوي | 2016

لمحة عن عام 2016 01
كلمة رئيس مجلس الإدارة 03
كلمة الرئيس التنفيذي 07

القسم 01

من نحن

سلطة دبي للخدمات المالية 13
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 18
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 19
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 29
المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية 34

القسم 02

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 41
أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية 43
مبادرات الأقسام لعام 2016 47
تطلعاتنا 59

القسم 03

الملاحق

الملاحق 65

تقتضي المادة 11 من القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي (DIFC) القانون رقم ا لسنة 2004 لمركز دبي المالي العالمي، من سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) تقديم تقرير خطّي إلى سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي، حول ممارسات صلاحياتها، وأداء مهامها، وأنشطتها المالية. وتوجب تلك المادة إعداد التقرير بأسرع وقت ممكن ومقبول في كل سنة مالية، حيث يكون التقرير مرتبطاً بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي الثالث عشر لسلطة دبي للخدمات المالية حسب السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2016.

لمزيد من المعلومات عن سلطة دبي للخدمات المالية، يُرجى زيارة الموقع الالكتروني www.dfsa.ae

صاحب السمو الشيخ محمد
بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس
الوزراء حاكم دبي

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي رئيس مركز دبي المالي العالمي

لمحة عن عام 2016

فيما يلي ملخص يستعرض إحصائيات بعض الأنشطة خلال العام 2016:

الرقابة

- 77 هو عدد الشركات المرخصة في العام 2016
- 445 هو إجمالي عدد الشركات المرخصة، ومنها 3 وكالات تصنيف ائتماني
- 683 هو عدد الأفراد المرخصين في العام 2016
- 2064 هو إجمالي عدد الأفراد المرخصين
- 18 هو عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في العام 2016
- 117 هو إجمالي عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة
- 16 هو إجمالي عدد مدققي الحسابات المسجلين
- 174 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على الشركات المرخصة في العام 2016
- 17 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على مدققي الحسابات المسجلين في العام 2016
- 41 عدد التراخيص التي تم اعتماد تعديلات عليها في العام 2016
- 116 هو عدد الطلبات المستلمة في العام 2016 (100 للشركات المرخصة و14 للأعمال والمهن غير المالية المحددة و2 لمدققي الحسابات المسجلين)
- 66 هو متوسط عدد الأيام الذي استغرقه اتخاذ القرار حول الطلبات المقدمة في العام 2016 (الشركات المرخصة فقط)

السياسات و الاستراتيجيات

- 4 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم نشرها وطرحت فيها تعديلات على اطار عمل السياسات لسلطة دبي للخدمات المالية
- 3 هو عدد الجلسات التوعوية التي تم إجراؤها للشركاء الاستراتيجيين لشرح التعديلات المطروحة من قبل السلطة
- 11 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم نشرها من قبل واضعي المعايير الدولية وعلقت عليها السلطة
- 20 هو عدد الاستبيانات التي تم نشرها من قبل واضعي المعايير الدولية وردت عليها السلطة

قسم الشؤون القانونية والمستشار العام

- 4 هو عدد التعديلات التي أدخلها المجلس على كتيب القواعد في العام 2016
- 5 هو عدد التعديلات التي أدخلها الرئيس التنفيذي على دليل المراجع
- 32 هو عدد آليات وضع القواعد التي وضعها المجلس في العام 2016
- 68 هو عدد الإعفاءات والتعديلات الممنوحة في العام 2016

التنفيذ

- 105 هو عدد الشكاوى المقدمة في العام 2016
- 106 هو عدد الشكاوى التي تم حلها في العام 2016
- 8 هو عدد إجراءات الإنفاذ المتخذة في العام 2016
- 6 هو عدد التحقيقات المستمرة من السنوات السابقة حتى عام 2016
- 4 هو عدد التحقيقات التي بدأت في العام 2016
- 4 هو عدد التحقيقات التي أجريت في العام 2016
- 6 هو عدد التحقيقات التي ما زالت مستمرة حتى عام 2017

الأسواق

- 10 هو عدد الطلبات المقدمة لأعضاء معترف بهم تمت مراجعتها في العام 2016
- 8 هو عدد الطلبات المقدمة لأعضاء معترف بهم تمت الموافقة عليها في العام 2016
- 1 هو عدد الطلبات المقدمة من هيئات معترف بها تمت الموافقة عليها في العام 2016
- 64 هو إجمالي عدد الأعضاء المعترف بهم
- 22 هو عدد المُصدرين الذين تم إدراجهم في القائمة الرسمية للأوراق المالية في العام 2016

العلاقات الدولية

- 3 هو عدد مذكرات التفاهم المبرمة في العام 2016
- 99 هو إجمالي عدد مذكرات التفاهم الثنائية المبرمة، بالإضافة إلى 4 مذكرات تفاهم متعددة الأطراف

- 82 هو عدد الطلبات التنظيمية التي تقدمت بها سلطة دبي للخدمات المالية إلى الجهات التنظيمية الزميلة في العام 2016
- 128 هو عدد الطلبات التنظيمية التي استلمتها سلطة دبي للخدمات المالية من الجهات التنظيمية الزميلة في العام 2016
- 22 هو عدد الوفود المحلية والدولية التي استقبلتها سلطة دبي للخدمات المالية في العام 2016

الموارد البشرية

- 147 هو عدد الموظفين حسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
- 93 هو عدد الموظفين العاملين كمنظمين (31% منهم مواطنون إماراتيون)
- 7.9 هو متوسط عدد أيام التدريب أثناء العمل لكل موظف في العام 2016
- 45 هو عدد الموظفين الذين أكملوا دورة تنمية المهارات القيادية في العام 2016
- 32 هو عدد الموظفين الإماراتيين الذين استكملوا برنامج "قادة الغد التنظيميون" منذ انطلاقته في العام 2006

العمليات

- 6 هو عد النشرات التي تم إصدارها في العام 2016
- 4 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم إصدارها في العام 2016
- 7 هو عدد هو عدد البلاغات التنبيهية والتحذيرية للمستهلكين الصادرة في العام 2016
- 5 هو عدد عمليات التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في العام 2016، 2 منها قامت بها أطراف خارجية و3 قام بها قسم المشاريع والتخطيط لدى السلطة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أضع بين أيديكم تقريري السنوي الخامس. شهد عام 2016 مواصلة سلطة دبي للخدمات المالية سلسلة إنجازاتها القوية إلى جانب تحقيق مركز دبي المالي العالمي لمزيدٍ من النمو.

الرؤية الاستراتيجية لإمارة دبي

في عام 2016، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء، وحاكم إمارة دبي استراتيجية دبي الصناعية 2030 التي تهدف إلى تعزيز مكانة دبي كمنصة عالمية للأنشطة التجارية والصناعية المبتكرة والقائمة على المعرفة، سعياً لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنمية اقتصاد دبي من خلال قاعدة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية. وقد حلت دبي مؤخراً في المرتبة الرابعة ضمن أكثر مدن العالم استدامةً من الناحية الاقتصادية وفق تصنيف مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال، وذلك بعد قياس عدة عوامل مثل البنية التحتية ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأداء الأعمال.

تنطوي خطة دبي 2021 على عددٍ من المبادرات الرامية إلى تعزيز مكانة دبي الرائدة كمركز مالي وتجاري محوري في الاقتصاد العالمي ومركز رائد للتمويل الإسلامي. من ضمن تلك المبادرات الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تهدف إلى خلق بيئة محفزة للابتكار عبر إطلاق برنامج مسرعات دبي للمستقبل واستراتيجية دبي للتعاملات الرقمية "بلوك تشين". وتضع هاتان المبادرتان التكنولوجيا في قلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتحرص سلطة دبي للخدمات المالية باستمرار على دعم استراتيجيات حكومة دبي من خلال نهجنا التنظيمي القائم على إدارة المخاطر، والذي يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة لمركز دبي المالي العالمي من خلال تطبيق أعلى المعايير التنظيمية الدولية مع تسهيل الابتكار في الخدمات المالية. ونواصل العمل بالتعاون مع زملائنا في هيئات مركز دبي المالي العالمي الأخرى ومع الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة على نطاق أوسع، وذلك بهدف دعم الأهداف الاستراتيجية لدبي وللإمارات العربية المتحدة.

ويواصل مركز دبي المالي العالمي طريق التطور من حيث تنوع الخدمات المالية المقدمة وكذلك حجم عمليات الشركات القائمة وذلك تحت قيادة رئيس المركز، سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى التزامنا الراسخ بتوفير إطار تنظيمي يتوافق مع المعايير المطبقة في المراكز المالية والدولية الرائدة حول العالم.

النمو في المجتمع الخاضع لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية

يوجد حالياً ما يقرب من 580 شركة تخضع لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية، منها 445 شركة تقدم خدمات مالية مباشرة، تأتي من جميع أنحاء العالم، والباقي شركات تقدم خدمات مساعدة، من بينها بعض الشركات الرائدة في العالم في الشؤون القانونية والمحاسبية. جديرٌ بالذكر أن عام 2016 قد شهد نمواً كبيراً في الأصول المصرفية، التي تبلغ إجمالاً ما يقرب من 150 مليار دولار أمريكي، لدى بنوك في المملكة المتحدة والهند والصين واليابان على الغالب. ويسرنا تحويل بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط مكان تأسيسه ومقره الرئيسي إلى مركز دبي المالي العالمي، وهي الخطوة التي تعني أن سلطة دبي للخدمات المالية ستكون الجهة الرقابية الرئيسية المنظمة لأعماله في المنطقة.

المشاركة على الصعيد الدولي

تعزز مشاركتنا الفعالة مع هيئات وضع المعايير الدولية والمشاركة على صعيد الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة مع الزملاء من الجهات التنظيمية الدولية والإقليمية هذا الالتزام. وقد التقيت على مدار عام 2016 العديد من النظراء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بما يشمل هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية وهيئة مراقبة السلوكيات المالية ومكتب مراقب العملة وهيئة الأوراق المالية والبورصات والاحتياطي الفيدرالي والخزانة الأمريكية، فضلاً عن رؤساء المؤسسات المالية المختلفة التي تخضع لتنظيمنا.

نظراً إلى التجارة بين الصين والعديد من دول الشرق الأوسط وكذلك الكثير من دول أفريقيا تمر عبر دبي، فإنه من الأهمية بمكان أن نُحافظ على استمرار الحوار الفعال مع نظرائنا في الصين. وفي إطار مشاركتنا المستمرة مع السلطات التنظيمية في بكين وهونغ كونغ، سافرت إلى هذين المركزين خلال عام 2016، كما ألقيت كلمة في المنتدى المالي الآسيوي السنوي المقام في هونغ كونغ.

بالإضافة إلى ذلك، نسعى دوماً إلى الحفاظ على علاقات وثيقة مع الجهات التنظيمية في الهند، والتي تُعتبر من مناطق الاختصاص المهمة بالنسبة لنا، حيث تمارس تسعة فروع من أكبر البنوك التابعة لها حجماً أكبر من الأعمال بمركز دبي المالي العالمي.

أعتقد أن هناك اعترافاً واسع النطاق من نظرائنا بمدى قوة ومتانة إطارنا التنظيمي؛ ففي عام 2016، أعلنت المفوضية الأوروبية اعترافها بأن نظامنا التنظيمي لأعمال التقاص المركزي (CCP) ونظامنا للرقابة على شركات التدقيق مكافِئان للأنظمة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.

لا تزال العلاقات التنظيمية المتينة لسلطة دبي للخدمات المالية قائمة مع نظرائنا الاتحاديين – مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين. وتستمر هذه العلاقات، بمذكرات تفاهم، من خلال عقد اجتماعات منتظمة وإجراء حوارات على مستوى الإدارة العليا والمستوى التنفيذي. وجديرٌ بالذكر أن البحوث ومبادرات التدريب المشتركة تعد من السمات المنتظمة للتفاعل مع تلك الجهات، وجميعها موجهة نحو تحقيق الهدف الوطني المشترك المتمثل في ضمان أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي يحظى فيها مجال تنظيم الخدمات المالية بتقدير كبير.

دعم مبادرة الاقتصاد الإسلامي في دبي

تماشياً مع مبادرة الاقتصاد الإسلامي التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية إطاراً تنظيمياً يتسم بالكفاءة والفعالية لجميع أنواع أنشطة التمويل الإسلامي، بما في ذلك إدراج الصكوك في بورصة ناسداك دبي. كما تواصل سلطة دبي للخدمات المالية دعم مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي الذي يقود المبادرة من خلال المشاركة في الاجتماعات وورش العمل التي يعقدها.

وجديرٌ بالذكر أن إجمالي قيمة الصكوك في القائمة الرسمية لسلطة دبي للخدمات المالية قد بلغت أكثر من 44 مليار دولار في عام 2016، ليُصبح بذلك مركز دبي المالي العالمي صاحب الريادة العالمية في إدراجات الصكوك.

تعزيز التنوع وتنمية كوادر دولة الإمارات العربية المتحدة

إننا نولي أهمية كبيرة إلى تطوير مجتمع متنوع من الموظفين، وذلك تماشياً مع مبادرة التوازن بين الجنسين في الإمارات. ونحن فخورون بأن نسبة القوى العاملة لدينا من النساء قد بلغت 46% في حين يبلغ عدد الجنسيات الممثلة لدينا 24 جنسية مختلفة.

تُساهم سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة للقوى العاملة في القطاع المالي من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون. ولقد أُطلِق هذا البرنامج في عام 2006 كوسيلة لتمكين المزيد من المواطنين الإماراتيين من شق طريقهم للعمل في مجال التنظيم المالي وقطاع الخدمات المالية.

وتبلغ حالياً نسبة زملائنا الإماراتيين العاملين في مجال التنظيم 33%. وفي عام 2016، رحبنا بالدفعة العاشرة من أفضل خريجي الجامعات الإماراتية في برنامج قادة الغد التنظيميون، حيث يُشارك حالياً هؤلاء المنتسبون الخمسة الجدد في برنامج أولي مدته عامين لتطويرهم وتأهيلهم.

عوامل نجاح مركز دبي المالي العالمي

بعد أن عملت في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية منذ تأسيسها وبصفتي رئيس مجلس إدارتها على مدار السنوات الخمس الماضية، أود أن أعرض بإيجاز بعض العوامل التي أدت إلى أن يصبح مركز دبي المالي العالمي المركز المالي الدولي الرئيسي في المنطقة.

إن مفهوم إنشاء منطقة مالية حرة بالإمارات العربية المتحدة ذات إطار عمل قانوني وتنظيمي خاص بها تقوم على المعايير الدولية الكاملة لهو مفهوم يتسم بالجرأة وبُعد الرؤية. فأينما أذهب تصلني تعليقات الزملاء من المنظمين وصانعي القرار ورؤساء المؤسسات المالية وهم يسلطون الضوء على الرؤية الفريدة لقادة دبي حين اتخذوا القرار بإقامة هذا المركز المالي الاستثنائي.

ومن بين الركائز الأساسية التي قام عليها المركز هو الاستقرار السياسي الذي تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة فضلاً عن نقاط القوة المتأصلة في إمارة دبي المتمثلة في كونها محوراً للنقل والاتصالات. وبالطبع فإن تأسيس نظام قضائي مستقل محترم كان من ضمن العناصر الأساسية في هذه الرؤية.

إن الجاذبية التي تتميز بها دبي كمكان للعيش والعمل هي أيضاً من العوامل المهمة التي يقوم عليها نجاح الإمارة كمركز مالي، وهو ما يأتي مدعوماً بالمرافق عالية المستوى لدى مركز دبي المالي العالمي والنظام االمتكامل المبني للارتقاء بمستوى جودة المعيشة ليس فقط للعاملين المقيمين فيه، بل أيضاً للزائرين والمواطنين بشكل عام.

إن التزام سلطة دبي للخدمات المالية منذ بزوغ فجرها بالالتزام بالمعايير التنظيمية الدولية عالية المستوى كان من وجهة نظري من العناصر المهمة في التوليفة الناجحة لمركز دبي المالي العالمي التي يدعمها التزام سموه الراسخ بالاستقلالية التنظيمية الكاملة لسلطة دبي للخدمات المالية التي تتكاتف الجهود من أجل المحافظة عليه.

أؤمن بالأهمية الكبيرة لنهجنا التنظيمي أيضاً، فلطالما سعت سلطة دبي للخدمات المالية نحو المزج بين الصرامة العالية في اتباع المعايير واللوائح التنظيمية وبين السير على نهج عملي يسهل اتباعه. كما أننا نؤمن كذلك بأهمية المشاركة مع أصحاب المصلحة واستيعاب احتياجاتهم ووضع ما لديهم من رؤى في الاعتبار عبر قنوات التفاعل الرسمية وغير الرسمية. أحياناً نجد أمامنا أمام تضارب لا يمكن تجنبه بين المعايير الدولية والمصالح قريبة المدى لدى بعض المشاركين في السوق، غير أننا نرى في نهجنا المهني العملي المنصف عاملاً مهماً لجذب للمؤسسات المالية عالية المستوى إلى مركز دبي المالي العالمي.

لا يتسلل إلينا أبداً شعور بالخمول والرضا عن الذات، بل نظل دائماً متيقظين للقضايا الاستراتيجية التي تواجه مركز دبي المالي العالمي والتي يجب على سلطة دبي للخدمات المالية أن يكون لها دور مهم في مجابهتها. إن النجاح الذي يحققه مركز دبي المالي العالمي لهو نفسه الذي تتولد من ورائه التحديات الجديدة، ونحن نستشرف المستقبل بمفاهيم ديناميكية غير جامدة ولن تكون استجابتنا بطيئة في التكيف حين نرى ضرورة لإحداث تغيير في نموذجنا التشغيلي، غير أننا لن نحيد عن مبادئنا ومعاييرنا الأساسية.

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الوفير لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وسمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم عن دعمهما المتواصل لنا، كما نشكر كذلك سعادة السيد عيسى كاظم محافظ مركز دبي المالي العالمي ومجلس الإدارة الأعلى بالمركز عما يقدمونه لنا من دعم راسخ.

ويجب ألا أنسى كذلك تقديم كل الشكر والتقدير للزملاء أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل ومشورتهم الدائمة. ويحضرني كذلك أن أتوجه بالشكر والثناء للفريق التنفيذي بسلطة دبي للخدمات المالية ولفريق العمل بها على عملهم الشاق ومهنيتهم وروح العمل التي يتحلون بها فضلاً عن التزامهم الدائم بالارتقاء بسلطة دبي للخدمات المالية من أجل أن تكون جهة تنظيم تحظى باحترام دولي كما هي الآن. وقد جاءت المراجعة السنوية لفعالية المجلس مؤكدة للنجاح الذي حققه المجلس واللجان المنبثقة عنه في الفعالية التي يتحلى بها في عمله، وإنني محظوظ لترؤس هذه المؤسسة عالية المستوى.

ونحن نتطلع إلى عام 2017 وما بعده بنظرة إيجابية جداً مدركين ما سنواجهه من تحديات ومستهدفين مواصلة الاضطلاع بدورنا في قصة النجاح الاستثنائية لدبي.

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

إيان جونستون

الرئيس التنفيذي

لقد كان هذا العام هو عاماً مزدحماً لسلطة دبي للخدمات المالية، فالأعمال التي نشهدها في مركز دبي المالي العالمي فضلاً عن الجهود الإشرافية والإنفاذية المبذولة هنا تتسم بحجم لا تجده سوى في المراكز المالية الكبرى هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من المناخ الاقتصادي الكلي المفعم بالتحديات وحالة عدم اليقين العامة فإن عام 2016 كان العام الأكثر ازدحاماً لسلطة دبي للخدمات المالية في استقبال الطلبات الجديدة.

وها نحن اليوم نرى سلطة دبي للخدمات المالية تتولى تنظيم نحو 451 مؤسسة إلى جانب 16 مدقق حسابات مسجلاً بالإضافة إلى 117 عملاً ومهنة غير مالية محددة فضلاً عن الإشراف على كل ذلك وفقاً لمتطلبات مجموعة العمل المالي المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية.

وفي واقع الأمر، تواصل سلطة دبي للخدمات المالية جهودها في الإسهام الفعال في الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية، ولا تستهدف بذلك السير على المعايير العالمية فحسب، بل لتضمن أيضاً تلبية الاحتياجات الخاصة للشركات الواقعة تحت إشرافها. وسوف نستعرض جهودنا المبذولة في هذا الصدد في الفصول التالية، ولكم يسعدنا أن نرى أن معظم الإصلاحات التنظيمية التي تلت الأزمة المالية تُشارف على الانتهاء، مما يعني قدرتنا الآن على صب المزيد من التركيز على الالتزام بهذه المعايير بدلاً من الانشغال بتشكيلها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نواصل بذل الجهود لتمتين علاقاتنا القوية مع الجهات الإقليمية المناظرة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط بما يعزز التعاون المشترك وتبادل المعلومات. إن المحافظة على مستوىً عالٍ من العلاقات الوثيقة ستلعب دوراً كبيراً في تعزيز التعاون المتبادل إقليمياً وستسهم في دعم تنميةٍ مستدامةٍ للأسواق في المنطقة.

وعلى الصعيد الوطني، فإننا نحقق تقدماً حقيقياً في مساهمتنا في مبادرة الاقتصاد الإسلامي التي أطلقتها حكومة دبي. فسلطة دبي للخدمات المالية لا تقوم بدورها كعضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يضع معايير دولية لأسواق رأس المال الإسلامية فحسب، بل إن إطارها التنظيمي ساعد بورصة ناسداك دبي على أن تُصبح إحدى الجهات الريادية في إصدار الصكوك على مستوى العالم.

وبلغت قيمة الصكوك خلال العام الماضي 11.45 مليار دولار أمريكي من أصل قيمة سندات الدين الجديدة البالغة 12.75 مليار دولار أمريكي والتي تم إدراجها في قائمة الأوراق المالية الرسمية، الأمر الذي أدى إلى وصول إجمالي قيمة الصكوك المدرجة في ناسداك دبي إلى 44 مليار دولار أمريكي. كما كان هناك أيضاً مزيد من التنوع في نوعية جهات الإصدار، حيث كانت هناك إدراجات من الكويت وإندونيسيا وغيرها. إن هذه التطورات تُشير إلى استمرار نمو مكانة مركز دبي المالي العالمي كمركزٍ رائدٍ للتمويل الإسلامي.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن ناسداك دبي قد قامت بإعادة إطلاق سوقها لمشتقات الأسهم في شهر سبتمبر من عام 2016، مما جعلها أول بورصة في دولة الإمارات العربية المتحدة تفتح الباب أمام المستثمرين الدوليين والإقليميين للاستثمار في أعلى فئة من إدراجات الأسهم في دولة الإمارات من خلال العقود المستقبلية للأسهم المفردة.

شهدت أيضاً السوق الأخرى الخاضعة لتنظيمنا، بورصة دبي للطاقة، نمواً ملحوظاً في عام 2016 بارتفاع قدره 22% في حجم التسليم الفعلي خلال عام 2015؛ حيث شهدت البورصة شحن أكثر من 260 مليون برميل نفط خلال العام الماضي، مما يشير إلى تزايد أهمية بورصة دبي للطاقة في أسواق الطاقة العالمية.

وحصلت سلطة دبي للخدمات المالية في شهر ديسمبر على دفعة قوية من الثقة في ظل منح المفوضية الأوروبية التكافؤ التنظيمي لإطار عمل السلطة التنظيمي الخاص بتنظيم أعمال التقاص المركزي(CCP). ونحن نأمل في أن يمنح ذلك الشركات الأوروبية المزيد من الثقة للتدوال في أسواق مركز دبي المالي العالمي.

وبالنظر إلى التطلعات المستقبلية، فإننا نقيّم آثار التطورات الهيكلية والتكنولوجية على المجتمع الخاضع لتنظيمنا؛ حيث تمثل التكنولوجيا المالية أو فينتيك والبيانات الضخمة تحديات جديدة تحتاج الجهات التنظيمية على مستوى العالم إلى التصدي لها.

وفي هذا النطاق فإن سلطة دبي للخدمات المالية جاهزة للخوض في هذا المجال بنهج يتمثل في تشجيع التنمية المستدامة لهذه السوق عن طريق تنظيمها متى استدعت الحاجة. وقد شجعنا على ذلك عدد الشركات الراغبة في مناقشة الفرص المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية. وجديرٌ بالذكر أن بعض هذه الشركات تدرس مزاولة الأنشطة التي كانت لتخضع للتنظيم، في الأحوال العادية، بينما هناك شركات أخرى تدرس، أو تزاول بالفعل، أنشطة لا تستدعي تنظيماً من جانب سلطة دبي للخدمات المالية.

لقد كان مجال التمويل الجماعي أولى خطواتنا نحو تعديل نظامنا التنظيمي. فعلى وجه التحديد، وفي بدايتها، تناولت عملية المراجعة التي أجريناها جدوى الأنواع المختلفة لمنصات التمويل الجماعي، مثل التمويل الجماعي القائم على القروض والقائم على الأسهم، ونعكف الآن على وضع إطار تنظيمي لهذه المنصات. ومن المقرر إصدار ورقات تشاورية فيما يتعلق بتلك المنصات فضلاً عن رخصة اختبار الابتكار للشركات الأخرى المتخصصة في التكنولوجيا المالية، وذلك في الربع الأول من عام 2017.

إن ما سبق ذكره ما هو إلا أمثلة قليلة لأبرز أحداث العام الماضي التي، بالنسبة لي، تثبت أن نموذجنا، القائم على القانون العام ونظام تنظيمي سليم، قد قطع شوطاً كبيراً نحو تحقيق رؤيتنا لسلطة دبي للخدمات المالية. وجديرٌ بالذكر أننا لا نرغب في أن نكون جهة منظِمة مرموقة على الصعيد الدولي فحسب، بل جهة تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.

سنستمر أيضاً في المواءمة مع المبادرات الرئيسية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء وحاكم إمارة دبي، والتي كان آخرها التركيز على تعزيز "السعادة" و"التسامح". ويسرني القول إن نتائج مسح مشاركة الموظفين لعام 2016 قد أظهرت تحسناً قوياً في معظم الفئات فضلاً عن وقوعها في مراكز متقدمة مقارنةً بمؤشرات القطاعين الإقليمي والدولي وذلك مقارنةً بالمسح الأخير الذي أُجري في عام 2013 ، حيث تصدر هذا التحسن مجالي إدارة الأداء والتمكين.

بالنهاية أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لعدد كبير من الشركاء الاستراتيجيين في مركز دبي المالي العالمي ممن شاركوا في العديد من المشاورات المختلفة بداية من عقد المشاورات وحتى إصدار الورقات التشاورية. كما أرغب في توجيه الشكر لفريق عمل سلطة دبي للخدمات المالية وأعضاء مجلس الإدارة الكرام عما يبذلونه من جهد وفير ودعم هائل لإنجاح هذه المنظمة المرموقة.

إيان جونستون
الرئيس التنفيذي

DUBAI FINANCIAL SERVICES AUTHORITY

من نحن

سلطة دبي للخدمات المالية	13
رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي وقيمنا	14
أهداف سلطة دبي للخدمات المالية	15
المبادئ	16
القيم وأخلاقيات العمل	17
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	18
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية	19
سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماعات في العام 2016	21
أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية	23
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية	29
المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية	34

سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المستقلة المنظِمة للخدمات المالية التي تتم مزوالتها في مركز دبي المالي العالمي أو انطلاقاً منه، وهي منطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات العُهد والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية. بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها. كما تمارس سلطة دبي للخدمات المالية صلاحيات التنفيذ المفوضة لها بموجب قانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي. وتشمل هذه الصلاحيات التحقيق في شؤون الشركات وشراكات الأعمال في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه بأي إخلال جوهري بقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومباشرة سبل المعالجة التنفيذية المتوفرة لمسجل الشركات.

رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي وقيمنا

رؤيتنا

أن نكون جهة منظِمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي الغير ضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدالة والشفافية والفعالية في الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- منع السلوك الذي يسبب أو قد يسبب الضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي أو قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة، تشمل فرض العقوبات؛
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المتوقعين لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- تعزيز الوعي العام بتنظيم قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

المبادئ

ضمن سعيها الدؤوب لتكوين بيئة تعزز المبادئ الإرشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة وضمن جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها من أجل بناء إطار تنظيمي واضح ومرن، قائم على أفضل الممارسات والقوانين المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم.

وقد نتج عن ذلك وضع تشريعات واضحة تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لاستيفاء المعايير المعمول بها للمنظمات العالمية الرائدة مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجموعة العمل المالي، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في المنظمات الدولية وتساهم في حواراتها في المجالات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية ومكافحة غسل الأموال والالتزام بالقوانين وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكن سلطة دبي للخدمات المالية وموظفيها من الاطلاع على المعايير الدولية في المنطقة وتطبيقها.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية جوهر مبادىء مركز دبي المالي العالمي التي ترتكز على النزاهة والشفافية والكفاءة، وهي الأسس التي تقوم عليها أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها ومدرجة في قانون القيم وأخلاقيات العمل للعاملين لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

يحدد قانون قيم وأخلاقيات العمل معايير أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية وتضارب المصالح وتقديم وقبول الهدايا والمزايا. وقد صمم القانون ليكون مكمّلاً لأحكام القانون التنظيمي حول تضارب المصالح والسرية.

تنفذ سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً قانوناً مماثلاً لقيم وأخلاقيات العمل، يناسب أعضاء المجلس ولجانه والهيئة القانونية للأسواق المالية (وهو متاح على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية).

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

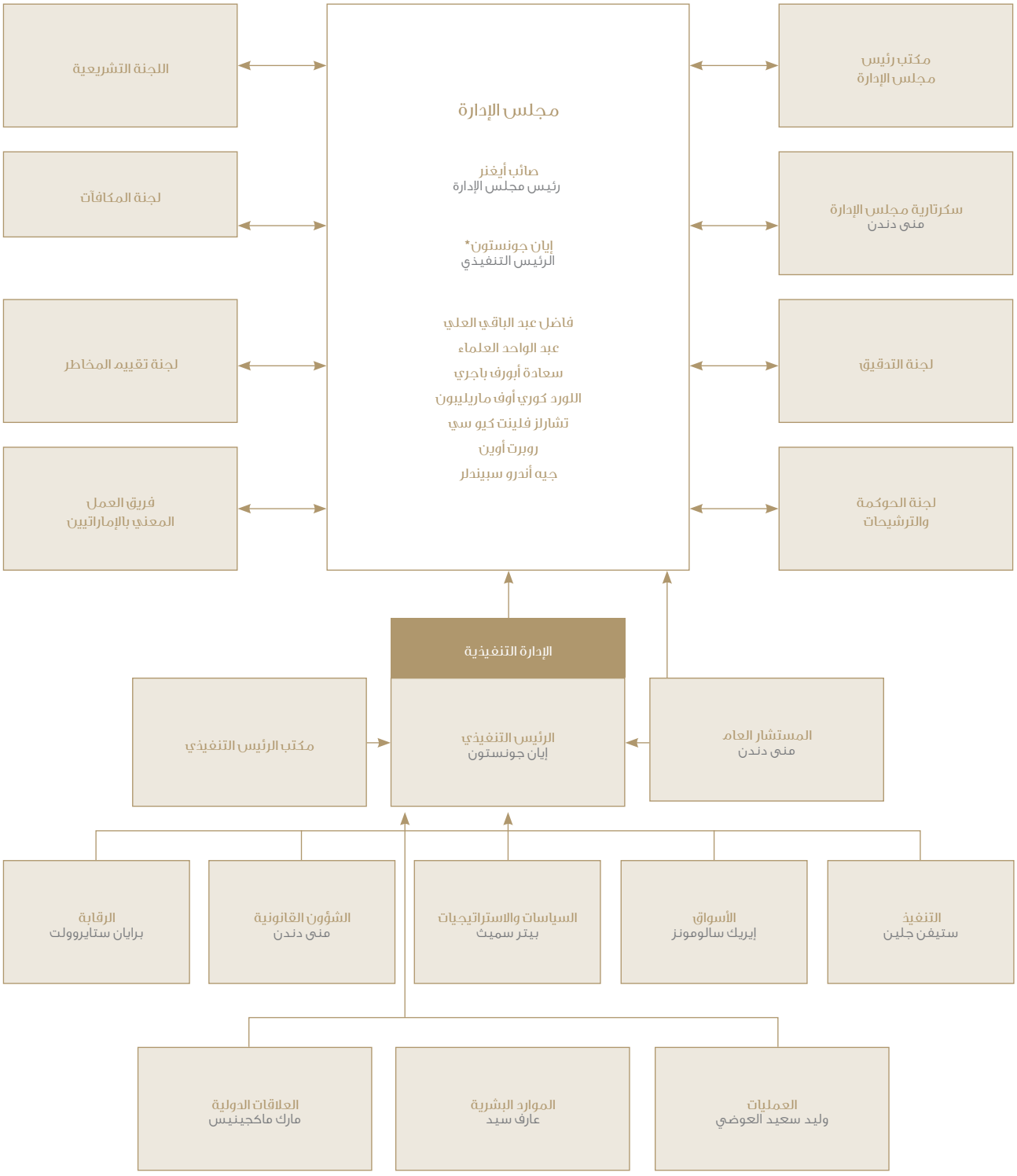

*بحكم منصبه
كما في 31 ديسمبر 2016

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة المستقل على الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، من أجل ضمان الشفافية في فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

صلاحيات المجلس ومهامه بموجب القانون التنظيمي هي:

- ممارسة الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- تعيين أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية؛
- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقاً لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة؛
- اتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الأخرى؛
- مراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات منظِمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- مراجعة الأنظمة ووضعها؛
- مراجعة معايير وقواعد العمل وإصدارها؛ و
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية الخارجة عن نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دورياً من إدارة تقييم المخاطر وفقا لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛ و
- توفير آلية مساءلة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية خبراء بارزون في مجال القانون والأعمال والتنظيم وقد عملوا سابقاً في أهم مناطق الاختصاص المالية العالمية

يعيّن رئيس مركز دبي المالي العالمي كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لمدة تبلغ ثلاث سنوات.

بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، تألف أعضاء مجلس الإدارة من 9 أعضاء وجمعيهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. ويحظى المجلس بدعم من جانب سكرتير المجلس الذي يتقلد أيضاً منصب المستشار العام.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة.

حسب القانون التنظيمي، عيّن مجلس الإدارة هيئة قانونية للأسواق المالية وخمس لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي: اللجنة التشريعية، ولجنة الحوكمة والترشيحات، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان أساساً متيناً للحوكمة الجيدة والكفاءة ووضع السياسات.

تتضمن بعض اللجان أعضاءً من غير أعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم خبرة خاصة مفيدة في تنفيذ عمل اللجان. أما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق.

فيما يلي سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات خلال العام (إما شخصيّاً أو عبر الهاتف) موضحة كنسبة من عدد الاجتماعات التي يتوجب على كل عضو من أعضاء المجلس حضورها.

سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماعات في العام 2016

	اللجان						
	المجلس	لجنة المكافآت	اللجنة التشريعية	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة التدقيق	لجنة تقييم المخاطر	فريق العمل المعني بالإماراتيين
صائب أيغنر	6/6	3/3	4/4	1/1	4/4	3/3	1/2
إيان جونستون	6/6	3/3	4/4	1/1	2/4	3/3	2/2
عبد الواحد العلماء	6/6		4/4			3/3	2/2
فاضل عبدالباقي العلي	6/6	3/3			4/4		2/2
جيه أندرو سبيندلر	6/6			1/1	4/4	3/3	2/2
اللورد كوري أوف ماريليبون	6/6	3/3		1/1			2/2
تشارلز فلينت كيو سي	6/6		4/4			3/3	
روبرت أوين	5/6		4/4			3/3	
سعادة أبورف باجري	6/6	3/3		1/1	4/4		

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
(بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016)

صائب أيغنر

عُيّن صائب أيغنر رئيساً لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس عام 2011 . وقد كان عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر عام 2004 ، كما عمل كنائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام 2007 حتى عام 2011.

عمل السيد أيغنر سابقاً كمدير أول لدى بنك ايه ان زد غريندليز بيه ال سي، في لندن، حيث ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للخدمات المصرفية الخاصة. ثم استقال من منصبه ليؤسس لونوورلد، وهي مجموعة استثمار خاصة في أوائل التسعينات.

السيد أيغنر حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الأعمال. وقد شغل سابقاً منصب محافظ كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس لجنة التدقيق وتقييم المخاطر فيها وهو حالياً عضو في لجنة العقارات التابعة لها.

شارك السيد أيغنر في كتاب الإدارة «ساند تو سيليكون» (2003) و«ساند تو سيليكون – جوينج جلوبال» (2009) مع مؤلفين آخرين وهو مؤلف كتاب «آرت أوف ذا ميدل ايست » (2010 و2015).

وقد تقلد عدداً من المناصب في مجالس الإدارة في مجالات الأعمال المصرفية والاستراتيجيات والتعليم والتنظيم والاستثمار.

إيان جونستون

عُيّن إيان جونستون كرئيس تنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو عام 2012 . والتحق السيد جونستون بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في شهر نوفمبر عام 2006 كمدير تنفيذي لقسم السياسات والشؤون القانونية.

حصل السيد جونستون على رخصة العمل في المجال القانوني من أستراليا في بداية الثمانينات، وقضى معظم حياته المهنية في القطاع الخاص. تولى السيد جونستون عدداً من المناصب العليا في القطاع المالي وشغل منصب الرئيس التنفيذي لأحد أكبر شركات الائتمان في أستراليا.

في عام 1999، التحق السيد جونستون بالعمل لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وشغل منصب مفوض بالإنابة لفترات عدة. وفي عام 2005، تولى إيان منصب مستشار خاص لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج.

وقد عمل السيد جونستون سابقاً كرئيس للمجلس المشترك الذي يتألف من ممثلين من أكبر واضعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين ولجنة بازل للرقابة المصرفية). وفي نوفمبر عام 2013 ، تم اختياره لمجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وهو عضو في اللجنة الفنية والاستقرار المالي للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي هيئة وضع المعايير العالمية لتنظيم قطاع التأمين، وكذلك كان عضواً في مجلس إدارة معايير التخطيط المالي من 2011 حتى 2016.

اللورد كوري أوف ماريليبون

يتمتع اللورد كوري أوف ماريليبون بخبرة واسعة في الخدمات المالية والإدارة العامة وقطاع التعليم.

يشغل اللورد كوري منصب رئيس مجلس إدارة هيئة التنافس والأسواق منذ سبتمبر عام 2012، وهي هيئة المنافسة في المملكة المتحدة التي حلت محل مكتب التجارة والمنافسة العادلة. ونتيجة لذلك، تنحى اللورد كوري عن مسؤوليات أعماله ومصالحه الأخرى في المملكة المتحدة، بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة سيمبيريان انفيستمنت بارتنرز وعضوية مجلس إدارة كل من رويال ميل، وبي دي او المملكة المتحدة ومجموعة آي جي واوركسترا لندن السيمفونية.

كان اللورد كوري الرئيس المؤسس للهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة، وهي الهيئة المتكاملة المنظمة لاتصالات الإلكترونية في المملكة المتحدة من عام 2002 إلى 2009 ، كما تقلد منصب عميد كلية كاس لإدارة الأعمال من عام 2001 حتى 2007. وقد عمل سابقاً كنائب للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال وكمدير غير تنفيذي لآبي ناشيونال، كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء، وهي الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية أخرى.

أجرى لورد كوري بحوثه الأكاديمية في مجال التنظيم. وهو يحتل مقعداً من مقاعد المستقلين في مجلس اللوردات.

ويترأس اللورد كوري لجنة المكافآت في مجلس إدارة السلطة.

تشارلز فلينت كيو سي

تشارلز فلينت كيو سي هو محامي تجاري ومحكم ووسيط متخصص في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة.

وقد قام بتقديم الاستشارات وتمثيل عدد من الهيئات التنظيمية والشركات في الإجراءات التنظيمية والتحريات، كما شارك في العديد من القضايا التنظيمية الكبرى التي نشأت في لندن خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية.

في عام 2009، تم تعيينه في هيئة صلاحيات التحقيق التي تجري التحقيقات في الشكاوى المقدمة ضد وكالات الاستخبارات في المملكة المتحدة.

والسيد تشارلز فلينت عضو مجلس إدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة بار ميوتشوال إندمنيتي فند ليمتد، وهي شركة تقدم تأمينات تعويضات مهنية للمحامين. وهو عضو في هيئة الرقابة المالية لنوادي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم التي تتولى إدارة قواعد اللعب وفق إطار مالي عادل ينطبق على نوادي كرة القدم الأوروبية. وهو رئيس هيئة مكافحة المنشطات، وهي الهيئة المستقلة التي تفصل في قضايا المنشطات في الألعاب الرياضية في المملكة المتحدة.

عمل السيد تشارلز فلينت كمحامي مبتدئ للعائلة المالكة (القانون العام) بين عام 1991 وعام 1995، ثم رئيساً مشاركاً لبلاكستون تشيمبرز خلال الفترة من عام 1998 إلى عام 2004، وهي إحدى جمعيات المحامين المختصين بالقانون التجاري والقانون العام الرائدة في لندن.

ويترأس السيد تشارليز فلينت اللجنة التشريعية في مجلس إدارة السلطة.

روبرت أوين

يتمتع روبرت أوين بخبرة واسعة كمنظم وخبير في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسيفيكية الآسيوية.

أسس السيد روبرت أوين هيئة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج (HKSFC) وتم تعيينه رئيساً تنفيذيّاً لديها في العام 1989. وقبل ذلك، عمل السيد روبرت أوين مديراً لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لدى بنك لويدز ميرشانت. كما كان في السابق أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل آند كو، وعمل كذلك في مكتب الخزينة والخارجية في المملكة المتحدة.

بعد تنحيه عن منصبه في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج، تولى السيد أوين منصب نائب رئيس مجلس إدارة نوموورا آسيا هولدينجز ليمتد، وأحد أعضاء مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز لندن، ورئيس مجلس إدارة تيك باسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة آي بي دايوا ليمتد، وعضو مجلس إدارة بورصة سنغافورة المحدودة، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، ويوروبيان كابيتال كو ليمتد وغيرها من شركات وصناديق الاستثمار.

يترأس السيد روبرت أوين لجنة المخاطر في مجلس إدارة السلطة.

سعادة أبورف باجري

سعادة أبورف باجري هو الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات ميتديست المتخصصة في تجارة وصناعة المواد التي لا تتضمن الحديد على المستوى الدولي.

تم تعيين سعادة أبورف باجري في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في شهر سبتمبر عام 2004 وقد ترأس منذ شهر يوليو عام 2012 ، لجنة الحوكمة والترشيحات. وهو رئيس مجلس إدارة سابق وعضو مجلس إدارة حالي في المجلس الدولي لصناعات النحاس الذي يمثل مصنعي النحاس عالميّاً. ويشغل منصب عضو مجلس إدارة شركة هونغ كونغ إكستشينجز آند كليرينج المحدودة. كما يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة مجلس الحدائق الملكية ورئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال وعضو مجلس إدارة مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا ومفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأمين آسيا هاوس.

سعادة أبورف باجري عضو في شركة يونيفيرسيتي كوليج سكول. وهو أيضاً الرئيس الفخري والمستشار السابق ورئيس مجلس جامعة سيتي يونيفيرسيتي في لندن، وهو بروفسور زائر في كلية كاس لإدارة الأعمال. وقد شغل منصب رئيس مجلس إدارة سابق لمنظمة TIE INC، وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.

سعادة أبورف باجري هو أحد الخريجين مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم من جامعة سيتي في لندن وزمالة فخرية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

يترأس سعادة أبورف باجري لجنة الحوكمة والترشيحات في مجلس إدارة السلطة.

فاضل عبدالباقي العلي

فاضل عبدالباقي العلي هو أحد رجال الأعمال البارزين المعروفين بخبراتهم في مجال حوكمة الشركات والأدوار التجارية الاستراتيجية التي يؤديها في مجموعة من القطاعات مثل قطاع العقارات والضيافة والاستثمار والخدمات المصرفية.

السيد فاضل العلي شغل منصب الرئيس التنفيذي لدبي القابضة خلال عام 2016، وقد عمل لديها منذ عام 2005 حيث تقلد منصب الرئيس المالي ورئيس العمليات.

أدى السيد فاضل العلي دوراً حيوياً في وضع نموذج العمل الجديد لدبي القابضة بصفتها أحد المستثمرين الاستراتيجيين. فعندما كان يشغل منصب رئيس العمليات، كان مسؤولاً عن الإشراف على استراتيجيات دبي القابضة المالية والقانونية والتشغيلية. كما نجح في قيادة عملية إعادة الهيكلة المالية التي أجريت للمجموعات الاستثمارية التابعة لدبي القابضة.

يشغل السيد فاضل العلي منصب عضو مجلس الإدارة في عدد من المؤسسات الرائدة، مثل شركة الاتصالات المتكاملة (دو). وهو حالياً رئيس مجلس إدارة مجموعة دبي للعقارات، ودبي إنترناشيونال كابيتال ومجموعة دبي وجامعة دبي للتصميم والابتكار (DIDI).

ويتمتع السيد فاضل العلي بخبرة واسعة في المجال المالي، حيث بدأ حياته المهنية بصفته محلل مالي في سيتي بنك وتنقل عبر عدة مناصب حتى تقلد منصب رئيس أعمال الائتمان الاستهلاكي في الإمارات في عام 2001. وفي عام 2004، عُيّن كرئيس قسم التوزيع في الإمارات قبل انتقاله إلى شركة دبي القابضة.

يحمل السيد فاضل العلي شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة من جامعة كاليفورنيا الجنوبية.

جيه أندرو سبيندلر

جيه آندرو سبيندلر هو الرئيس والرئيس التنفيذي لدى فاينانشال سيرفيسز فولنتير كوربس، وهي شركة خاصة – عامة غير ربحية تتمثل مهمتها في المساعدة في بناء أنظمة مصرفية ومالية جيدة في أسواق الدول النامية.

قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيد جيه آندرو سبيندلر في منصب نائب أول للرئيس لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي للدراسات والتحليلات المصرفية ودراسات أنظمة السداد. وأثناء عمله هناك، ساهم في تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر الذي تتبناه الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. وقد مثّل البنك الاحتياطي الفيدرالي في لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال الفترة من العام 1991 وحتى 1993.

وقبل التحاقه بالعمل لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في العام 1985، تقلد السيد سبيندلر العديد من المناصب في الإقراض والتخطيط الاستراتيجي لدى بنك كونتيننتال الينوي. وقد كان زميلاً في معهد بروكينغز من العام 1980 وحتى العام 1983.

السيد سبيندلر حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد. وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس وجمعية السياسة الخارجية.

يترأس السيد أندرو سبيندلر لجنة التدقيق في مجلس إدارة السلطة.

عبد الواحد العلماء

عبد الواحد العلماء هو أحد الشركاء لدى مكتب المحاماة وايت آند كيس بفريق الاندماجات والاستحواذات العالمية.

السيد عبد الواحد هو محكّم معتمد يعمل في دبي ومسجل لدى مركز دبي للتحكيم الدولي وغرفة التجارة الدولية.

وهو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل في بورصة دبي للذهب والسلع منذ أغسطس 2012 وفي مجموعة بريد الإمارات منذ عام 2016.

شغل السيد عبد الواحد العلماء في السابق منصب شريك لدى مكتب التميمي ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية في دبي والشريك الإداري لمكتبهم في قطر. ثم التحق بدبي العالمية، حيث شغل في البداية منصب رئيس الشؤون القانونية في المجموعة. وبعد ذلك شغل عدداً من المناصب التجارية الرائدة ضمن المجموعة، منها النائب التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة لدى شركة دبي للموارد الطبيعية، وهي ذراع استثمار الموارد الطبيعية لشركة دبي العالمية والنائب التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة لدى شركة ريتيل كورب وورلد وهي الذراع التجاري لشركة دبي العالمية. وقبل التحاقه بمكتب وايت آند كيس للمحاماة، عمل السيد عبد الواحد العلماء كمستشار أول لقسم الابتكارات في مبادلة جي إي كابيتال التي يقع مقرها في أبوظبي. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة في بنك دبي التجاري (ش.م.ع) خلال الفترة من عام 2012 وحتى 2015.

كان عبد الواحد العلماء الأول على دفعته بعد أن حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإمارات بتقدير امتياز. وأكمل دراسته ليحصل على درجة الماجستير في قانون التجارة الدولي من كلية لندن الجامعية.

ويترأس السيد عبد الواحد العلماء فريق العمل المعني بالإماراتيين.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تقوم اللجنة التشريعية بمساعدة المجلس في أداء مهامه التشريعية ومهام وضع السياست، بما في ذلك وضع التشريعات والقواعد المتعلقة بتنظيم الخدمات المالية التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي. واللجنة التشريعية مسؤولة عن مراجعة كل ما هو مقترح من تغييرات تشريعية وتغييرات على كتيب القواعد، والحرص على التشاور حولها بالشكل المناسب ورفع توصية للمجلس بالنموذج النهائي للتغييرات التشريعية المقترحة. يمتلك المجلس صلاحية وضع القواعد أو تعديلها وسيقوم بالتوصية بالتشريعات الأساسية ليتم إصدارها من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم إمارة دبي.

أعضاء اللجنة التشريعية خلال عام 2016 هم:
• تشارلز فلينت كيو سي (رئيس اللجنة التشريعية)
• عبد الواحد العلماء
• روبرت أوين
• مايكل بلير كيو سي *
• بيتر كيسي *
• صائب أيغنر **
• إيان جونستون **
• منى دندن ***
• بيتر سميث ***

* عضو خارجي
** بحكم منصبه
*** عضو تنفيذي

يتولى المسؤولون التنفيذيون مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بمهام اللجنة التشريعية بالتشاور مع رئيس اللجنة. وفي الكثير من الحالات، تنبثق بنود جدول الأعمال من التزام سلطة دبي للخدمات المالية بإنشاء نظام يتوافق مع المعايير الدولية والمحافظة عليه.

في عام 2016، رفعت اللجنة التشريعية توصيات نهائية للمجلس بالتغييرات النهائية على تنظيم الأنشطة التأمينية التي يتم مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي ومنه. وقد أقرت اللجنة التشريعية المشاورات ثم أصدرت توصيات بالمراجعات النهائية لنظام سلطة دبي للخدمات المالية بشأن تنظيم الأنشطة المعنية بالترتيب ومكاتب التمثيل والترويجات المالية، كما قدمت توصيات كذلك لنظام سلطة دبي للخدمات المالية بشأن الإشراف على مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى هذه المشروعات الرئيسية، أقرت اللجنة التشريعية المشاورات وأصدرت بعد ذلك توصيات بالمراجعات النهائية الرامية إلى تمكين سلطة دبي للخدمات المالية من ممارسة المزيد من الأنشطة التنظيمية عبر الإنترنت، بما يُسهل على الشركات الخاضعة للتنظيم التعامل مع سلطة دبي للخدمات المالية بالإضافة إلى مجموعة من المسائل المتنوعة التي استدعت الحاجة إدخال تغييرات عليها لتحسين إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية، وهو ما أصدر له مجلس سلطة دبي للخدمات المالية لاحقاً قواعد معدلة بحسب الاقتضاء في جميع هذه المسائل.

كما شهد عام 2016 كذلك إقرار اللجنة التشريعية للمشاورات العامة بشأن نهج سلطة دبي للخدمات المالية حول استخدام التكنولوجيا

المالية "FINTECH" لتحقيق الابتكار في قطاع الخدمات المالية وفي تنظيم التمويل الجماعي المعتمد على القروض.

وخلال هذا العام، درست اللجنة التشريعية نهج سلطة دبي للخدمات المالية في تنظيم الخدمات المالية مثل أنشطة تحويل الأموال وتحويل العملات، وتوافقت اللجنة على الطريق الذي ستمضي عليه قدماً. كما تناقشت اللجنة أيضاً حول الشكل المناسب لنظام فض المنازعات في مركز دبي المالي العالمي والتغييرات المحتملة في قانون الشركات لدى المركز.

لجنة التدقيق

المهمة الرئيسة للجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالإدارة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وجودة إجراءات إدارة المخاطر الداخلية. ولا يشغل رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي عضوية لجنة التدقيق.

أعضاء لجنة التدقيق هم:
• جيه أندرو سبيندلر (رئيس لجنة التدقيق)
• فاضل عبدالباقي العلي
• سعادة أبورف باجري
• وليد سعيد العوضي (عضو تنفيذي)
• داوني كيغن (عضو تنفيذي)

خلال عام 2016، راجعت لجنة التدقيق نتائج القوائم المالية لعام 2015 مع المسؤولين التنفيذيين والمدققين الخارجيين. حصلت سلطة دبي للخدمات المالية على رأي تدقيق غير متحفظ من مدققي حساباتها بخصوص القوائم المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2015.

عينت اللجنة أطرافاً خارجية لإجراء عمليات مراجعة مستقلة لائتمان مكافآت نهاية الخدمة لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، كما أشرفت اللجنة على عملية التدقيق المستقلة لبرنامج أمن واختراق نظام تكنولوجيا المعلومات الذي تولته الأطراف الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق التدقيق الداخلي عملية تدقيق لتنفيذ برنامج بيان تحمل المخاطر المُنقح كما راجعت الترتيبات الخاصة بالنفقات الرئيسية واستمرارية الأعمال.

كما تولت اللجنة مراجعة مسودة ميزانية عام 2017 التي أعدها المسؤولون التنفيذيون ورفعت بها توصيات للمجلس.

لجنة تقييم المخاطر

تتمثل المهمة الرئيسة للجنة تقييم المخاطر في مساعدة المجلس في تحديد وتقييم المخاطر الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على قدرة سلطة دبي للخدمات المالية على تحقيق أهدافها التنظيمية أو قد تؤثر سلباً على سمعة سلطة دبي للخدمات المالية. تقوم اللجنة أيضا بمساعدة المجلس في دراسة تدابير تخفيف المخاطر ومراقبة تنفيذها.

أعضاء لجنة تقييم المخاطر هم:
• روبرت أوين (رئيس لجنة تقييم المخاطر)
• عبد الواحد العلماء
• تشارلز فلينت كيو سي
• جيه أندرو سبيندلر
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*

* بحكم منصبه

خلال عام 2016، عقدت لجنة تقييم المخاطر ثلاثة اجتماعات تولت فيها ما يلي:

- مراجعة الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطة دبي للخدمات المالية لتخفيف المخاطر الرئيسية (الغير متعلقة بالشركات) التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية كما هو محدد في جرد المخاطر، مع تغطية إجراءات تخفيف المخاطر المطبقة بالفعل أو المخطط لها ومستوى المخاطر المتبقية المعرضة لها سلطة دبي للخدمات المالية وما إن كان يجب اتباع تدابير مختلفة لتخفيف هذه المخاطر في حال كان لا يزال هناك مستوى عالٍ من المخاطر المتبقية.
- مراجعة تحديث شامل لجرد المخاطر الكلية، والذي تم إعداده من قبل المسؤولين التنفيذيين لسلطة دبي للخدمات المالية، للوقوف على ما إن كان تم تحديد المخاطر الصحيحة (الغير متعلقة بالشركات) ضمن المخاطر ذات الأولوية القصوى التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية وما إذا كانت إجراءات التخفيف المقترحة مناسبة.
- قامت اللجنة، بعونٍ من المسؤولين التنفيذيين، بإجراء مراجعة شاملة لبيان مجلس الإدارة حول تحمل المخاطر والذي يستخدم أيضاً لإرشاد المسؤولين التنفيذيين في التخطيط للإعمال واتخاذ القرارات اليومية. وقد تضمن ذلك إدراج آراء أعضاء المجلس حول درجة قلقهم من عددٍ من السيناريوهات الحقيقية والمتخيلة.
- تحديث ملخص للمجلس بأعلى المخاطر العامة التي تواجه سلطة دبي للخدمات المالية والذي صمم أيضاً ليسترشد به المسؤولون التنفيذيون في اتخاذهم للقرارات.

قام المجلس لاحقاً ببحث واعتماد ما تم التوصل إليه من نتائج بشأن المسائل المعروضة أعلاه باعتبارها مدخلات لإجراءات التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية لعامي 2017 و 2018 وما بعده.

لجنة الحوكمة والترشيحات

إن المهمة الرئيسة للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية حول عمليات المجلس وإدارته وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن أعضاء المجلس الجدد، ووضع برنامج تعاقب وظيفي ومجموعة من مبادئ حوكمة الشركات والتوصية بها في المجلس.

أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات هم:
• سعادة أبورف باجري (رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات)
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• جيه أندرو سبيندلر
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*

* بحكم منصبه

في نهاية عام 2016، أُجريت مراجعة خارجية لأداء المجلس ولجانه، وتعمل اللجنة حاليّاً مع المجلس لتنفيذ التوصيات الناتجة عن عملية المراجعة.

أبلغ المسؤولون التنفيذيون اللجنة بالشكاوى المتلقاة خلال عام 2016 وقرارهم بشأنها.

لجنة المكافآت

إن المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي تقديم التوصيات التي ستساعد المجلس في النهوض بمسؤولياته المتعلقة بالموارد البشرية.

تشمل مهام اللجنة عدداً من المسائل المتعلقة بالمكافآت والأداء والسياسات المطبقة على مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ومسؤوليها التنفيذيين وموظفيها.

أعضاء لجنة المكافآت هم:
• اللورد كوري أوف ماريليبون (رئيس لجنة المكافآت)
• فاضل عبدالباقي العلي
• سعادة أبورف باجري
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*
• عارف سيد (عضو تنفيذي)

* بحكم منصبه

خلال عام 2016، قدمت اللجنة توصياتٍ للمجلس حول التعديلات على مكافآت فريق الإدارة العليا والتعديلات على توزيع الرواتب للعام 2016 بعد إجراء عملية مراجعة تفصيلية وشاملة لهيكل المكافآت واستراتيجية وضع المكافآت لسلطة دبي للخدمات المالية.

كما قدمت اللجنة توصياتٍ للمجلس حول مستوى الحوافز لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، مما يعكس الأداء في عام 2015 .

اعتمدت اللجنة أيضاً هيكل تصنيفي جديد عقب مراجعة نتائج إحدى ممارسات التقييم الوظيفي. وسيسري العمل بهذا الهيكل بداية من عام 2017.

كما نظرت اللجنة أيضاً في السياسة التي اعتمدتها مسبقاً، والتي تمكن بعض الموظفين من العمل لساعات عمل مرنة أو مُخَفَضَة، شريطة ألا ينتج عن ذلك أي أثر سلبي. وتأمل سلطة دبي للخدمات المالية أن تساهم هذه المرونة في استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم، خاصة الموظفين الذين لديهم أطفال صغار السن أو الذين يواجهون تحديات أخرى تجعل العمل لساعات أطول مهمة صعبة. ولقد لوحظ أنه منذ تطبيق هذه السياسة، تم منح الموافقة لعدد من الموظفين للسماح لهم بالعمل وفق ساعات تتصف بالمرونة وأنه لم يكن هناك أي أثر سلبي على الكفاءة التشغيلية للمؤسسة.

فريق العمل الإماراتي

فريق العمل الإماراتي (المعروف سابقاً بفريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميون) هو وسيلة يسعى المجلس من خلالها إلى الارتقاء بتطوير مهارات الموظفين الإماراتيين والإشراف على برنامج قادة الغد التنظيميون، الذي تم تصميمه لتطوير قدرات الموظفين الإماراتيين في سلطة دبي للخدمات المالية.

وخلال عام 2016، شملت عضوية فريق العمل أعضاء مختارين من مجلس الإدارة والإدارة العليا كما يلي:
• عبد الواحد العلماء (رئيس الفريق)
• جيه أندرو سبيندلر
• فاضل عبدالباقي العلي
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• وليد سعيد العوضي (عضو تنفيذي)
• منى دندن (المستشار العام وعميد برنامج قادة الغد التنظيميون)
• عارف سيد (عضو تنفيذي)

في العام 2016، واصل الموظفون الإماراتيون تحقيق تقدم في المناصب لدى سلطة دبي للخدمات المالية حيث تمت ترقية عدد من الموظفين الإماراتيين إلى منصب مدير ومدير أول في المؤسسة.

أقر فريق العمل في وقت سابق استراتيجية الموارد البشرية لإعادة تشكيل برنامج قادة الغد التنظيميون، ليتوافق مع مراحل نضج مركز دبي المالي العالمي والمتطلبات المعرفية المتغيرة للموظفين التنظيميين المبتدئين. ولقد بدأ هذا المشروع في الربع الأخير من العام 2015 وهو حالياً في المراحل الأخيرة من اكتماله. وسوف يواصل فريق العمل الإشراف على النتائج المخطط لها.

يترأس فريق العمل حالياً السيد عبد الواحد العلماء الذي انتهج نهجاً استباقياً ويعقد اجتماعات منتظمة مع المواطنين الإماراتيين لضمان الحفاظ على هذا الزخم فيما يخص تطوير حياتهم المهنية وتماشياً مع اهتمام مجلس الإدارة في سلطة دبي للخدمات المالية بتنفيذ مبادرات متنوعة لتلبية تطلعات المواطنين الحالية والمستقبلية.

ولقد عُرِض على المواطنين إعارات داخلية وخارجية بغرض تحسين قدراتهم واكتساب مزيد من المعرفة بالعمليات التي تُجريها الإدارات والمنظمات الأخرى سواءً على الصعيد المحلي أو العالمي.

في الربع الثالث من عام 2016، رحبت سلطة دبي للخدمات المالية بمشاركة خمس خريجين من المواطنين الإماراتيين في برنامج قادة الغد التنظيميون.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

الهيئة القانونية للأسواق المالية هي هيئة الخدمات المالية المستقلة المختصة بمراجعة القرارات التنظيمية واتخاذ الإجراءات التنظيمية. ويعين مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أعضاء الهيئة، ولكنها هيئة مستقلة عملياً عن مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين.

يرد بيان اختصاص الهيئة القانونية للأسواق المالية وصلاحياتها في القانون التنظيمي. ويجوز استئناف قرارات الهيئة أمام المحاكم في المسائل المتعلقة بالقانون فقط، وذلك بإذن من الهيئة القانونية للأسواق المالية أو محكمة مركز دبي المالي العالمي.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية هم:

- سعادة ديفيد ماكي سي بي إي كيو سي (رئيس الهيئة القانونية للأسواق المالية) **
- علي مالك كيو سي**
- بانكيم ثانكي كيو سي**
- جيريمي جونتليت اس سي**
- جون إل دوجلاس**
- باتريك ستوري**
- علي العيدروس**
- علي الهاشمي**

** يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرهم الذاتية.

المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية
(بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016)

إيان جونستون
الرئيس التنفيذي (يرجى الرجوع إلى الصفحة 23 للاطلاع على صورته الفوتوغرافية وسيرته الذاتية).

برايان ستايروولت
مدير عام قسم الرقابة، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008 وعمل كمدير عام منذ عام 2010.

تشمل مسؤوليات السيد برايان ستايروولت الإشراف التحوطي والإشراف على سلوك مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية، والإشراف على دور سلطة دبي للخدمات المالية مع مدققي الحسابات ووكالات التصنيف الائتماني. وينهض السيد ستايروولت بدور بارز في الجهود التي تبذلها سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة أشكال التمويل غير القانوني.

يملك السيد برايان ستايروولت خبرة واسعة في مجال التنظيم المالي، حيث شغل مناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وقد عمل منذ عام 1985 وحتى عام 1996، لدى مكتب مراقب العملة لخزينة الولايات المتحدة بصفته مفتش البنك الوطني حيث تخصص في تطوير السياسات وتنفيذها وإعادة تأهيل البنوك التي تعاني من المشاكل والمبادرات الخاصة بعمليات الاحتيال المصرفية.

وخلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2008، عمل السيد ستايروولت لدى شركة استشارات عالمية، حيث ركز على برامج تطوير الأسواق الناشئة، بما في ذلك إدارة مشاريع التطوير الكبرى ومتعددة الأغراض في بولندا وأوكرانيا وقبرص وكزاخستان.

يشغل السيد برايان ستايروولت منصب رئيس مشارك لمجموعة بازل الاستشارية، وهي منتدى يهدف إلى تعميق المشاركة في المسائل المتعلقة بالإشراف المصرفي بين لجنة بازل والمشرفين في جميع أنحاء العالم.

منى دندن

مدير عام، والمستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة، ورئيس الشؤون القانونية، التحقت بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2015. وهي المستشار القانوني الرئيسي لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وتتولى، بصفتها سكرتير المجلس، إدارة شؤون المجلس ولجانه.

ترأس السيدة دندن قسم الشؤون القانونية المعني بجميع الشؤون التنظيمية والقانونية الأخرى لسلطة دبي للخدمات المالية. إلى جانب هذه المهام، فالسيدة دندن عميد برنامج قادة الغد التنظيميون الذي يهدف إلى تعزيز مهارات المواطنين الإماراتيين وتزويدهم بالمعرفة حول كافة جوانب الممارسات التنظيمية للخدمات المالية.

قبل التحاقها بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، أمضت السيدة دندن عدة سنوات في منصب رئيس قسم الشؤون القانونية للأعمال المصرفية للشركات والأفراد لدى بنك باركليز ش.م.ع في الشرق الأوسط.

حصلت السيدة دندن على شهادتها في المحاماة من المملكة المتحدة وهي مرخصة لممارسة المحاماة في انجلترا وويلز وكذلك في هونغ كونغ. وقد أمضت السيدة منى دندن عدة سنوات في العمل كمحامي تجاري لدى مكاتب محاماة دولية في كل من لندن وهونغ كونغ قبل عودتها للشرق الأوسط.

بيتر سميث

مدير عام، ورئيس قسم السياسات والاستراتيجيات، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2012 كرئيس لقسم السياسات لقيادة عملية تطوير إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية. وانضم إلى اللجنة التنفيذية في مطلع عام 2015 وتم تعيينه كمدير عام في مطلع عام 2016.

يضطلع السيد بيتر سميث بمسؤوليات الإشراف على التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك دورة تخطيط الأعمال السنوية لسلطة دبي للخدمات المالية، ونهج المؤسسة في تحديد تحمل المخاطر وإدارة المخاطر المحددة الغير متعلقة بالشركات. وهو عضو بديل للجنة الفنية والاستقرار المالي التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. كما يشارك أيضاً في مجموعات العمل الخاصة بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

يحظى السيد سميث بما يربو على 25 عاماً من الخبرة التنظيمية. وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، شغل منصب رئيس قسم سياسات الاستثمارات لدى هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة. كما شغل مناصب عدة في المملكة المتحدة في مجالات السياسة والإشراف والحلول البنكية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. وقد عمل السيد سميث منذ عام 2003 وحتى عام 2007 بالإعارة مع الهيئة الأوروبية في بروكسل، حيث عمل على حل عدد من المسائل المصرفية والإشراف على المجموعات المالية ومستقبل الإشراف داخل الاتحاد الأوروبي.

يحمل السيد بيتر سميث درجة الماجستير في العلوم المالية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

وليد سعيد العوضي

الرئيس التنفيذي للعمليات، التحق بالعمل في سلطة دبي للخدمات المالية في مارس 2013. يحمل السيد وليد العوضي في جعبته ما يربو على 15 عاماً من الخبرة الدولية والإقليمية في مجال القيادة ووضع الاستراتيجيات في الخدمات المالية والتمويل الإسلامي والعقارات وقطاع وسائل الإعلام والاتصالات.

عمل السيد وليد العوضي سابقاً كمدير تنفيذي لقسم التسويق والاتصالات في أبوظبي للإعلام ورئيس قسم الخدمات المصرفية المميزة في مصرف الإمارات الإسلامي ونائب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ونائب الرئيس التنفيذي للتسويق في بنك دبي حيث قاد الأعمال المصرفية الملكية وإدارة الثروات والعلامات التجارية والاتصالات.

تولى السيد العوضي أيضاً منصب المدير الدولي للتسويق والمبيعات في سما دبي – عضو في دبي القابضة. كما كان مسؤولاً عما يزيد عن 20 سوق دولية. وعمل السيد وليد العوضي سابقاً في مؤسسة الإمارات للاتصالات.

ويحمل السيد وليد العوضي درجة الماجستير في القانون مع تخصص مزدوج في التحكيم وفض النزاعات والجرائم المالية وغسل الأموال، ونشر السيد وليد العوضي أولى مؤلفاته، كتاب بعنوان "استدامة الشركات العائلية في الإمارات العربية المتحدة – منظور قانوني وتنفيذي لأفضل الممارسات".

عارف سيد الكاظم

مدير تنفيذي و رئيس قسم الموارد البشرية ومواطن إماراتي، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2015.

يملك السيد عارف ما يتجاوز 27 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية في القطاع المالي. قبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية تولى السيد عارف عدداً من المناصب العليا منها مدير قسم الموظفين والخدمات الإدارية لدى بنك الإمارات الدولي، ومدير دولي للموارد البشرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى ايه ان زد جريندليز بنك، ورئيس قسم الموارد البشرية في الإمارات العربية المتحدة والشرق الأوسط وإفريقيا لدى ايه بي إن آمرو/بنك اسكتلندا الملكي. وقد عمل أيضاً لدى بلاك آند ديكر ومؤخراً لدى ارابتيك للإنشاءات كمدير قسم الرعاية العمالية والتوظيف. يحمل السيد عارف دبلوم متقدم في دراسات الأعمال، ودبلوم دراسات عليا في الإدارة من المجلس الوطني لمنح الشهادات الأكاديمية ودرجة الماجستير في دراسات القوى العاملة، وجميعها من المملكة المتحدة.

إيريك سالومونز

مدير تنفيذي ورئيس قسم الأسواق، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2007 ولديه خبرة في أسواق المشتقات والأوراق المالية. عمل السيد إيريك سالومونز لمدة 18 عاماً في مراجحة المشتقات وإدارة المخاطر والتنظيم.

شغل السيد إيريك سالومونز منصب مدير مشاريع مسؤول عن ترخيص الأسواق في أوروبا ومركز دبي المالي العالمي والإشراف عليها، حيث اكتسب خبرة واسعة في عمليات الصرف الأجنبي والمقاصة وأنظمة التسوية.

وهو عضو في اللجنة الدائمة لأسواق مشتقات السلع وتداولات السوق الموازية خارج البورصة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، عمل السيد إيريك سالومونز لدى هيئة تنظيم الخدمات المالية الهولندية، حيث كان مسؤولاً عن تنظيم البنى التحتية للأسواق، وكان عضواً في كلية المنظِمين التابعة لبورصة نيويورك يورونكست.

بدأ السيد إيريك سالومونز حياته المهنية كأحد المؤثرين بسوق المشتقات في كل من بورصة يورونيكست ويوريكس لتجار الخيارات في أمستردام منذ عام 1996 وحتى عام 2005، وهو مسجل لدى معهد الأوراق المالية الهولندي وأحد أعضاء الجمعية العالمية لمديري المخاطر.

ستيفن جلين

مدير تنفيذي أول ورئيس قسم التنفيذ، انضم إلى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2005 وعُيّن في منصبه الحالي في عام 2007.

تشمل مسؤوليات السيد جلين قيادة ممارسات الإنفاذ، والمساهمة في التوجه الاستراتيجي وإدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

السيد جلين حالياً عضو في لجنتين من لجان المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية: اللجنة الرابعة، وهي لجنة فنية تنهض بوضع سياسة دولية للإنفاذ وتبادل المعلومات من جانب الجهات المنظمة الوطنية للأوراق المالية، ومجموعة الفحص المسؤولة عن فحص الجهات المنظمة لأعضاء المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لقبول انضمامها كطرف في مذكرات التفاهم متعددة الأطراف مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

تولى السيد ستيفن جلين عدة مناصب عليا لدى مفوضية الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية. حيث كان مسؤولاً عن عدة أقسام بما في ذلك الأسواق والاستثمارات والاستثمارات تحت الإدارة، وتنظيم الخدمات المالية والتحريات الخاصة بالشركات والتحليل المالي.

وهو محلل للأدلة الجنائية في الشؤون المالية وعضو سابق في لجنة التحريات للمجلس الوطني للمحاسبين الممارسين المعتمدين في أستراليا.

وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد ستيفن جلين المؤسس والمدير العام لشركة فاينانشال سيرفيسز كومبلاينس، وهي شركة استشارية تقدم خدمات إدارة الامتثال وإدارة المخاطر لقطاع الخدمات المالية الأسترالي.

مارك ماكجينيس

مدير تنفيذي ورئيس قسم العلاقات الدولية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية 2005 لإنشاء وقيادة وإدارة أنشطة العلاقات الدولية في سلطة دبي للخدمات المالية.

قام السيد مارك ماكجينيس بإعداد المسودات والتفاوض حول أكثر من 90 مذكرة تفاهم، مما يؤكد التزام سلطة دبي للخدمات المالية بالتعاون الدولي.

تتجاوز خبرة السيد مارك ماكجينيس في القطاع التنظيمي 30 عاماً. عمل السيد مارك ماكجينيس في هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية حيث شغل منصب رئيس الشؤون القانونية للإنفاذ والمنسق الافتتاحي للإنفاذ الدولي ومستشار رئيس مجلس الإدارة ومدير العلاقات الدولية وعضو في الخدمات التنفيذية العليا. كما عمل السيد مارك السيد ماكجينيس كممثل للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية فيما يتعلق بالتطبيق ومذكرات التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ولجنة تنفيذ القوانين الدائمة لتلك المنظمة. وهو حالياً عضو في لجنة التقييم للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (مجموعة السياسة المركزية المسؤولة عن مبادئ المنظمة ومنهجيتها) وهو أيضا ضمن الموقعين المعتمدين على مذكرات التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين .

وفي عامي 2004 و 2013 كان أحد الأعضاء في فريق برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي. ويحمل السيد مارك ماكجينيس شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة كوينزلاند، وهو محامي مرخص في أستراليا.

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 41

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية 43

- هيئات وضع المعايير 44
- برنامج قادة الغد التنظيميون 46

مبادرات الأقسام لعام 2016 47

- قسم الشؤون القانونية – مكتب المستشار العام/ سكرتارية المجلس 47
- قسم السياسات والاستراتيجيات 47
- قسم الرقابة 49
- قسم الأسواق 51
- قسم التنفيذ 53
- قسم العلاقات الدولية 55
- قسم الموارد البشرية 57
- قسم العمليات 57

تطلعاتنا 59

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

قسم السياسات والاستراتيجيات

يضطلع القسم بمسؤولية المحافظة على إطار السياسات لسلطة دبي للخدمات المالية وتطويره، وتقديم المشورة حول الغرض من إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية لكل من أقسام سلطة دبي للخدمات المالية. يشرف القسم على نهج سلطة دبي للخدمات المالية في التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك دورة تخطيط الأعمال السنوية ومدخلاتها الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي العام لمركز دبي المالي العالمي؛ ونهج سلطة دبي للخدمات المالية في إدارة المخاطر، التي تشمل تحديد درجة تحمل المخاطر للمؤسسة والنظر في الحد من المخاطر الغير متعلقة بالشركات في سلطة دبي للخدمات المالية.

يضطلع القسم أيضاً بمسؤولية إعداد تقارير اقتصادية وغيرها من التحاليل البيئية وغيرها للاستخدام الداخلي، ومتى كان ذلك مناسباً، للنشر مع تحليل مماثل للتطورات في المجتمع التنظيمي على المستويين العالمي والإقليمي.

قسم الشؤون القانونية – مكتب المستشار العام / سكرتارية مجلس الإدارة

يضطلع قسم الخدمات القانونية برئاسة المستشار العام بمجموعة واسعة من الوظائف بما يشمل تقديم المشورات والآراء القانونية بشأن المسائل التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية وتقديم المشورة أيضاً بشأن القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها فضلاً عن تطبيق التشريعات الأخرى وغيرها من مسائل الاختصاص القضائي ذات الصلة.

كما يتولى القسم مسؤولية صياغة قوانين مركز دبي المالي العالمي وقواعده التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها بالإضافة إلى التشاور مع حكومة دبي وسلطة مركز دبي المالي العالمي حول تشريعات مركز دبي المالي العالمي وتشريعات دبي والتشريعات الاتحادية.

يتولى قسم الخدمات القانونية أيضاً مسؤولية تقديم المشورة القانونية بشأن المسائل التعاقدية وإدارة الدعاوى لسلطة دبي للخدمات المالية في القضايا المقدمة لمحاكم مركز دبي المالي العالمي أو الهيئة القانونية للأسواق المالية.

كما يتولى قسم الخدمات القانونية مسؤولية تقديم الدعم الإداري والاستشارة القانونية للجنة توجيه القرارات ولجنة صنع القرار فضلاً عن قيادة الدعم الإداري وتوفيره للجنة القواعد والإعفاءات.

يتولى المستشار العام مسؤولية إدارة قسم الخدمات القانونية والإشراف عليه فضلاً عن تقديم المشورة لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولجانه بشأن المسائل القانونية والمسائل المتعلقة بالحوكمة ويقوم المستشار العام بدور سكرتير مجلس الإدارة المتمثلة في إدارة وتنسيق كافة المهام المتعلقة بمجلس الإدارة ولجانه.

كما يشرف المستشار العام على قواعد السلوك المهني وبرنامج قادة الغد التنظيميون لسلطة دبي للخدمات المالية.

قسم الرقابة

يعمل القسم على تقييم مقدمي الطلبات الجدد الراغبين بمزاولة أنشطة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه لضمان وجود أنظمة وضوابط مناسبة لعمليات الكيان، بما يشمل وجود فريق الإدارة المناسب والملائم فضلاً عن ترتيبات الحوكمة المناسبة، لدى مقدم الطلب.

بعد عملية الترخيص، يتولى قسم الرقابة مسؤولية تقييم المخاطر ومراقبة والحد من المخاطر لجميع الشركات المرخصة التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي أو منه. يتولى القسم أيضا الرقابة على عمل مدققي الحسابات المسجلين ووكالات التصنيف الائتماني.

وضمن دور سلطة دبي للخدمات المالية في مكافحة الجرائم المالية في مركز دبي المالي العالمي، يتولى القسم تسجيل ومراقبة نشاط العديد من أنواع الشركات الأخرى مثل شركات المحاماة والمحاسبة والشركات العائلية وتجار البضائع ذات القيمة العالية والوكلاء العقاريين بهدف مكافحة جرائم غسيل الأموال. وقد تم تصنيف هذه الشركات تحت العنوان الواسع "الأعمال والمهن غير المالية المحددة".

يزاول قسم الرقابة أعماله وفقاً لمتطلبات هيئات وضع معايير القطاع المالي المعنيين. ويشارك أعضاء القسم بفعالية مع هيئات وضع المعايير المذكورين من خلال مجموعات رئيسة وفرق مختصة بمهام معينة والمشاريع على المستويات الدولية. كما يشارك أعضاء القسم في العديد من الكليات الإشرافية للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والتي لديها أيضا عمليات هامة في مركز دبي المالي العالمي، حيث يشهد دور الكليات الإشرافية أهمية متزايدة بالنسبة لدور للهيئات التنظيمية المضيفة ومهمتها. ويتعاون القسم ويتواصل بشكل وثيق مع كافة الجهات التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة.

قسم الأسواق

يتولى القسم مسؤولية ترخيص مؤسستين من مؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي وهما بورصة دبي للطاقة وناسداك دبي والإشراف عليهما باستمرار. كما يتولى القسم مسؤولية الاعتراف بالمشاركين عن بُعد ومشغلي السوق وغرف المقاصة الموجودة خارج مركز دبي المالي العالمي.

ويتولى قسم الأسواق إدارة هيئة الإدراج للشركات التي تعرض طرح وإدراج الأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي. وتتولى هيئة الإدراج مسؤولية قبول إدراج الشركات في قائمة الأوراق المالية الرسمية لسلطة دبي للخدمات المالية وتضع الحد الأدنى من المعايير لعمليات الطرح والإدراج، وعمليات الاستحواذ والاندماج، تماشياً مع تطورات السوق الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد قسم الأسواق إجراءات الشركات مثل إعادة شراء الأسهم ويتولى مسؤولية مراقبة إساءة استخدام السوق الممكنة فضلاً عن التزامات الإفصاح المستمرة والدورية عن الشركات المدرجة.

قسم التنفيذ

يتولى قسم التنفيذ التحقيق في خروقات قوانين وقواعد مركز دبي المالي العالمي التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها. ويتخذ القسم الإجراءات في الحالات التي قد يسبب فيها سوء التصرف المشتبه به الضرر لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. ويتمثل هدفه العام في تجنب أي تصرف يسبب (أو قد يسبب) الضرر لسمعة المركز والكشف عن مثل ذلك التصرف ومنعه.

قسم العلاقات الدولية

يتولى القسم إدارة وتنسيق دور سلطة دبي للخدمات المالية في كافة المسائل الدولية بما في ذلك جهودها الثنائية ومتعددة الأطراف مع نظرائها على المستويين الإقليمي والدولي ويتولى القسم أيضاً إدارة مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية مع هيئات وضع المعايير المالية العالمية.

قسم الموارد البشرية

يتولى القسم مهام استقطاب الكفاءات والتطوير وإدارة المكافآت. وتشمل مهام القسم كافة الأمور المتعلقة بموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، وخاصةً ما يتعلق منها بالأداء المستمر وتطوير مهارات الموظفين والاحتفاظ بهم. ويعد توظيف وتدريب المواطنين الإماراتيين للمهن التنظيمية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون أحد أبرز أنشطة التطوير الرئيسية للقسم.

قسم العمليات

يتألف القسم من دوائر المالية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة والشؤون المؤسسية والمشاريع والتخطيط والتميز المؤسسي وإدارة الشركاء الاستراتيجيين ويشكل القسم الأساس والبنية التحتية التشغيلية والتكنولوجية من أجل ضمان إدارة سهلة وسلسة في سلطة دبي للخدمات المالية، ويطبق القسم مبادئ التميز وإدارة المعرفة لتكون سلطة دبي للخدمات المالية مؤسسة عالمية تساهم في الاقتصاد المحلي وتقيم شراكات دولية.

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية

يسلط هذا القسم الضوء على أهم مبادرتين قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية، من خلال التعاون الداخلي عبر الأقسام، وتركيز الوقت والموارد من أجل المساهمة في وضع المعايير الدولية مع الهيئات الدولية المختصة وتعزيز تطوير برنامج قادة الغد التنظيميون. وقد عززت هذه المبادرات انتشارها الواسع في المؤسسة وساعدت على تحديد أهم الأنشطة على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2016.

هيئات وضع المعايير

مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية

تتولى سلطة دبي للخدمات المالية إدارة نظام يختص بالأمور التنظيمية يطبق المعايير الدولية ويوفر منظومة تدعم الأنشطة التجارية في مركز دبي المالي العالمي، حيث تحظى الشركات بإطار عمل مستقر واضح المعالم ومعترف به عالمياً تستطيع من خلاله إنشاء أعمالها وتطويرها.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، لم يقف عمل سلطة دبي للخدمات المالية في 2016 على اعتماد المعايير الدولية المتطورة، بل تعداه ليشمل المساهمة في تطويرها والحرص على أن تعكس تلك المعايير احتياجات جهات الاختصاص مثل مركز دبي المالي العالمي. وقد شملت مهامنا في العمل مع الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير الدولية في عام 2016 مشاركتنا المباشرة في عمل تلك الهيئات على النحو المبين أدناه، بالإضافة إلى إجراء 20 دراسة استقصائية والاستجابة لثمانِ استشارات عامة، فضلاً عن الاستشارات غير الرسمية، من تلك الهيئات.

الخدمات المصرفية

يتولى المدير العام لقسم الرقابة لدى سلطة دبي للخدمات المالية منصب الرئيس المشارك لمجموعة بازل الاستشارية، ومن ضمن المهام المسندة إليه اضطلاعه بدور مراقب في لجنة بازل. وتوفر مجموعة بازل الاستثمارية منتدى يهدف إلى تعميق مشاركة لجنة بازل مع المشرفين في جميع أنحاء العالم، وتسهيل عملية الحوار مع الدول غير الأعضاء بشأن المبادرات الجديدة للجنة بازل في مراحلها المبكرة. وخلال عام 2016، واصلت لجنة بازل تعزيز الإطار التنظيمي الدولي للبنوك العالمية التي تزاول أعمالها على صعيد دولي وذلك من خلال الانتهاء من الإصلاحات التنظيمية التي تبعت الأزمة. وشمل ذلك العمل على عدة أصعدة من بينها النهج الموحد للمخاطر التشغيلية ومراجعات إطار نسبة الرفع المالي وإفصاحات الركيزة الثالثة والعلاج الاحترازي للأصول المعسرة وغير ذلك. وفي عام 2016، وضعت لجنة بازل بالاشتراك مع مجلس الاستقرار المالي معاييراً بشأن القدرة على استيعاب الخسارة الكلية للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية بهدف تسهيل حلها دون الحاجة لاستخدام الأموال العامة. ومن بين تلك العناصر، كانت المشاورات بشأن النهج الموحدة المراجعة للمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية وكذلك المعايير النهائية بشأن معدل مخاطر الفائدة في السجل المصرفي ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق هي الأمور الأكثر صلة بسلطة دبي للخدمات المالية.

التأمين

في قطاع التأمين، يمثل الرئيس التنفيذي سلطة دبي للخدمات المالية في لجنة الاستقرار المالي والأمور الفنية بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وبفضل ذلك، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية التأثير على جهود الرابطة الدولية لمراقبي التأمين لزيادة حماية حاملي وثائق التأمين والحفاظ على الاستقرار المالي في أربعة مجالات عمل مهمة:

- وضع معايير جديدة ومراجعة المعايير القائمة، بما يشمل مبادئ التأمين الرئيسية ودمج إطار العمل المشترك للإشراف على مجموعات التأمين النشطة دولياً بها؛
- وضع معايير بشأن إنعاش شركات التأمين وحلها، بما يشمل النظر في تعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر؛
- تحسين منهجية التقييم لتحديد شركات التأمين العالمية المهمة من الناحية النظامية؛ و
- تطوير معيار رأسمال التأمين الذي سوف يطبق على مجموعة أوسع من شركات التأمين، مع اعتماد هذا الإصدار الأول كجزء من إطار العمل المشترك في عام 2020.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المدير العام لقسم السياسات والاستراتيجيات لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو أيضاً عضو في فريق عمل مراجعة المواد الإشرافية الذي بدأ عمله في عام 2015 بتفويضٍ يخوله بمراجعة صياغة العديد من مبادئ التأمين الرئيسية والإشراف على مدى تطابق النشرات الإشرافية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وأخيراً، فإن رئيس قسم العلاقات الدولية لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو أيضاً عضو في مجموعة عمل الموقعين المعتمدين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والتي تعمل على تقييم الطلبات المقدمة من الدول للانضمام إلى الموقعين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي مبادرة مهمة أخرى للرابطة اعتمدتها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2010.

الأوراق المالية والأسواق

في قطاع الأوراق المالية، فإن الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية أعيد ترشيحه كعضو في مجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية – العضو المشارك الوحيد في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية الذي ينضم للجنة. ومن مهام اللجنة الوقوف على القضايا وتسليط الضوء على المشاكل مع صياغة الردود المناسبة لأسواق الأوراق المالية النامية التي تُمثل ثلثي عضوية المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وقد تمثلت المخاطر الرئيسية التي وضعت اللجنة يدها عليها في عام 2016 في المخاطر ذات الصلة بفينتيك في الأسواق الناشئة والعلاقة بين الحوكمة المؤسسية والتنظيم المالي في أسواق رأس المال.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً في أربع لجان أخرى تابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية:

- رئيس قسم التنفيذ لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في لجنة الإنفاذ والتعاون (اللجنة الرابعة) ومجموعة الفحص. في عام 2016، شاركت اللجنة الرابعة في إعداد تقرير بشأن تأثير تقنية السحابة على ممارسات الإنفاذ. بالإضافة إلى عملها المتمثل في فحص الدول المقدمة لطلب الانضمام إلى مجموعة الموقعين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، عملت مجموعة الفحص على تطوير مذكرة تفاهم متعددة الأطراف محسنة، وهي المذكرة المحسنة التي حظيت باعتماد أعضاء المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بالإجماع وستحدد معايير جديدة سعياً لتحقيق تعاون تنظيمي أكبر على مستوى العالم؛
- رئيس قسم الأسواق لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في لجنة أسواق العقود الآجلة للسلع (اللجنة السابعة). في عام 2016، نشرت اللجنة السابعة تقريراً بشأن تأثير مستودعات تخزين السلع على تحديد الأسعار في عقود المشتقات المدرجة في البورصات، كما واصلت مراقبة تنفيذ مبادئ مؤسسات إعداد التقارير المتعلقة بالأسعار لدى المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية؛
- وفي شهر سبتمبر، انضم كذلك رئيس قسم الأسواق لدى سلطة دبي للخدمات المالية إلى اللجنة الثانية المعنية بالأسواق الثانوية، والتي تتولى مهمة تقييم السيولة بأسواق السندات وكذلك الشفافية في أسواق سندات الشركات؛ و
- رئيس قسم العلاقات الدولية لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في لجنة التقييم واللجنة الفرعية لفريق الإنفاذ الذي يعمل على مراجعة منهجية المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وتحديثها، وذلك بأسلوب يعكس معايير المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية ضمن الإجراءات المناسبة للتنظيم الفعال للأوراق المالية. وقد تم تحقيق إنجاز كبير في عملية مراجعة المبادئ والمنهجية على حد سواء في نهاية عام 2016، وذلك عقب إجراء مشاورات مع مجموعات خبراء السياسات ذات الصلة لدى المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

التمويل الإسلامي

تساهم سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في تطوير قطاع التمويل الإسلامي بشكل عام وتطوير وتنفيذ معايير التمويل الإسلامي العالمية.

وتتركز مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية في مشاركتها بجهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية. كما إن سلطة دبي للخدمات المالية هي عضو في مجموعة العمل، التي تأسست في عام 2015، التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المعنية بمتطلبات الإفصاح الخاصة بمنتجات أسواق المال الإسلامية. وساهمت في صياغة مسودة المبادئ الإرشادية بشأن متطلبات الإفصاح الخاصة بأسواق المال الإسلامية، والتي أبدى مجلس الخدمات المالية الإسلامية مشورته بشأنها في الربع الرابع من عام 2016. وفي ظل زيادة التركيز التنظيمي على معايير حماية المستثمر ومعايير الإفصاح والشفافية الصارمة، تهدف المبادئ الإرشادية إلى تعزيز الإطار التنظيمي الكلي وتشجيع المزيد من النشاط عبر الحدود.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن سلطة دبي للخدمات المالية هي عضو في المجموعة الاستشارية حول الأدوات والمعاملات الموافقة للشريعة التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية. كما تُتابع سلطة دبي للخدمات المالية عن كثب التطورات التي تجري في مجال المحاسبة كتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ذي الصلة بالعديد من شركات مركز دبي المالي العالمي، على سبيل المثال.

هيئات وضع المعايير الأخرى

على الرغم من أن الجهود الرئيسية التي بذلتها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2016 في مجال المشاركة الدولية كانت مكرسة للمشاركة في أنشطة هيئات وضع المعايير الدولية المبينة آنفاً، ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً في العمل مع هيئات وضع معايير أخرى، خاصة في مجال التدقيق من خلال ممثلنا في المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين، حيث ترأست سلطة دبي للخدمات المالية فرقة عمل الجهات التنظيمية الأصغر. ولقد أكدت أمانة المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين في أواخر شهر ديسمبر على أن سلطة دبي للخدمات المالية قد تم تصنيفها ضمن أوائل الأعضاء الذين سيوقعون على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف التي سيجري توقيعها في أوائل شهر أبريل من عام 2017.

برنامج قادة الغد التنظيميون

في الربع الثالث من عام 2016، رحبت سلطة دبي للخدمات المالية من جديد بمشاركة خمسة خريجين من المواطنين الإماراتيين في برنامج قادة الغد التنظيميون، كما رحبت السلطة بمتدرب من سلطة مركز دبي المالي العالمي للمشاركة في البرنامج. ومؤخراً أُعيد تشكيل البرنامج لإعادة تطوير المناهج الدراسية وتوفير مجموعة متنوعة من الخبرات التعليمية للمتدربين في برنامج قادة الغد التنظيميون بما في ذلك البرامج التدريبية القائمة على الفصول التقليدية إلى جانب التدريب الرقمي والمتنقل والعملي. ولعكس متطلبات المتدربين، يركّز برنامج قادة الغد التنظيميون المعاد تشكيله بصورة قوية على المهارات القيادية والأساسية من خلال إضافة برنامج المهنيون الشباب.

وينعكس اهتمام مجلس الإدارة بالجهود المبذولة لتنمية طاقات أبناء وطننا في الإشراف والتوجيه اللذين يقدمهما فريق العمل الإماراتي إلى فريق الموارد البشرية لتنفيذ العديد من المبادرات. ففي عام 2016، شارك رئيس فريق العمل الإماراتي بنشاط مع عدد من الموظفين الإماراتيين فضلاً عن فريق الموارد البشرية لدعم النهج الذي نتبناه لتنمية مقدرات مواطني الإمارات العربية المتحدة وتطوير مهاراتهم.

تواصل سلطة دبي للخدمات المالية بناء القدرات وتقديم فرص حقيقية للتنمية لموظفيها الإماراتيين مثل المؤهلات الفنية وشهادات القيادة والتناوب الوظيفي والإعارة الخارجية لتحقيق هذا الهدف. وشهد عام 2016 مشاركة 17 موظفاً بمن فيهم 9 مواطنين إماراتيين، في دبلومة معهد الإدارة المعتمد في الإدارة والقيادة. وستواصل سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2017 تركيزها على بناء القدرات القيادية وتوجيه انتباهها نحو المواهب الشابة في المؤسسة.

مبادرات الأقسام لعام 2016

قسم الشؤون القانونية – مكتب المستشار العام / سكرتارية المجلس

أثناء عام 2016، تولى فريق قسم الشؤون القانونية مسؤولية صياغة التشريعات المطلوبة لتنفيذ جميع مبادرات السياسات المحددة في إطار مبادرات قسم السياسات والاستراتيجيات بعد إجراء المشاورات العامة.

قدم الفريق المشورة للأقسام التشغيلية بشأن الإشراف وتنفيذ القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها وبشأن تطبيق التشريعات وغيرها من مسائل مناطق الاختصاص ذات الصلة. كما تولى الفريق إدارة عملية مراجعة مسودة التشريعات الاتحادية وتشريعات دبي ومساعدة اللجنة التشريعية العليا في هذه المسائل. كما قدم الفريق النصح والمشورة فيما يتعلق باستفسارات التراخيص المعقدة المتعلقة بهياكل المجموعات الدولية.

تولى القسم أيضاً معالجة عدد من طلبات الإعفاء من خلال لجنة القواعد والإعفاءات وتقديم الدعم والمشورة للجنة توجيه القرارات ولجنة صنع القرار فيما يتعلق بعدد كبير من المسائل في 2016.

وعلى مدار عام 2016 لم تنشأ أية مسائل قانونية بموجب قانون الشركات، الذي فوضت سلطة دبي للخدمات المالية بموجبه سلطة التنفيذ. ولم تكن هناك أيضاً مسائل أو إحالات ناتجة عن قرارات سلطة دبي للخدمات المالية تُوجب على فريق الشؤون القانونية تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية.

قدم المستشار العام المشورة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له والمسؤولين التنفيذيين، بخصوص الحوكمة والمسائل القانونية في العام 2016. تولى المستشار العام أيضاً إدارة عملية مراجعة وتجديد مختلف العقود والتصاريح ووثائق التأمين وشارك في لجنة المستخدمين لمحاكم مركز دبي المالي العالمي والمجموعة القانونية بمركز دبي المالي العالمي.

وأخيراً، تولى المستشار العام دور سكرتير المجلس في إدارة أعمال مجلس الإدارة واللجان التابعة له، بما في ذلك إعداد جداول أعمال الاجتماعات ومحاضر الاجتماعات والاحتفاظ بسجلات انتسابات أعضاء المجلس وغيرها من الإفصاحات.

قسم السياسات والاستراتيجيات

خلال عام 2016، استكمل قسم السياسات والاستراتيجيات عدداً من المشروعات المتعلقة بالسياسات، والتي شملت ما يلي:

- استكمال العمل الذي بدأ في 2015، بنشر الورقة الاستشارية رقم 103 بشأن أنشطة التأمين، مع دخول القواعد النهائية حيز التنفيذ في الأول من أغسطس 2016. ووضعت تلك القواعد الحدود بين مديري التأمين وأنواع مختلفة من وسطاء التأمين، مثل الوكلاء والوسطاء؛
- إدخال عدد من التغييرات التي تمكّن سلطة دبي للخدمات المالية من مزاولة العديد من أعمالها التنظيمية عبر الإنترنت (قد تم التشاور حول ذلك في الورقة الاستشارية رقم 105 في شهر فبراير). وتأتي هذه التغييرات كجزء من مبادرة رامية إلى تسهيل تقديم الاستمارات والمعلومات الأخرى بما يشمل الطلبات إلى سلطة دبي للخدمات المالية عبر الإنترنت؛
- العمل على تحديد قواعد الخدمات المالية للتنظيم، التي تعزز النظام القائم الذي يشمل الأنشطة المسموح بها للمكاتب التمثيلية، ولتوفير قدر أكبر من الوضوح بشأن الحملات الترويجية المالية المسموح بها. وتم التشاور على القواعد في الورقة التشاورية رقم 106)، ومن المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في الأول من فبراير 2017.

- إدخال تغييرات على نظام مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية لضمان موافقتها لمتطلبات التشريع الاتحادي لمكافحة غسل الأموال بالإمارات العربية المتحدة والمعايير الدولية المنصوص عليها من جانب مجموعة العمل المالي. وتم التشاور على التغييرات في الورقة التشاورية رقم 107، ومن المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في الأول من فبراير 2017.

عمل القسم أيضاً مع أقسام زميلة لنشر ورقة تشاورية (الورقة التشاورية رقم 108) بشأن مواضيع متنوعة أثناء عام 2016. وتم نشر الورقة الاستشارية رقم 108 في شهر سبتمبر مع إدخال مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية تغييرات على القاعدة ذات الصلة في شهر ديسمبر، والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في فبراير 2017. كما وضع مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في شهر فبراير قواعد ناشئة عن الورقة التشاورية رقم 104، والمنشورة في ديسمبر 2015.

وبالنهاية في مجال التشاور بشأن السياسات، وعلى النحو الوارد في التقرير السنوي للعام السابق، اضطلعنا بالنظر في طريقة استجابة سلطة دبي للخدمات المالية للاستخدام المتزايد للتكنولوجيا في قطاع الخدمات المالية. وجديرٌ بالذكر أن نماذج الأعمال التي تدخلها التكنولوجيا المالية «FINTECH» تعني أن سلطة دبي للخدمات المالية بحاجة إلى النظر في كيفية الاستجابة للمستجدات مثل التمويل الجماعي واستخدام تكنولوجيا بلوك تشين (BLOCKCHAIN)، وتنظيم تلك المستجدات عند الحاجة.

هناك عدد من المشروعات الأخرى قيد التنفيذ وفي مراحل مختلفة من عملية صنع السياسات. أولاً، نواصل تنفيذ معايير اللوائح المصرفية الناشئة من عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية. كما اضطلعنا بأعمال تمهيدية لإدخال تغييرات على نظامنا في مجالات السيولة (صافي نسبة التمويل المستقر) ومتطلبات رأس المال ونسب الرافعة المالية ونتوقع التشاور حول هذه الموضوعات في عام 2017. ثانياً، واصلنا عملنا على تطبيق نظام فض منازعات مناسب وذي جدوى لمركز دبي المالي العالمي. وهو جزء صعب ومعقد من العمل إذ نتوقع إصدار أول مستند تشاوري عام خلال 2017. وأخيراً، لقد بدأنا النظر في القواعد التي أصدرناها لملاءمة المشورات، على خلفية قضايا المحكمة وغيرها من المستجدات التي أشارت إلى أن العملاء لا يحصلون دائماً على الخدمات من الشركات وفقاً لقواعدنا. وفي هذا المجال، يعكف عدد متزايد من الشركات على التسويق لمنتجاتهم وخدماتهم للعملاء الأفراد، وهو الأمر الذي أدى بنا إلى مراجعة نظامنا لضمان أنه يقدم الحماية الكافية لهذا النوع من العملاء.

وواصل القسم تقديم الدعم لسلطة مركز دبي المالي العالمي في مراجعته لقانون الشركات الصادر عن المركز (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لسنة 2009). ويكمن الهدف من هذه المراجعة، المتوقع اكتمالها في عام 2017، في تحديث القانون لضمان فعالية أكثر وسهولة في التطبيق.

واستمر القسم في وضع معايير دولية للوائح الخدمات المالية في 2016، حيث شارك الموظفون في أنشطة اللجان المختلفة التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين بالإضافة إلى ذلك، قمنا بما يلي:

- تعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية الأخرى، خاصةً في المنطقة، من خلال تبادل الخبرات.
- الإشراف على الاستشارات الصادرة عن هيئات وضع المعايير الدولية وتقديم الملاحظات نيابة عن سلطة دبي للخدمات المالية.
- المشاركة في عمليات المسح، بما في ذلك عمليات مراجعة النظراء التي أجرتها المنظمات الدولية.
- المشاركة في مجموعة العمل التابعة لمجلس الاستقرار المالي والمعنية بإجراء مراجعة لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إطار عمل المخاطر

يضطلع قسم السياسات والاستراتيجيات بإدارة وتطوير إطار عمل سلطة دبي للخدمات المالية لتقييم المخاطر التنظيمية وإجراء مراجعة لتحديد قدرة الشركات على تحمل مخاطر محددة تتعلق بالشركات والقيام بعملية جرد للمخاطر الهامة (الغير متعلقة بالشركات).

بالنسبة لجرد المخاطر، فقد تم وضع خطة للحد من كل خطر من المخاطر المحددة. ويتم إعداد التقارير حول الإنجاز الذي يتم تحقيقه في هذا الشأن مرتين سنوياً يُقدم إلى قسم السياسات والاستراتيجيات، ليتم مناقشته وبحثه داخلياً، ويتم ايضاً إعداد تقارير دورية للجان المجلس حول مخاطر معينة، حسبما هو مشار إليه بموجب تقرير لجنة المخاطر.

فيما يتعلق بقدرة تحمل سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر، فقد تم تبليغ الموظفين بذلك بهدف توجيه عملية صنع القرار وتحديد أولويات المسائل في الأنشطة الإشرافية والتنظيمية اليومية لسلطة دبي للخدمات المالية.

الاستراتيجيات وتخطيط الأعمال

إن قسم السياسات والاستراتيجيات مسؤول عن تحليل مجالات عدة تساهم في التفكير الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية. وتشمل المخرجات خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية التي يُعدّها الفريق وينشرها كل سنتين بغرض تحديد الاستراتيجية التي ستُتَّبَع خلال السنتين المقبلتين. خلال السنة الفاصلة، تُعدّ أيضاً نسخة داخلية من خطة العمل ولكنها لا تُنشر. وخلال عام 2016، عكفنا على وضع خطة العمل لعامي 2018/2017 والتي ستنشر في أوائل عام 2017.

وفي العام 2016، واصل الفريق تحليل التطورات الاقتصادية والسياسية وغيرها من التطورات المتعلقة بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وإعداد تقارير عنها، بالإضافة إلى إعداد تقارير عن التطورات التي تشهدها أعمال هيئات وضع المعايير الدولية (راجع القسم المنفصل المتعلق بالمشاركة مع هيئات وضع المعايير).

أنشطة التواصل التي تم تنفيذها خلال العام

قاد فريق السياسات والاستراتيجيات عدداً من جلسات التواصل بشأن أنشطة التأمين في المركز ومقترحاتنا لتعديل القواعد المتعلقة بالتنسيق والمقرات التمثيلية والترويجات المالية، فضلاً عن المشاركة في جلسة تواصل نظمها قسم الرقابة في الصيف والتي ذكّرنا فيها الشركاء الاستراتيجيين بالمشاورات الجارية وما يمكن توقعه في الفترة المقبلة. وقد تحدّث فريق السياسات والاستراتيجيات في عدد من الندوات والدورات التدريبية أيضاً التي انعقدت خلال السنة كجزء من عمل سلطة دبي للخدمات المالية مع الشركاء الاستراتيجيين.

قسم الرقابة

نشاط الترخيص والاتجاهات

منحت سلطة دبي للخدمات المالية التراخيص إلى 77 شركة مرخَّصة في عام 2016 مقابل 73 في عام 2015. كما قبلنا 117 طلباً في العام 2016 مقارنة بعدد 105 طلباً في العام السابق. وبوجه عام، كان عام 2016 أكثر الأعوام نشاطاً على الإطلاق في عدد الطلبات الجديدة منذ عام 2008. وتنظّم سلطة دبي للخدمات المالية حالياً ما مجمله 445 شركة مرخَّصة. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا رقابة تنظيمية على 16 مدقق مسجل و117 عمل ومهنة غير مالية محددة. وتشمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة شركات المحاماة ومكاتب العائلة الواحدة وتجار السلع ذات القيمة العالية والتي تخضع للتنظيم في محاولة لمحاربة الجرائم المالية وفق المتطلبات الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

لا يزال الاهتمام قوياً بقطاعي الخدمات البنكية والتأمين في ظل انتشارهما الجغرافي الواسع على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولقد لاحظنا أيضاً تجدد الاهتمام بمؤسسات التمويل الإسلامي عقب مبادرة الاقتصاد الإسلامي في دبي. كما لاحظنا استمرار تزايد النشاط في مجال إدارة الأموال والأصول، في ظل وجود اهتمام قوي بإنشاء صناديق للمستثمرين المؤهلين على وجه الخصوص.

كان الابتكار المالي من نقاط التركيز الرئيسية في العام 2016، بما في ذلك النظر في مسألة تطوير نظام تمويل جماعي (إقراض فيما بين الأقران). ولقد لاحظنا وجود اهتمام كبير بهذا المجال من جانب عدد من الشركات، ونتوقع تكريس مزيد من الوقت والجهد لمنح التراخيص لشركات التكنولوجيا المالية في عام 2017.

مسائل الرقابة

في العام 2016، واصلت منهجية الرقابة التي نتبعها التركيز على التخصيص الفعال لموارد الرقابة مع إيلاء مزيد من الرقابة المكثفة على الشركات ذات أوضاع المخاطر المرتفعة أو المتوسطة. وأثناء الجلسة السنوية التي عقدناها خلال شهر مايو من عام 2016 للتواصل بشأن الرقابة، سلطنا الضوء على العديد من الاتجاهات الناشئة في القطاعات المالية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي. ولقد واصلنا على مدار العام تركيزنا على الرقابة القائمة على المخاطر في المجالات التالية:

- الأمن الإلكتروني: أقامت سلطة دبي للخدمات المالية شراكات مع شركات قانونية على قدر كبير من الاحترافية لتنظيم جلسة تواصل للكيانات الخاضعة للتنظيم تُغطي مخاطر الأمن الإلكتروني؛ فلقد صنفت الجهات الرقابية حول العالم تزايد عملية رقمنة القطاع المالي ضمن المخاطر الكبيرة التي يلزم مواجهتها عبر المبادرات التي يُطلقها القطاعان العام والخاص. وسنواصل في عام 2017 بذل الجهود اللازمة في مجال المخاطر هذا على وجه التحديد؛
- التكنولوجيا المالية: في ظل تزايد الاهتمام بهذا المجال، صببنا تركيزنا على وضع إطار تنظيمي أشمل للكيانات المشاركة في الأنشطة التي تتعلق بالتكنولوجيا المالية بوجه عام؛
- حوكمة الشركات: لقد ركزنا على ممارسات الحوكمة الرشيدة للشركات، جودة الإدارة العليا كما راقبنا عن كثب أية حوافز تقوم على الأجور، والتي قد تؤدي إلى سوء تصرف بما في ذلك المعاملة غير العادلة أو المضللة للعملاء؛
- الجرائم المالية: لقد عالجنا أوجه القصور المستمرة في قبول المخاطر ومهام مراقبة الامتثال، لا سيما في ضوء نقاط الضعف المحددة في عملية توثيق مصادر الثروات والتعقيد غير المبرر في الهياكل القانونية؛
- المخاطر التحوطية: راقبنا عن كثب الاتجاهات المتعلقة بمخاطر الائتمان والسيولة على خلفية ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة والتطورات السياسية في جميع أنحاء العالم والمنطقة؛
- ملاءمة المنتجات والخدمات: لقد استمرينا في مراقبة الحوكمة ومدى ملاءمة المنتجات والخدمات المقدمة لجميع العملاء، فضلاً عن كفاية الترتيبات اللازمة لتوفير الحماية المناسبة لأصول العميل. وكجزء من التزامنا تجاه تحسين ممارسات سلوكيات السوق، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية اجتماع الطاولة المستديرة لهيئة تنظيم الصناعة المالية بشأن السلوك المهني. وبوجه عام، ضمت تلك الفعالية ممثلين من 11 هيئة تنظيمية/ذاتية التنظيم. وغطى جدول الأعمال المواضيع التالية: الواجبات التي تُحقق أفضل فائدة بالنسبة للمستشارين والشركات؛ والمشورة المؤتمتة؛ والابتكار والتكنولوجيا المالية؛ وتقييم الثقافة؛ وإدخال المنتجات؛ والاقتصاديات السلوكية؛ والمنهجيات المبتكرة للرقابة؛
- المهام المسندة إلى مصادر خارجية: لقد نظرنا عن كثب في الاعتماد على هياكل المجموعات، بما في ذلك على وجه التحديد فعالية المهام المسندة إلى مصادر خارجية وتوفير التوجيه اللازم والحاجة إلى المعالجة عند الضرورة؛ و
- التشريعات الإطارية: لقد ركزنا على ضمان أن جميع الشركات المرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية تزاول أعمالها في إطار حدود القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ومركز دبي المالي العالمي وداخل نطاق الرخصة الممنوحة من سلطة دبي للخدمات المالية.

سنستمر في تركيز عنايتنا على كل مجال من هذه المجالات في عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يكون هناك مجال آخر سنزيد فيه عملية التدقيق التنظيمي في عام 2017 وهو مجال منصات التداول عبر الإنترنت. ولقد راجعنا سياستنا التنظيمية ومنهجيتنا الرقابية لمواجهة المخاطر المرتبطة بعملية طرح العملات الأجنبية والعقود الفروقية والخيارات الثنائية، لا سيما في المسائل المتعلقة بالعملاء من الأفراد. ويرجع ذلك إلى أن بيع المنتجات التي تنطوي على مخاطر مرتفعة إلى العملاء الأفراد، والتي قد تُباع باستخدام منهجيات التسويق المفرط، تستحق اهتماماً تنظيمياً زائداً. ونظراً إلى الاهتمام التنظيمي الإضافي اللازم، نُجري حالياً مراجعة لرسوم الرقابة التي نفرضها على الشركات التي تستلزم مصادقة لتقديم خدمات للأفراد.

عمليات المراجعة الموضوعية

التمويل التجاري

خلال عام 2016، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة لأنشطة التمويل التجاري في مركز دبي المالي العالمي. ونوقشت نتائج هذه المراجعة في الجلسة السنوية المنعقدة في شهر يونيو للتواصل بشأن الرقابة. ولقد قيَّمت تلك المراجعة جودة الأنظمة والضوابط في نموذج الأعمال المهمة، لا سيما في تخفيف حدة مخاطر غسل الأموال القائمة على التجارة. وتضمنت أهم نتائج تلك المراجعة أن الكثير من الشركات تولي اهتماماً كبيراً للمخاطر الائتمانية ولكنها لا تهتم بمخاطر غسل الأموال وأن مسؤولي الامتثال بحاجة إلى دورات تدريبية متخصصة من أجل

استيعاب تعقيدات معاملات التمويل التجاري ووثائقه. ولقد نُشِرَ التقرير النهائي في شهر أكتوبر من عام 2016.

ضوابط التداول

خلال عام 2016، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة على الشركات التي تمارس أنشطة التداول في مركز دبي المالي العالمي. ولقد ركزت هذه المراجعة على الشركات المعينة التي تتعامل في الاستثمارات كطرف أصيل، كما ركزت أيضاً على الأنظمة والضوابط المتعلقة بالحدود ومخاطر السوق وحسابات الأخطاء والإلغاءات والتعديلات ومراقبة المعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت هذه المراجعة الضوء على أن بعض الشركات لا تستوعب حجم مجموعة المخاطر الكاملة المرتبطة بأنشطة التعامل كطرف أصيل، وإعداد التقارير الدورية وسلاسل التصعيد ونشاط الخطأ ولا تشمل الإدارة العليا لكيان مركز دبي المالي العالمي. ونوقشت نتائج هذه المراجعة في الجلسة السنوية للتواصل بشأن الرقابة وتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية مع الشركات ذات الصلة.

تصنيفات العملاء وملاءمة المنتجات لهم

بدأت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة موضوعية خلال عام 2016 ركزت فيها بشكل أساسي على تصنيف العملاء ومدى ملاءمة المنتجات لهم. وتدور هذه المراجعة حول كيفية تصنيف الشركات للعملاء ونوعية المنتجات التي تُلائم كل عميل من هؤلاء العملاء بمجرد انضمامهم إلى قائمة عملاء الشركة. ونحن نتوقع أن ننتهي من هذه المراجعة في النصف الأول من عام 2017.

الجرائم المالية

بدأت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة موضوعية للجرائم المالية خلال الربع الرابع من عام 2016 ركزت فيها تحديداً على ثلاثة مجالات: تقييم مخاطر الأعمال، والعناية الواجبة المستمرة بالعملاء، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. ومن المتوقع أن ننتهي من هذه المراجعة أيضاً في النصف الأول من عام 2017.

التغييرات في نظام عمل الصناديق

خضعت قواعد الاستثمار الجماعي الواردة في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية للتعديل في شهر فبراير من عام 2016 لتتناول الصناديق العقارية وصناديق أسواق المال. فبالنسبة للصناديق العقارية، قللت هذه التعديلات من أوجه عدم الاتساق في نظام عمل الصناديق الحالي، وحيثما كان ذلك ممكناً، زادت من توافق نظامنا مع المعايير والممارسات الدولية وفي الوقت ذاته حافظت على تلبية العوامل التي تخص سوق العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد تناولت العناصر الأساسية لهذه التعديلات المتطلبات التي تغطي الحفظ الذاتي والاقتراض والتثمين ومعاملات المتضررين والأصول المتعلقة بالعقارات. وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا أيضاً إطاراً واضحاً لتنظيم صناديق أسواق المال وفق المعايير والممارسات المتبعة دولياً. ولقد انطوت القواعد الجديدة على تعريف لصناديق أسواق المال ولا تسمح إلا بتأسيس صناديق أسواق المال القائمة على صافي قيمة الأصول المتغيرة في مركز دبي المالي العالمي، بينما بيَّنت المتطلبات المحددة للسيولة وجودة الائتمان وغيرها من خصائص الاستثمارات المسموح بها لصناديق أسواق المال. والأهم من ذلك أننا غيّرنا تنسيق الجزء الخاص بعملية الإبلاغ بنموذج قواعد الاستثمار الجماعي ونقلنا تاريخ شرط الإخطار بتسويق الصناديق وبيعها من نهاية السنة المالية إلى نهاية السنة التقويمية لجميع الشركات.

تواصل سلطة دبي للخدمات المالية العمل مع سلطة مركز دبي المالي العالمي من أجل توفير بيئة تسمح لمديري الصناديق بإنشاء صناديق محلية للأسهم الخاصة، وذلك باستخدام هياكل الشركاء العموميين/الشركاء المحدودين و/أو هياكل الشركات ذات الأغراض الخاصة الوسيطة.

الاعتراف بإجراءات تنظيم التدقيق ونتائج تقرير رقابة التدقيق

أعلنت المفوضية الأوروبية اعترافها بمدى ملاءمة رقابة سلطة دبي للخدمات المالية على مدققي الحسابات المسجلين، وذلك عقب تقييم مطول وصارم لنظام الرقابة على المدققين في مركز دبي المالي العالمي. ولقد اعترفت المفوضية الأوروبية بالفعل بتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية لعمليات تدقيق الحسابات واصفة إياه بأنه "تنظيم مكافئ"، مما يتيح لمدققي الحسابات المسجلين لدى سلطة دبي للخدمات المالية ممارسة أنشطة التدقيق في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دون إجراء عملية تسجيل كاملة.

وأصدرت سلطة دبي للخدمات المالية في شهر أغسطس 2016 تقريرها العام الرابع عن برنامج رقابة التدقيق الذي يُلخّص نتائج زيارات الرقابة التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية على مدار 12 شهراً إلى مدققي الحسابات المسجلين بالشركات العامة المدرجة، والشركات المرخصة المحلية، ومؤسسات السوق المرخصة، والصناديق المحلية. ولقد أجرت سلطة دبي للخدمات المالية عدداً من التغييرات على تصميم هذا التقرير، بما في ذلك النتائج الكمية لمراجعات الملفات، فضلاً عن تقديم المزيد من المعلومات عن مدراء التدقيق ومشاركتهم في عمليات تدقيق الحسابات والتدريبات ذات الصلة التي يحصلون عليها. وهذه هي السنة الأولى التي نصدر فيها لمدققي الحسابات المسجلين درجات خاصة بكل ملف. وجديرٌ بالذكر أن جميع ملفات التدقيق التي راجعتها سلطة دبي للخدمات المالية كانت إما مرضية أو مقبولة بوجه عام، وذلك يعتبر نتيجة جيدة في هذا الصدد.

النماذج عبر الإنترنت وبوابة الرقابة لجميع المؤسسات وتغييرات نظام تقديم التقارير التحوطية الإلكتروني

تتولى سلطة دبي للخدمات المالية العديد من المبادرات المعنية بالكفاءة تستهدف الارتقاء بمستوى تفاعلنا مع الهيئات الخاضعة للتنظيم. أولاً، سوف ننظر في التوسع في استخدام بوابة الرقابة لجميع أنواع الطلبات لتشمل مجموعة أكبر من الكيانات الخاضعة للتنظيم. إذ لا يستخدم بوابة الويب هذه حالياً إلا الكيانات الخاضعة لإدارة فريق الرقابة حسب الموضوع. وقد تكللت جهودنا بالنجاح مع هذه الواجهة بمرور الوقت، حيث مكنتنا من تحقيق إدارة أفضل للمعلومات وأوقات استجابة محسنة.

ثانياً، نعتزم إطلاق تطبيقات عبر الإنترنت مطروحة في الورقة الاستشارية رقم 105. وبناءً على ذلك، نتوقع تطبيق العديد من العمليات عبر الإنترنت بما يحل محل إجراءات تقديم المستندات الورقية القائمة، مدعومة بإصدارات محسنة عبر الإنترنت. وستكون هذه المرحلة الأولى من المشروع الذي سيشهد في نهاية المطاف استبدال معظم النماذج الورقية المستخدمة لدى سلطة دبي للخدمات المالية ببدائل إلكترونية.

وأخيراً، فإننا نعتزم تحديث نظام تقديم العائدات التحوطية الإلكتروني لتحسينه من ناحية الكفاءة الوظيفية ومن ناحية سهولة استعمال المستخدمين النهائيين له.

قسم الأسواق

الإشراف على البنية التحتية للأسواق

في العام 2016، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها في الحرص على أن يعمل مشغلو السوق وغرف المقاصة وفقا لأعلى المعايير الدولية وبما يتفق مع نماذج مؤسسات السوق المرخصة ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات التي تم إجراء عملية إصلاح شاملة لها في عام 2013. وفي سياق رقابة قسم الأسواق ورصده لمؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي، قام القسم بما يلي:

- مراجعة ورصد إعادة إطلاق أسواق مشتقات السلع ببورصة ناسداك دبي والتي شهدت نمواً شهرياً قوياً منذ إطلاقها في مطلع شهر سبتمبر.
- مراجعة وتحليل تقارير جودة السوق، بالإضافة إلى إدخال المزيد من التحسينات على التقارير نتيجة للتطورات والتغيرات الحادثة في أنشطة أعمال مؤسسات السوق المرخصة.
- مراجعة واعتماد التغييرات الهامة، مثل خطة لحوافز السيولة، وطلب تغيير جوهري واحد، وستة طلبات لتغيير قواعد العمل.
- إجراء عمليات مراجعة لمبادرات أعمال جديدة، وللسلامة المالية، ولكفاية رأس المال بمؤسسات السوق المرخصة، كما تمت مراجعة التغييرات المتعلقة بإدارة مؤسسات السوق المرخصة وتغييرات المراقبين.
- إجراء زيارة ميدانية إلى بورصة ناسداك دبي للتأكد من أن غرفة المقاصة المقابلة المركزية تعمل وفقاً للقواعد والتنظيمات ذات الصلة لدى سلطة دبي للخدمات المالية.
- الحصول على التأكيد بأن تقييم نظام مركز دبي المالي العالمي جاء إيجابياً في مماثلته لغرف المقاصة من جانب المفوضية الأوروبية بموجب تشريع البنية التحتية للسوق الأوروبية.
- مراجعة ومراقبة منصة إيداع الأوراق المالية ومنصة المرابحة المركزية.
- مراجعة جهود مؤسسات السوق المرخصة لمراقبة التزام أعضائها بقواعد مؤسسات السوق المرخصة المعمول بها، والتي تتضمن الانتهاء من عمليات مراجعة تقييم المخاطر للعضوية التي أُجريت على ناسداك دبي.

الاعتراف بالمشاركين عن بعد في أسواق مركز دبي المالي العالمي

في العام 2016، تم الاعتراف ببورصة واحدة وخمس شركات وساطة، كما تم سحب الاعتراف بشركتين. والاعتراف مطلوب للمنصات أو أعضاء المقاصة الذين ليس لهم وجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي. وفي سياق عملية مراجعة الاعتراف، فقد عكف القسم على تقوية علاقات العمل مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية كما قام بالتنسيق معها بشأن قضايا ومسائل مشتركة، بما في ذلك إجراء تفتيش ميداني مشترك لأحد الأعضاء المعترف بهم.

قام قسم الأسواق أيضاً بتعزيز أدوات الرقابة وتعزيز جهوده في مراقبة الأعضاء والهيئات المعترف بها حرصاً على استمرارية الالتزام بمتطلبات نموذج الاعتراف. وبشكل عام، فقد استمر معدل الاعتراف بمنصات التداول والمقاصة في الارتفاع خلال العام، في حين حافظت عضوية الشركات الغير مسجلة في مركز دبي المالي العالمي في البورصات على استقرارها. ونتوقع مزيداً من الاهتمام من الشركات القائمة بدولة الإمارات العربية المتحدة الباحثة عن الاعتراف لتصبح ضمن أعضاء ناسداك دبي نتيجة لسوق مشتقات الأسهم المتنامي بمركز دبي المالي العالمي.

مشروع الدخل الثابت المتداول خارج السوق

شهد سوق أسهم الدخل الثابت في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً هائلاً على مدار الأعوام الأخيرة الماضية، وقد كان لهذا الازدهار المتواصل أهمية في تحقيق النجاح الاقتصادي لمركز دبي المالي العالمي ولعدد من المبادرات الرئيسية مثل مبادرة الاقتصاد الإسلامي الخاصة بحكومة دبي.

ولهذا السبب، أتم القسم مشروعاً يستكشف فيه أنشطة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت المتداولة خارج السوق المُنفذة في مركز دبي المالي العالمي أو منه. وتمثل الغرض من هذا المشروع في جمع المعلومات حول (1) طبيعة هذا النشاط وحجمه ومدى تعقيده (2) والجوانب الخاصة بالشفافية في الأسعار والسيولة (3) والطرق التي تتأثر بها المعاملات. كما تضمن المشروع عقد مقابلات مع عدد معين من المشاركين بالأسواق فضلاً عن مسح عبر الإنترنت. واستناداً على البيانات التنظيمية التي تلقيناها للعامين المنتهيين في 2016 (راجع الشكل أدناه)، فإن الشركات المرخصة التابعة لمركز دبي المالي العالمي أجرت معاملات دخل ثابت بإجمالي 288,728، بما يمثل إجمالي قيمة معاملات بواقع 1.568 تريليون دولار أمريكي.

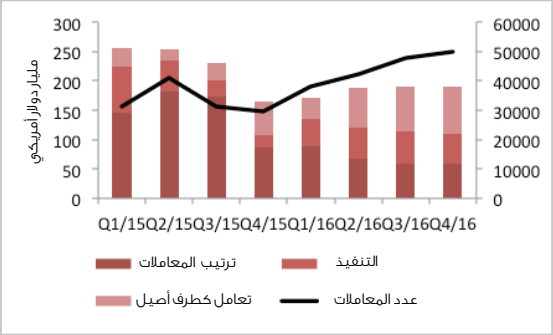

نشاط معاملات الدخل الثابت المتداولة خارج السوق الخاصة بمركز دبي المالي العالمي

إدارة هيئة الإدراج

تتولى هيئة الإدراج مسؤولية تسجيل الشركات في قائمة الأوراق المالية الرسمية التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية، ووضع الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بعمليات الطرح والإدراج والإفصاحات المتعلقة بالشركات وعمليات الاستحواذ والدمج، وتنفيذ تلك المعايير، والحرص على مواكبتها لتطورات السوق على المستوى الدولي. يطبق قسم الأسواق في سياق عمله في إدارة هيئة الإدراج منهجاً قائماً على تقييم المخاطر لمراجعة واعتماد نشرات الطرح ولتحديد ما إذا كانت الشركات المقدمة للطلب مؤهلة للإدراج من عدمه. تقوم هيئة الإدراج بإجراء تحليل مكثف لكل مقدم طلب جديد لضمان الالتزام بالمتطلبات الرئيسية المتعلقة بالأهلية والإفصاح في نشرات الطرح. كما يراقب قسم الأسواق باستمرار الإفصاحات الدورية والمخصصة للمُصدرين ويعمل مع المُصدرين حينما يكون ذلك مناسباً لضمان الإفصاح الكافي وفي الوقت المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى هيئة الإدراج مراقبة تطورات الأسعار والأحجام سعياً منها نحو الكشف عن أي استغلال للسوق من جانب المشاركين في السوق.

كانت ظروف السوق المتعلقة بعمليات طرح وإدراج الأوراق المالية محبذة بشكل عام في العام 2016، وهو ما يدلل على الاهتمام المتزايد الذي يستقطبه طرح الصكوك في مركز دبي المالي العالمي. أما البيئة العامة للطرح العام الأولي للأسهم فلا تزال ضعيفة بشكل عام، مما نتج عنه عدم وجود أي إدراج جديد في العام 2016. غير أنه كانت هناك عدة محاولات للتواصل مع هيئة الإدراج من جانب عدد كبير من الجهات المحتملة لتقديم الطلبات للإدراج في مركز دبي المالي العالمي على مدار العام، مما يُبشر بوجود تطورات محتملة في المستقبل القريب. وفي نهاية عام 2016، قامت هيئة الإدراج بتنفيذ 24 عملية تقديم دين للمراجعة والاعتماد بالإضافة إلى تسجيل 22 سند دين بالقائمة الرسمية بقيمة سوقية مجمعة بلغت 12.75 مليار دولار أمريكي. كان هناك 19 سنداً من بين الأوراق المالية المدرجة عبارة عن صكوك بقيمة سوقية بقيمة 11.45 مليار دولار أمريكي ومثّل الباقي سندات دين تقليدية.

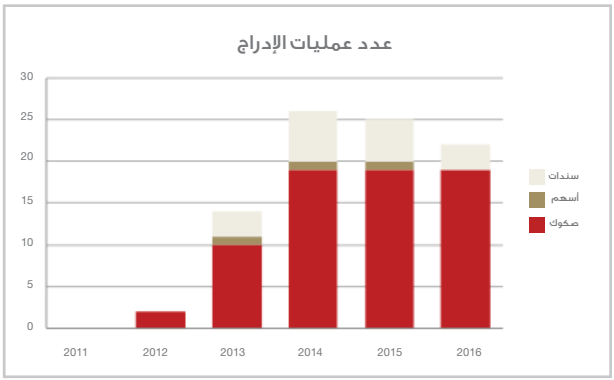

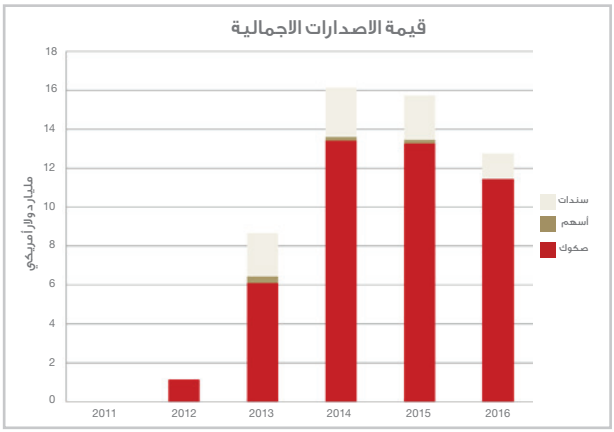

كما تم جمع أموال بإجمالي 12.75 مليار دولار أمريكي أثناء عام 2016 مقارنة بما تم جمعه في 2015 بواقع 15.5 مليار دولار أمريكي. يُرجى الرجوع إلى الملحق 6 للاطلاع على الأوراق المالية المدرجة في العام 2016. تبين التعاملات المعتمدة وجود تنوع كبير في نوع المُصدِرين، بما في ذلك مؤسسات من الصين وإندونيسيا والكويت، وذلك على الرغم من أن معظمهم كان من الإمارات العربية المتحدة. وقد قامت هيئة الإدراج خلال العام بتنفيذ أربع عمليات إلغاء بعد الاستحقاق والاسترداد الكامل لسندات الدين.

التمويل الإسلامي

كانت مبادرات الاقتصاد الإسلامي التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم دافعاً رئيساً للاهتمام المستمر بعمليات إدراج الصكوك، وكما هو مشار إليه في المخطط أعلاه، وافقت هيئة الإدراج على إدراج صكوك بقيمة 11.45 مليار دولار أمريكي في القائمة الرئيسية في العام 2016. وحسب مستشارين ومنظمين خبراء، يعد الإطار التنظيمي الدولي وكفاءة العمليات من العوامل الرئيسة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند الإدراج في مركز دبي المالي العالمي. وتواصل سلطة دبي للخدمات المالية مقارنة نفسها بالأسواق المالية الدولية الرائدة، مثل المملكة المتحدة وأيرلندا، عند عملها على تحسين العمليات والإجراءات الخاصة باعتماد نشرات الإصدار والإدراج في القائمة الرئيسية. وفي هذا الصدد، تُشير الأطر الزمنية للمراجعة والاعتماد لمراجعات نشرات الإصدار بسلطة دبي للخدمات المالية في العام 2016 إلى أن سلطة دبي للخدمات المالية تتبع ممارسات يمكن مقارنتها بأفضل الممارسات الدولية المتبعة لدى الجهات التنظيمية المناظرة. وقد تحقق هذا التحسن بدون المساس بجودة عمليات المراجعة المُجراة، إن مركز دبي المالي العالمي حالياً هو جهة الاختصاص الرائدة لإصدار الصكوك المدرجة فيما يخص الرسملة السوقية (راجع المخطط أدناه).

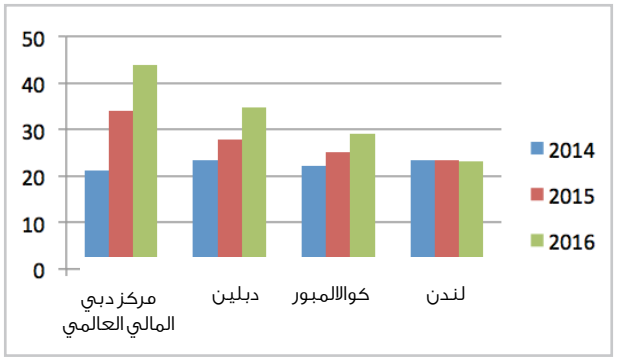

إجمالي الرسملة السوقية للصكوك المدرجة في جهات الاختصاص ذات الصلة

هذا ويواصل القسم مساهمته كعضو في الأعمال التي تتولاها مجموعة العمل التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المعنية بمتطلبات الإفصاح الخاصة بمنتجات أسواق المال الإسلامية. هذا وتتضمن إسهامات سلطة دبي للخدمات المالية مشاركة ما لديها من خبرات وتجارب سابقة بشأن تطوير أسواق المال الإسلامية في مركز دبي المالي العالمي وكذلك منهجية التنظيم وعملية المقارنة بأفضل الممارسات الدولية فضلاً عن القضايا ذات التأثير على سوق الصكوك والالتزامات المستمرة والشركاء الاستراتيجيين في هذا القطاع.

المبادرات والمشاريع

نظر القسم في العام 2016 في طلبات لتحديد مستوى التكافؤ مع جهات الاختصاص الأجنبية فيما يخص الأسهم والصناديق الأجنبية. وقد وضعت سلطة دبي للخدمات المالية أطر عمل ونماذج واستبيانات لعمليات التقييم تلك وقدمت تعقيبات للتطبيقات اللاحقة المنشأة.

من بين القنوات الرئيسية لتثقيف المستثمرين وتوجيه المصدرين هي ملخصات الأسواق التي تنشرها سلطة دبي للخدمات المالية على موقعها، وقد شهد عام 2016 إصدار سلطة دبي للخدمات المالية لملخص أسواق يحتوي على إرشادات توجيهية بشأن عملية تقديم الطلبات للإدراج في سوق دبي المالي العالمي يستهدف المقدمين المحتملين لطلبات إدراج الأسهم في مركز دبي المالي العالمي كما يستعرض الاعتبارات والمسائل التنظيمية والتجارية الرئيسية التي يتعين أخذها في الاعتبار قبل انطلاق عملية الإدراج.

التعاون المحلي والدولي

يستمر قسم الأسواق في مشاركة قطاع أسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي في حوار مستمر حول أفضل الممارسات والمعايير الناشئة.

كما واصل القسم سعيه لتقوية ما تتمتع به سلطة دبي للخدمات المالية من علاقات مع الجهات التنظيمية الإقليمية والجهات في القطاع مثل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حيث جرى استضافة أو المساهمة في العديد من المناقشات الموسعة بمشاركة المختصين، والتي ناقشت التطورات السوقية فيما يخص السلع والبورصات الإقليمية. أضف إلى ذلك الجلسة المعنية بالحوكمة المؤسسية وعلاقات المستثمرين التي عقدها القسم بالشراكة مع معهد "حوكمة" للحوكمة المؤسسية وغير ذلك من الهيئات التابعة لمركز دبي المالي العالمي. كما استضاف القسم أيضاً حدثاً تمحور حول التطورات في أسواق المشتقات المتداولة خارج السوق وداخله في دبي.

كما واصل القسم سعيه للحصول على آراء مكاتب المحاماة والمنظمين فيما يخص إجراءات معالجة التعاملات التقليدية وتعاملات السندات، مع مواصلة عملية تثقيف المستثمرين من خلال جهود التواصل والتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والجمهور عموماً والهيئات التنظيمية النظيرة والهيئات المختصة في القطاع وهيئات وضع المعايير. وقد نتج عن ذلك تقديم ثلاثة عشر عرضاً تقديمياً في منتديات عامة ومنشورات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مناطق الاختصاص للتمويل الإسلامي حول مختلف المواضيع المتعلقة بأسواق رأس المال. وعلى وجه الخصوص، فقد حرص القسم على العمل جنباً إلى جنب مع ناسداك دبي لتنظيم جلستي تواصل في العام 2016 تستهدف تعريف الأعضاء في ناسداك دبي بمدونة قواعد سلوك السوق الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية حيث تقدم المزيد من الإرشادات حول أحكام سوء استخدام السوق في قانون الأسواق لمركز دبي المالي العالمي.

قسم التنفيذ

توجهات التنفيذ

أجرى قسم التنفيذ 10 تحقيقات في عام 2016، منها 6 تحقيقات استمرت من عام 2015. وقد أنهى القسم أربعة تحقيقات مع وجود ستة تحقيقات مستمرة بنهاية عام 2016، بما في ذلك عدد من التحقيقات المعقدة.

وتُغطي التحقيقات التي أجراها قسم التنفيذ مجموعة من أشكال سوء التصرف المشتبه به التي ترتكبها المؤسسات والأفراد، بما في ذلك:

- الإخفاقات في الحوكمة المؤسسية؛
- الإخفاقات في الأنظمة والضوابط؛
- الإخفاقات في ضوابط مكافحة غسل الأموال؛
- أنشطة الخدمات المالية غير المرخصة؛
- الإخفاقات في قبول العملاء؛
- تقديم معلومات خاطئة أو مضللة لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- إعاقة تحقيقات سلطة دبي للخدمات المالي؛
- السلوك الاحتيالي؛
- انتهاك مبادئ سلطة دبي للخدمات المالية الخاصة بالشركات المرخصة والأفراد المرخصين.

نتج عن التحقيقات ما يلي:

- اتخاذ لجنة صنع القرار لعدد من القرارات؛
- إصدار تعهدات واجبة التنفيذ؛
- إصدار خطابات تنبيه خاصة؛
- نتج عن أحد التحقيقات التي تم إنهاؤها توصية "بعدم اتخاذ أي إجراءات أخرى".

قرارات إنفاذ سلطة دبي للخدمات المالية

نتيجة للتحقيقات سالفة الذكر، فرضت سلطة دبي للخدمات المالية عقوبات على شركتين وثلاثة أفراد وحظرت نشاط أحد هؤلاء الأفراد من ممارسة وظائف تتعلق بتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي،

وفيما يتعلق بهذه المسائل، قررت لجنة صنع القرار ما يلي:

- فرض غرامة على فردين بقيمة 56,000 دولار أمريكي على كل فرد بسبب عدم التعامل بالمهارات والرعاية والعناية اللازمة، مما نتج عنه مخالفة إحدى الشركات المرخصة لقواعد غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية. وقد ارتبط هذا الأمر بسلوك عضوين من أعضاء مجلس الإدارة اللذين كانت عليهما مسؤولية الاضطلاع بالإشراف على العمليات التشغيلية للشركة.
- فرض غرامة على إحدى الشركات بقيمة 85,191 دولار أمريكي بسبب اضطلاعها بأنشطة تأمينية محظورة مخالفةً بذلك قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.
- فرض حظر على متداول سابق بإحدى الشركات المرخصة من ممارسة أي مهام ذات صلة بتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه. حيث قررت سلطة دبي للخدمات المالية عدم ملائمة المتداول أو أهليته لتولي هذه المهام نظراً لتضخيمه لقيمة سجل التداول الخاص به عن حقيقته بحوالي 11,000,000 دولار أمريكي لتغطية الخسائر.

وقد قررت لجنة صنع القرار عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى بشأن الادعاء بترويج إحدى الشركات وأحد الأشخاص منتجات مالية لمستثمرين دون معاملة المستثمرين كما ينبغي كعملاء بالشركة.

كما لم تتخذ لجنة صنع القرار قرارها بعد بشأن ما إن قدم اثنان من الأفراد معلومات غير صحيحة ومضللة لسلطة دبي للخدمات المالية أعاقت سير تحقيق السلطة.

وتنظر لجنة صنع القرار لدى سلطة دبي للخدمات المالية حالياً في ثلاثة قضايا أخرى، والتي ستبت فيها في عام 2017.

التعهدات الواجبة التنفيذ

دخلت سلطة دبي للخدمات المالية في تعهداً واجب التنفيذ مع شركة حول مخاوف تتعلق بأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال لديها وما إن كانت قد قدمت خدمات العُهد لعملائها بدون الحصول على ترخيص بذلك. وافقت الشركة على تصحيح أوجه القصور لديها وعلى تعزيز ما لديها من أنظمة وضوابط مع دفع غرامة مالية قدرها 60,000 دولار أمريكي لسلطة دبي للخدمات المالية (مع تعليق 30,000 دولار أمريكي منها، على أن يُصبح هذا المبلغ مستحقاً في حال عدم التزام الشركة بالشروط الواردة في التعهد واجب التنفيذ).

التنبيهات الخاصة

أصدر قسم التنفيذ ثلاثة تنبيهات خاصة لأشخاص و/أو لشركات اشتبهت سلطة دبي للخدمات المالية بتورطها في سوء السلوك. يهدف التنبيه إلى تبليغ الشخص أو الشركة بأنه من المحتمل أن تؤدي مشاركتهم في ذلك السلوك إلى مخالفة القوانين التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها، وقد ينتج عنها إجراء تنظيمي يشمل فرض عقوبات.

التوجهات

إن الإجراءات المُشار إليها أعلاه وإخفاقات الشركات في الالتزام بأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لا تزال تُمثل مخاطر رئيسية تواجه نزاهة مركز دبي المالي العالمي، وبالتالي، فمن الضرورة بمكان أن تتواصل جهود التحقيقات وإنفاذ متطلبات مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية وتستمر في كونها جزء من نطاق التركيز الأساسي لأنشطة الإنفاذ لديها في عام 2016.

ستشهد سلطة دبي للخدمات المالية على مدار الأعوام القادمة تحديات جديدة تتمثل في التكنولوجيا المالية والبيانات الضخمة، ومن أجل تحقيق إنفاذ يتسم بالفعالية فيجب تمكين الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية من أجل إجراء هذه التحقيقات.

وتستجيب سلطة دبي للخدمات المالية لهذه التحديات التكنولوجية بطريقتين: أولهما تسخير ما يتمتع به المتمرسون بالسوق من مهارات وخبرات، وثانيهما بناء مجموعة المهارات اللازمة وإنشاء البنية التحتية الضرورية لتمكين الاستجابة على النحو المناسب لهذه التحديات ذات الصلة بالابتكار في المجال التكنولوجي.

وقد أطلق قسم التنفيذ لدى سلطة دبي للخدمات المالية مشروعين في استجابة منه للتحديات التي تتربص بالسلطة. وتتمثل المبادرة الأولى في إنشاء مختبر تحليلي يساعد في إدارة البيانات الضخمة، حيث عكف القسم في هذا الشأن على تصميم مرفق لأغراض خاصة مزود بأجهزة حديثة مختصة بتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن برمجيات تحليلية تُيسر معالجة البيانات الضخمة بفعالية وبسرعة.

أما المبادرة الثانية فتتمثل في بناء الوعي حول كيفية استخدام شركات الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي للتكنولوجيا السحابية ومرافق التخزين السحابية ومدى استخدام هذه الشركات لها. هذا وتُجري سلطة دبي للخدمات المالية حالياً مسوحات تُغطي جميع شركات الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي لرسم صورة أوضح عن استخدامها للتكنولوجيات القائمة على السحابة، وسوف تتمكن سلطة دبي للخدمات المالية بفضل النتائج المستقاة من هذه الدراسة من إعادة النظر في سياساتها بشأن التخزين الإلكتروني للمعلومات، بما في ذلك البيانات الضخمة، والطرق الممكنة للارتقاء بالعملية التنظيمية لها.

العمل المشترك مع الهيئات التنظيمية الأخرى

يواصل قسم التنفيذ تعاونه المشترك مع الجهات التنظيمية الإقليمية والدولية في سياق ما يُجريه من تحقيقات. فأما على الصعيد الإقليمي، فتتعاون سلطة دبي للخدمات المالية مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة التأمين الإماراتية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وغيرها من سلطات إنفاذ القانون بالإمارات. وأما على الصعيد الدولي، فتواصل سلطة دبي للخدمات المالية جهودها في مشاركة المعلومات بشأن التحقيقات والمسائل التنظيمية مع الجهات التنظيمية من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، فضلاً عن جهودها في تنسيق الإجراءات التنظيمية التي قد تنشأ عن التحقيقات المشتركة، بما في ذلك ضمان مناسبة هذه الإجراءات واتساقها.

إدارة الشكاوى

تمثل الشكاوى مصادر معلومات هامة بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية، وتشجع سلطة دبي للخدمات المالية الجمهور على تقديم الشكاوى لدى اعتقادهم أن هناك مخالفة ما لقوانين سلطة دبي للخدمات المالية.

استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 105 شكوى في عام 2016. وهو ما مثل انخفاضاً عن الأعوام الماضية نتيجة للتحسينات المُدخلة على آليات الترشيح في بوابة الشكاوى التابعة للموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية، وهي التحسينات التي أثرت في المقام الأول في خفض عدد الشكاوى التي تتسلمها سلطة دبي للخدمات المالية وتكون واقعة خارج سلطتها.

قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقييم وحل 92% من إجمالي الشكاوى خلال 28 يوماً من استلامها. وفيما يتعلق بنسبة 8% المتبقية، فقد كان هناك حاجة للمزيد من الاستفسارات والتقييم لحل الشكاوى.

ولا يزال جزء كبير من الشكاوى يتعلق بعمليات الاحتيال.

أنواع الشكاوى المستلمة

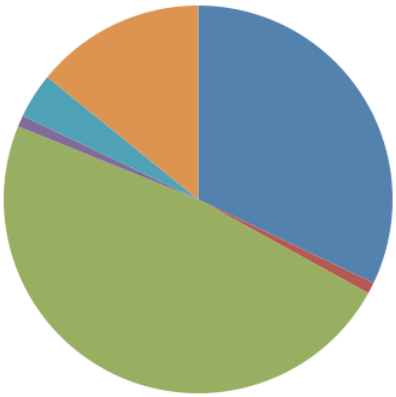

3	الترويج المالي
75	توزيع الخدمات / المنتجات المالية
1	السلوك في السوق
9	الحوكمة
74	الاحتيال
13	أخرى

عمليات الاحتيال

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لتثقيف المستهلكين حول عمليات الاحتيال إيماناً منها بأن تلك هي أفضل طريقة لحمايتهم. وقد استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 34 شكوى حول عمليات الاحتيال وأصدرت سبعة تنبيهات للمستهلكين في عام 2016. تشمل أنواع عمليات الاحتيال التي علمت بها سلطة دبي للخدمات المالية عمليات الاحتيال المتعلقة بالرسوم المدفوعة مقدمًا وعمليات الاحتيال بالاستنساخ وعمليات الاحتيال التي تمت فيها سرقة أو إساءة استخدام هوية سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي والشركات ضمن مركز دبي المالي العالمي و/أو موظفيها. ولا تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تنبيهات إلا بشأن عمليات الاحتيال التي تؤثر على نزاهة مركز دبي المالي العالمي.

منهجية الإنفاذ

شهدت منهجية الإنفاذ لدى سلطة دبي للخدمات المالية تطوراً على مدار الأعوام العديدة الماضية، حيث اتسمت الإستراتيجية المتبعة في الإنفاذ في السابق بالاستجابة بعد ما يقع من أمور، أي أن التحقيقات الخاصة بسوء السلوك كانت تُجرى بعد وقوع سوء السلوك وليس قبله. أما الآن، فتنتهج سلطة دبي للخدمات المالية منهجية أكثر استباقية تمكنها من الوقوف على أوجه سوء السلوك قبل تفاقمها. وتُحقق سلطة دبي للخدمات المالية ذلك عن طريق صقل برامج الوقاية والكشف لديها وعن طريق العمل بشكل أوثق مع فرق الإشراف المالي للكشف عن أوجه سوء السلوك ومعالجتها قبل أن تُمثل مخاطر كبيرة تواجه مركز دبي المالي العالمي.

يحقق هذا النهج قيمة لكل من الجهات التنظيمية والجهات الخاضعة للتنظيم على حد سواء، نظرًا إلى إمكانية معالجة المخاوف بشكل أسرع وأيسر وبتكاليف أقل على الطرفين. إضافة إلى ذلك، يمكن لسلطة دبي للخدمات المالية مكافأة السلوك التعاوني من خلال إجراءات صنع القرار الخاصة بها.

العلاقات الدولية

التعاون التنظيمي

يعد تبادل المعلومات والتعاون المشترك مع الهيئات التنظيمية الأخرى عنصرًا أساسيًا للرقابة الفعالة على الشركات الدولية وأي شركة تقوم بنشاطات عابرة للحدود. ويجيز القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي لسلطة دبي للخدمات المالية الحصول على المعلومات نيابةً عن مؤسسات الإشراف والتنفيذ الأخرى، وهو الأمر الذي لاقى مزيداً من التحسين بفضل ما تم الدخول فيه من مذكرات تفاهم. وذلك حيث قامت سلطة دبي للخدمات المالية منذ عام 2005 بالدخول في عدد من مذكرات التفاهم متعددة الأطراف والثنائية، ووقعت 99 مذكرة تفاهم ثنائية و4 مذكرات تفاهم متعددة الأطراف في نهاية عام 2016. وخلال عام 2016، أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية سلسلة من المناقشات حول الآليات الرسمية مع عدد من المصارف المركزية والجهات التنظيمية

للأوراق المالية، وهي المناقشات التي لا تزال قائمة ومتوقع الفروغ منها في مطلع عام 2017.

أصبحت الكليات الإشرافية جزءاً لا يتجزأ من النظام الإشرافي بسلطة دبي للخدمات المالية تزامناً مع استمرار تزايد أعداد الشركات الدولية القائمة في مركز دبي المالي العالمي وما بها من تعقيدات، وقد شاركت سلطة دبي للخدمات المالية على مدار عام 2016 في 13 كلية إشرافية استضافتها جهات تنظيمية محلية.

وخلال العام، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم حوالي 82 ردًا على طلبات الحصول على معلومات تنظيمية وعلى المساعدة من هيئات تنظيمية زميلة. كما قدمت سلطة دبي للخدمات المالية خلال الفترة نفسها حوالي 128 طلبًا لهيئات تنظيمية زميلة للحصول على المعلومات. وهو ما مثل زيادة كبيرة عن عام 2015 ويعكس مستوى الاعتماد المتبادل بين سلطة دبي للخدمات المالية والمشرفين الزملاء في سياق الإشراف على السوق المالي العالمي.

بناء القدرات

تعمل سلطة دبي للخدمات المالية بالتنسيق مع الجهات المنظمة الأخرى من أجل تدعيم الإشراف والتنظيم المالي عن طريق تطوير القدرات الفنية والتحليلية. وقد استقبلت سلطة دبي للخدمات المالية في شهر أبريل وفداً من مركز أستانا المالي العالمي في إطار مشاركة ما لدينا من خبرات في إنشاء النظام الذي يحكم مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليه. وفي مايو، استقبلت سلطة دبي للخدمات المالية وفداً من هيئة الخدمات المالية في موريشيوس لمناقشة منهجيتنا المتبعة في الخدمات المالية الإسلامية وعمليات الإشراف القائمة على المخاطر والمشتقات. وبالمثل، حصل البنك المركزي والخزينة بملاوي على عروض تقديمية تُغطي ممارسة الأنشطة التجارية وعمليات الإشراف ذات الموضوعات المحددة والقائمة على المخاطر/ بالإضافة إلى منهجية سلطة دبي للخدمات المالية المتبعة في الخدمات المالية الإسلامية.

التعاون التنظيمي

شهد مطلع عام 2016 وضع رئيس قسم العلاقات الدولية خطة للمضي قدماً تضمن تحقيق مستوى مشاركة أكبر من سلطة دبي للخدمات المالية مع جهات الاختصاص الرئيسية. وخلال العام، دعا قسم العلاقات الدولية لعقد الاجتماعات وأطلع الرئيس على ملخصاتها وصاحبه فيها، وهي الاجتماعات التي جرت مع الزملاء رؤساء هيئة تنظيم المصارف في الصين وهيئة السلوك المالي بالمملكة المتحدة وهيئة الرقابة المالية في فرنسا ولجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. كما انعقدت اجتماعات كذلك مع الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني ومراقب العملة في الولايات المتحدة والمشرف على الخدمات المالية مع لفيف من رؤساء المصارف الكبرى التي لها فروع في مركز دبي المالي العالمي. وبالمثل، التقى الرئيس التنفيذي بنظيره من هيئة التنظيم التحوطية بالمملكة المتحدة ورئيس لجنة النمو والأسواق الناشئة في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومفوض التأمين بهونغ كونغ ونائب رئيس هيئة تنظيم التأمين في الصين وغيرهم. كما منحت مشاركة الرئيس التنفيذي في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فرصة الالتقاء بمحافظي المصارف المركزية من المنطقة والوطن العربي.

العلاقات الإقليمية

لا يزال التعاون الوثيق مع نظراء سلطة دبي للخدمات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ضمن أهم أولوياتنا. ويواصل الرئيس التنفيذي اجتماعاته الدورية مع نظرائه الاتحاديين ومحافظ مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي والرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية. كما تُعقد أيضاً اجتماعات دورية تتعلق بحالات معينة على مستوى المسؤولين التشغيليين مع جميع المُنظمين الثلاثة، وهذه الاجتماعات ستتزايد في عام 2017. فعلى سبيل المثال، عمل فريق التنفيذ عن كثب مع هيئة التأمين بالإمارات العربية المتحدة على مسألة ذات أهمية مشتركة.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية عملها المنتظم مع وحدة غسل الأموال والحالات المشبوهة. وبالإضافة إلى التنسيق بشأن القضايا المتعلقة بمسائل محددة، عملت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً مع وحدة غسل الأموال والحالات المشبوهة على تحسين معايير تقارير الأنشطة المشبوهة التي تقدمها الشركات الخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية.

كما تعمل سلطة دبي للخدمات المالية مع وحدة غسل الأموال والحالات المشبوهة من أجل الحصول على معلومات من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومشاركتها.

تم وضع مذكرات رسمية مع نظيرين من النظراء الإقليميين: سلطة تنظيم الخدمات المالية بسوق أبوظبي العالمي، وهي المنطقة الحرة المالية الثانية المؤسسة في الإمارات العربية المتحدة على غرار مركز دبي المالي العالمي، وهيئة الأوراق المالية بالأردن. ولقد وقعت سلطة دبي للخدمات المالية على مذكرات تفاهم مع الهيئات الثلاثة المنظمة للخدمات المالية في المملكة الأردنية.

بالرغم من أن سلطة دبي للخدمات المالية لا تزال مراقباً في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، إلا أنها تواصل المساهمة بفعالية في أعمال الاتحاد المتعلقة بالقضايا الشائعة بالإضافة إلى الحلقات التدريبية لبناء القدرات في الأسواق العربية.

تعد اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية إحدى اللجان الإقليمية الأربعة التي أسستها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وتضم هذه اللجنة 19 عضواً، ومن خلال هذا المنتدى تتم مناقشة القضايا الحرجة وبحثها قبل أن يعتمدها الأعضاء كاملو العضوية ويُنفّذها مجلس الإدارة. وفي الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط، نوقشت مذكرة التفاهم متعددة الأطراف المحسّنة المقترحة، وفي الاجتماع التالي في ليما خلال شهر مايو، لاقى اقتراح اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط لاعتماد اللغة العربية بصفتها اللغة الرسمية الخامسة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية تأييداً من الجميع.

أوروبا

فضلاً عن المنطقة، تعد العلاقات بأوروبا مهمة أيضاً للغاية. تتمتع سلطة دبي للخدمات المالية بعلاقات ثنائية رسمية مع ما يقرب من 27 هيئة رقابية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، مع تزايد توسع الرقابة في عموم أوروبا على الشركات والأنشطة المالية، اضطلعت هيئات الاتحاد الأوروبي، مثل البنك المركزي الأوروبي وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية، في بعض المجالات بمسؤولية التنظيم والرقابة في الدول الأعضاء.

وقعت سلطة دبي للخدمات المالية بالفعل في شهر فبراير 2013 مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية بشأن الرقابة على وكالات التصنيف الائتماني. وفي شهر يوليو 2016، خلصت المفوضية إلى أن سلطة دبي للخدمات المالية تتمتع بالكفاءة اللازمة في عمليات الرقابة وضمان الجودة الخارجية والتحقيق وراء المدققين وشركات التدقيق. ونتيجة لهذا القرار، أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية أول جهة تنظيمية لعمليات التدقيق في المنطقة تستوفي المعايير الأوروبية لمشاركة المعلومات والسرية. وفي شهر ديسمبر 2016، قررت المفوضية أيضاً أن نظام سلطة دبي للخدمات المالية الخاص بتنظيم أعمال التقاص المركزي في مركز دبي المالي العالمي مكافئ لذلك المعمول به في الاتحاد الأوروبي.

الموارد البشرية

نفّذ قسم الموارد البشرية عدداً من المبادرات خلال عام 2016. كما واصلنا التركيز على تعلّم الموظفين وتنميتهم في ثلاثة مجالات رئيسية: التوطين والقيادة والتنظيم. وعلى مدار العام، شارك 97% من موظفينا في دورات تدريبية "خارج العمل". ولقد ارتفع متوسط أيام التعلم إلى سبعة أيام لكل موظف في عام 2016، فضلاً عن الزيادة التي شهدتها المشاركة في عملية التعلم عبر الإنترنت.

تماشياً مع استراتيجية تنمية المهارات القيادية التي تتبعها سلطة دبي للخدمات المالية، شارك جميع قادة الفرق في سلطة دبي للخدمات المالية في ورشة عمل مدتها يوم واحد عن قيادة المواهب. كما أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية مبادرة يُطلق عليها "محادثات حول الاستراتيجية" لإشراك الموظفين على مختلف الأصعدة بالمؤسسة في حوار حول المجالات التي تحظى باهتمام استراتيجي. وفي عام 2016، خصصت الإدارة العليا أيضاً عدداً من الأيام لبناء العلاقات بين الفرق بغرض تعزيز ديناميكيات الفرق ومناقشة الاستراتيجية وبناء المعرفة الفنية فضلاً عن الاحتفال بإنجازات الفرق.

وعلى صعيد جميع المجالات، أعاد قسم الموارد البشرية النظر في سياساته وإجراءاته من أجل تقديم أفضل الخدمات للموظفين ودعم أفضل للمديرين المباشرين ومواصلة تعزيز فعالية دوره داخل المؤسسة. وتماشياً مع هذا الاتجاه، واصلت عملية أتمتة الإجراءات تصدرها لتحديث نظام الموارد البشرية خلال هذا العام.

بالنسبة لعملية التوظيف، وظّفت سلطة دبي للخدمات المالية 16 موظفاً جديداً في عام 2016 من مناطق اختصاص مختلفة، من بينها الإمارات والسعودية والمملكة المتحدة وأيرلندا والفلبين وروسيا وفنلندا. وتم إشراك خمسة خريجين من المواطنين الإماراتيين في برنامج قادة الغد التنظيميون الريادي. وظل معدل دوران الموظفين منخفضاً عند 7.59% كما ظل متوسط بقاء الموظفين في المؤسسة ثابتاً عند 5.97 سنة.

تضمنت البرامج الأخرى التي قادها قسم الموارد البشرية على مدار العام برنامج تقييم الأداء 360 درجة لتحديد مدى فعالية القيادة، واستبيان مشاركة الموظفين، وممارسات التقييم الوظيفي. وتؤكد جميع هذه المبادرات على مساعي سلطة دبي للخدمات المالية الحثيثة حتى تُصبح إحدى أفضل جهات العمل.

العمليات

الشؤون المالية

سيطرت سلطة دبي للخدمات المالية على نفقاتها في نطاق الميزانية المعتمدة لعام 2016. واحتفظت السلطة خلال عام 2016 بسجلاتها المحاسبية وأعدت قوائمها المالية السنوية بما يتوافق مع المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وحصلت على رأي مدقق مستقل بخصوص القوائم المالية لعام 2016.

وأُجريت مراجعة لمصفوفة الصلاحيات التشغيلية في عام 2016 واعتمدت لجنة التدقيق التغييرات المدخلة عليها. كما واصل قسم الشؤون المالية خلال العام مراجعة إطار الرقابة المالية الداخلي وتعزيزه داخل سلطة دبي للخدمات المالية.

تقنية المعلومات

في عام 2016، واصلت تكنولوجيا المعلومات تطوير قدرات سلطة دبي للخدمات المالية في الاستخدام الفعال للتكنولوجيا والابتكار مع المحافظة على أمن ومتانة الشبكة والبنية التحتية المؤسسية. تم النجاح في تنفيذ العديد من المشاريع التي شملت مزيداً من التحسينات في النظام التنظيمي الرئيسي، وزيادة تكامل الأنظمة الداخلية الأساسية وتدفقات سير العمل، فضلاً عن تعزيز تحليلات البيانات، والإبلاغ في الوقت الحقيقي من خلال لوحات الأعمال المعلوماتية. كما تم أيضاً تطوير نظام تصريح إلكتروني كلياً لا يعتمد على الأعمال الورقية للتطبيقات المستقبلية، والذي سيكون متاحاً للاستخدام خلال عام 2017. لا يزال الأمن الإلكتروني يحظى بدرجة عالية من الأهمية، ولقد تم إجراء عمليات تحسين متنوعة في هذا السياق بهدف تعزيز الضوابط بشكل أكبر. ولقد تم التوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم مع فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (AECERT).

الشؤون المؤسسية

خلال عام 2016، واصلت الشؤون المؤسسية إدارتها الفعالة للشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين داخلياً وخارجياً وركزت عليها كإحدى أولويات القسم حرصاً على تحقيق سلطة دبي للخدمات المالية لقيمها المتعلقة بالشفافية وسهولة الوصول. وقد تم تركيز جهود القسم على العمل والتعاون مع وسائل الإعلام المحلية والدولية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الرد على استفسارات الإعلام باحتراف وفي الوقت المناسب.

ولقد ظهرت سلطة دبي للخدمات المالية بنجاح في وسائل الإعلام المحلية والدولية من خلال تقديم لمحة موجزة عن كبار المسؤولين التنفيذيين والمساهمات في النشرات الرئيسية بشكل دوري.

وفي عام 2016 بالتحديد، ركز القسم على ما يلي:

- تحقيق التوافق بين أنشطته مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي؛
- تحديث الشبكة الداخلية لسلطة دبي للخدمات المالية والتي تم إطلاقها في نهاية عام 2016؛
- التعاون مع برنامج دبي للأداء الحكومي؛
- تعزيز وبناء العلاقات مع الهيئات الحكومية الرئيسة.

أصدر القسم 30 بياناً صحفياً و 7 تنبيهات للمستهلكين و4 إشعارات بطرح أوراق استشارية و3 إشعارات بالتعديلات على التشريعات. كما كانت هناك 24 نشرة في عام 2016 تتضمن ما يلي:

- قواعد قيم وأخلاقيات العمل للموظفين والاستشاريين باللغة الإنجليزية؛
- قواعد قيم وأخلاقيات العمل لمجلس الإدارة واللجان والهيئات باللغة الإنجليزية؛
- تقرير الرقابة على التدقيق لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2016، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- الإصدار الثالث عشر من إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- التقرير السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2015، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- تقرير التمويل التجاري لعام 2016، وهو نشرة باللغة الإنجليزية؛
- موجز الأسواق حول الاستعداد للإدراج في مركز دبي المالي العالمي، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- CONNECT – نشرة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية: " السعادة" باللغة الإنجليزية؛
- CONNECT – نشرة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية: " التسامح" باللغة الإنجليزية؛
- الصناديق المالية في مركز دبي المالي العالمي باللغة الإنجليزية.

كما قام القسم بمواءمة العديد من أنشطته مع أهم مبادرات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. ولقد ركز القسم على تعزيز "السعادة" و"التسامح" من خلال أنشطته الداخلية، بما في ذلك الحملات التي توجَّه من خلال الرسائل الإخبارية الداخلية، وفعاليات الموظفين والمسابقات التي تُجرى بينهم، فضلاً عن رصد مكافآت لمساهمات ومشاركات الموظفين والتشجيع عليها.

في شهر ديسمبر من عام 2016، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية ندوة للشركاء الاستراتيجيين من الحكومة والمجتمع الخاضع لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية، حيث استمع الحاضرون فيها لخطاب ألقاه السيد / أندرو سكوت، أستاذ الاقتصاد في كلية لندن للأعمال وزميل كلية أول سولز بجامعة أوكسفورد ومركز أبحاث السياسات الاقتصادية. وتناولت هذه الندوة التفاعلية الحاجة الملحة إلى استيعاب المؤسسات الحكومية والسياسيين والأفراد لتبعات زيادة متوسط العمر المتوقع على التخطيط المالي والتعليم والمهن والعلاقات.

المشاريع والتخطيط

شارك قسم المشاريع والتخطيط في الإشراف على خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2016 وتطوير خطة العمل لعام 2017 / 2018. ويواصل الفريق تنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع في المؤسسة والتخطيط للعديد من الفعاليات الدولية التي تستضيفها سلطة دبي للخدمات المالية وتنفيذها.

وتستمر إجراءات التحسين مع عدد من الأقسام مع الطلب المتزايد على دعم وإدارة الاستطلاعات مع الشركاء الاستراتيجيين الداخليين والخارجيين.

تطلعاتنا

ظلت المحاور الاستراتيجية الثلاثة المحددة في الفترة السابقة هامة لتطوير سلطة دبي للخدمات المالية أثناء إعداد خطة العمل لعام 2018/2017

لقد عكفنا في إطار إجراءاتنا لتخطيط الأعمال على وضع ثلاثة محاور استراتيجية لتوجيه أعمالنا ألا وهي: الإنجاز والاستدامة والمشاركة. وقد وضِعت هذه المحاور الثلاثة في خطة العمل 2016/2015 ولا تزال تشكّل الأعمدة الرئيسية لاستمرار أنشطة سلطة دبي للخدمات المالية.

الإنجاز وهو يتعلق بتنفيذ سلطة دبي للخدمات المالية لمهمتنا الرئيسية باحتراف وفعالية.

نجحنا في عام 2016 في ضخ استثمارات هائلة في أداة استقصاء المعلومات والتي تساعد على معالجة البيانات الخام من نظام المعلومات التنظيمية ونظام العوائد التحوطية الإلكتروني ونجحنا بتحقيق فوائد عظيمة منها. ويسمح لنا هذا البرنامج بأتمتة عملية تحديد المخاطر التي من شأنها أن تتطلب جهوداً يدوية هائلة. وتلك هي الخطوات الأولى في استخدام سلطة دبي للخدمات المالية للتكنولوجيا التنظيمية، ومع ذلك نتوقع تكريس المزيد من الموارد لهذا المجال نظراً للفوائد التي يمكن جنيها من ورائه.

كجزءٍ من استعدادات سلطة دبي للخدمات المالية لمراجعة مجموعة العمل المالي التالية، اضطلعنا بتحديث نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يظل متوافقاً مع مبادئ مجموعة العمل المالي، ومع متطلبات التشريع الاتحادي لمكافحة غسل الأموال. ولا نزال نؤكد على أهمية دور مكافحة غسل الأموال، مع تمكين المجتمع الخاضع للتنظيم من تبني نهج قائم على المخاطر في مزاولة أنشطته.

شهد عام 2016 إنجازاً جيداً نحو تمكين الشركاء الاستراتيجيين من مزاولة العديد من معاملاتهم مع سلطة دبي للخدمات المالية عبر الإنترنت مما جعل الأمور أسهل وأقل تكلفة عليهم، ساعدنا كذلك في أتمتة عملياتنا.

الاستدامة وهي تتعلق بتشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل.

تساهم معظم العناصر المذكورة ضمن محور الإنجاز في تحقيق الاستدامة. وغالباً ما يدفعنا هدفنا المتمثل في تحسين كل ما نقوم به اليوم وبناء مؤسسة قوية على المدى البعيد نحو الطريق ذاته لتحقيق

التغيير. وسنواصل جاهدين تأسيس نظام رقابي فضلاً عن غيره من الأنظمة والإجراءات القابلة للتطوير التي يمكن الاعتماد عليها، إذ من المقرر أن يشهد مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية نمواً على مدار السنوات المقبلة.

في عام 2016، رحبنا بمجموعتنا التالية من المشاركين ببرنامج قادة الغد التنظيميون، الذين سيستفيدون من المراجعات المهمة المدخلة على البرنامج. ونتوقع أن يؤدي ذلك إلى مستوى تعليمي وتجربة تطوير أفضل لهم.

أخيراً، في عام 2016 اختبرنا درجة الأمان التي تحظى بها أنظمتنا ضد الهجمات الالكترونية. ورغم نجاح هذه الاختبارات، إلا أن ما نعيشه اليوم يحتم على جميع المؤسسات بما فيها سلطة دبي للخدمات المالية أن تظل على أهبة الاستعداد لتلك التهديدات الالكترونية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (AECERT)، وهي مؤسسة توعية بالهجمات الالكترونية تابعة للحكومة الاتحادية، خطوة مهمة لسلطة دبي للخدمات المالية.

المشاركة وهي تتعلق بالمشاركة بشكل مدروس وبفعالية مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين.

نحن عازمون على مواصلة المشاركة مع الجهات التنظيمية في المنطقة، وتوطيد علاقتنا القائمة مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. وقد التقينا بشكل دوري مع جهات تنظيمية في العديد من بلدان دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ستظل تمثل أهمية بالغة حيث تتطلع العديد من الشركات الإقليمية نحو تأسيس وجود لها في مركز دبي المالي العالمي على مدار السنوات المقبلة.

أخيراً، لقد عملنا عن كثب على مجموعة من مسائل الإشراف والسياسات مع جهات تنظيمية اتحادية – مع مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة التأمين – وسنواصل هذا التعاون للوصول إلى آفاق جديدة. وقد وقعنا مذكرة تفاهم مع سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي، وهي أحدث منطقة حرة مالية يتم تأسيسها في الإمارات العربية المتحدة وسلطة تنظيم الخدمات المالية هي جزء من مؤسسة سوق أبوظبي العالمي الموحدة المعنية بتنظيم الخدمات المالية.

لقد كانت المشاركة في العديد من الكليات الإشرافية ومجموعة إدارة الأزمات إحدى العلامات البارزة في عام 2016، والتي عكست نجاح المركز في استقطاب المؤسسات المالية العالمية ذات الأهمية النظامية. بالإضافة إلى ذلك، قد حافظنا على مشاركتنا في عمل هيئات وضع المعايير الدولية. وقد بنت سلطة دبي للخدمات المالية مصداقيتها في هذه المجموعات من خلال المشاركة الفعالة لما يزيد الآن على عشر سنوات من العمليات.

ملخص خطة العمل للعام 2018/2017 لسلطة دبي للخدمات المالية

ملخص خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية لعامي 2018/2017		
رؤيتنا	• أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.	
رسالتنا	• تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.	
أسلوبنا التنظيمي	• التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.	
المواضيع الاستراتيجية الفعالة		
الإنجاز تنفيذ المهام الرئيسية باحتراف وفعالية	توفير تنظيم على طراز عالمي والتنفيذ الفعال له	• القيام بتجهيزات مكثفة والمتابعة بخصوص تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي ومجموعة العمل المالي لتوفير أي دعم مطلوب للهيئات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة.
		• التركيز على تنفيذ المعايير الدولية بشكل متناسب ويتلاءم مع مركز دبي المالي العالمي. • السعي لتبسيط كتيب القواعد، إن أمكن. • اتخاذ إجراءات التنفيذ الملائمة والمناسبة.
	أن نكون أكثر مرونة من خلال أنظمة التحذير المبكر والابتكار	• تحسين أنظمة التحذير الحالية لضمان سرعة الاستجابة للمخاطر الناشئة. • استكشاف مؤشرات لتحديد سوء السلوك على مستوى النظام.
	المحافظة على الجودة مع زيادة حجم مركز دبي المالي العالمي	• السعي لتحقيق الكفاءات دون أن يكون على حساب الجودة (مثل إدخال التحسينات اللازمة لبناء نظام مبني على تقييم المخاطر).
		• الإبداع في تقديم الإجراءات وحلول تكنولوجيا المعلومات كجزء من المحافظة على التميز التشغيلي.
الاستدامة تشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل	تعزيز القوة والمرونة المؤسسية	• وضع إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير. • تطوير أنظمة أفضل لإدارة المعرفة، ومطابقة التعيين والتطوير \ مع احتياجات القوى العاملة.
	دعم استراتيجية حكومة دبي وتطوير مركز دبي المالي العالمي	• الاستمرار في تحقيق التوافق مع مركز دبي المالي العالمي واستراتيجية حكومة دبي (بما يشمل مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي). • مواصلة الحوار مع هيئات مركز دبي المالي العالمي لدعم النمو المستدام للمركز.
	بناء قدرات المواطنين الإماراتيين	• الاستمرار في بناء القدرة التنظيمية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون والبرنامج التوجيهي. • السعي جاهدين لتحسين تمثيل المواطنين الإماراتيين في سلطة دبي للخدمات المالية.
	معالجة الغموض حول مناطق الاختصاص	• استمرار الجهود لحل المسائل المتعلقة بالغموض حول مناطق الاختصاص، ليتمكن المركز من النمو.

المشاركة المشاركة المدروسة والفعالة مع الشركاء الرئيسيين	الشركات المنظمة والهيئات التنظيمية الرئيسية المشرفة على شركاتها الأم	• التنظيم بشكل متسق وبشفافية وبناء على تقييم المخاطر. • مواصلة أنشطة التوعية لتعزيز فهم النظام التنظيمي. • المحافظة على علاقات جيدة مع المنظمين في مناطق الاختصاص الهامة وتطوير العلاقات في مناطق الاختصاص المتوقع زيادة أهميتها.
	المنظمون الآخرون	• استمرار التركيز على المنظمين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون والتمثيل إقليمياً. التواصل بفعالية أكبر مع المنظمين في أفريقيا.
	هيئات إمارة دبي والإمارات العربية المتحدة	• مواصلة بناء العلاقات مع الهيئات في إمارة دبي والإمارات العربية المتحدة.
	واضعو المعايير العالميون	• المحافظة على مركزنا بين أهم واضعي المعايير العالميين.

الأولويات التنظيمية			
الجريمة المالية	السلوك	التوافق مع المعيار	التكنولوجيا المالية
• توخي الحذر في معالجة جميع المسائل المتعلقة بالجريمة المالية. • تقوية العلاقات القائمة مع الهيئات المحلية والاتحادية المعنية لتقليل مخاطر الجريمة المالية.	• الاستمرار في التركيز على مخاطر السلوك مع إيلاء العناية المتحفظة المناسبة للشركات المتوقع نمو ميزانيتها بشكل سريع.	• إظهار التنفيذ الفعال للمعايير التنظيمية الدولية من خلال إجراءات برنامج تقييم القطاع المالي ومجموعة العمل المالي. • الاستمرار في تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات العلاقة. والالتزام بتبسيط كتيب القواعد.	• اتخاذ خطوات نحو فهم المخاطر والفرص المرتبطة بالتكنولوجيا المالية. • وضع استجابة تنظيمية مناسبة.

الملاحق

الملحق 1

تقرير مدقق الحسابات المستقل لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 66

الميزانية العمومية لسلطة دبي للخدمات المالية 68

بيان الأداء المالي لسلطة دبي للخدمات المالية 69

بيان التغيرات في حقوق الملكية لسلطة دبي للخدمات المالية 70

بيان التدفقات النقدية لسلطة دبي للخدمات المالية 71

إيضاحات حول البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية 72

الملحق 2

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين 89

الملحق 3

الشركات المرخصة في عام 2016 90

الملحق 4

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2016 92

مذكرات التفاهم التي تم توقيعها في عام 2016 92

الملحق 5

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في عام 2016 93

الملحق 6

الإدراجات الجديدة في عام 2016 94

الملحق 7

القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها في عام 2016 95

الملحق 8

فهرس المصطلحات 96

سُلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	66
بيان المركز المالي	68
بيان الأداء المالي	69
بيان التغيرات في حقوق الملكية	70
بيان التدفقات النقدية	71
إيضاحات حول البيانات المالية	72-84
بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	85
بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	86
بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	87
بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	88

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية في الصفحات من 68 إلى 84 بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للسلطة كما في 31 ديسمبر 2016، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية للسلطة في الصفحات من 68 إلى 84 من:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016.
- بيان الأداء المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن السلطة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى التقرير السنوي ولكن لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها. إن رأينا حول البيانات المالية لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

المعلومات الأخرى

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإذا توصلنا – بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به – إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة السلطة على الاستمرار في عملها التجاري والإفصاح – عند الضرورة – عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية السلطة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك. ويتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للسلطة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عاليا من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للسلطة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة السلطة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع السلطة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

برايس ووترهاوس كوبرز
دبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 8 فبراير 2017

سُلطة دبي للخدمات المالية
بيان المركز المالي
(كما في 31 ديسمبر 2016)

	إيضاح	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات	5	4,535	4,237
موجودات غير ملموسة	6	5,005	5,594
		9,540	9,831
موجودات متداولة			
ذمم مدينة أخرى	7	20,252	18,507
نقد وما في حكمه	8	138,676	127,759
		158,928	146,266
مجموع الموجودات		168,468	156,097
حقوق الملكية			
رأس المال المساهَم به والاحتياطيات			
رأس المال المساهَم به		5,755	5,755
احتياطي نظامي	11-2	92,677	87,466
احتياطي مطالبات قضائية	12, 12-2	11,011	11,011
خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	9	(1,546)	(4,026)
مجموع حقوق الملكية		107,897	100,206
المطلوبات			
مطلوبات متداولة			
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	10-2	40,093	34,196
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	10	19,469	17,728
صافي مطلوبات خطة المنافع المحددة	9	1,009	3,967
		60,571	55,891
مجموع المطلوبات		60,571	55,891
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		168,468	156,097

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 8 فبراير 2017.

الموقّع بالنيابة عن مجلس الإدارة

الإيضاحات المدرجة في الصفحات من 72 إلى 84 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان الأداء المالي
(السنة المنتهية في 31 ديسمبر)

		2016	2015
	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
اعتمادات من الحكومة	2,10	117,420	117,420
إيرادات الرسوم	2,10	50,514	46,496
إيرادات أخرى	13,12-2	2,834	34,209
مجموع الإيرادات		170,768	198,125
تكاليف عمومية وإدارية	14	(154,162)	(143,377)
تكاليف أعضاء مجلس الإدارة	16	(11,214)	(11,961)
تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية		(181)	(363)
مجموع المصاريف		(165,557)	(155,701)
فائض السنة		5,211	42,424

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 72 إلى 84 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال المساهَم به	احتياطي نظامي	احتياطي مطالبات قضائية	خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	الفائض المتراكم	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في 1 يناير 2015	5,755	54,760	1,293	(3,984)	-	57,824
فائض السنة	-	-	-	-	42,424	42,424
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 2-12,11)	-	-	9,718	-	(9,718)	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 2-11)	-	32,706	-	-	(32,706)	-
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	(42)	-	(42)
في 31 ديسمبر 2015	5,755	87,466	11,011	(4,026)	-	100,206
فائض السنة	-	-	-	-	5,211	5,211
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 2-12,11)	-	-	-	-	-	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 2-11)	-	5,211	-	-	(5,211)	-
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	2,480	-	2,480
في 31 ديسمبر 2016	5,755	92,677	11,011	(1,546)	-	107,897

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 72 إلى 84 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

		2016	2015
	إيضاحات	ألف درهم	ألف درهم
أنشطة العمليات			
فائض السنة		5,211	42,424
تعديلات بسبب البنود التالية:	-	-	-
الاستهلاك	5	2,640	2,214
إطفاء	6	3,252	3,062
مخصص مكافآت نهاية الخدمة		4,691	5,108
إيرادات فوائد	13	(2,000)	(460)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل دفع المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامات المحصّلة والتغيرات في رأس المال العامل		13,794	52,348
التغيرات في رأس المال العامل:			
اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة	9	(5,169)	(5,167)
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة	7	(1,745)	1,030
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً		5,897	3,081
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	10	1,741	562
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		14,518	51,854
أنشطة الاستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات	5	(2,938)	(2,598)
شراء موجودات غير ملموسة	6	(2,663)	(1,885)
فوائد مقبوضة		2,000	232
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(3,601)	(4,251)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		10,917	47,603
النقد وما في حكمه في بداية السنة	8	127,759	80,156
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	8	138,676	127,759

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 72 إلى 84 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016) تابع

1. الوضع القانوني والأنشطة

تأسّست سُلطة دبي للخدمات المالية ("سُلطة دبي للخدمات المالية") بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسُلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي المالي العالمي"). ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سُلطة دبي للخدمات المالية يتم تمويلها بشكلٍ مستقل من قبل حكومة دبي ("الحكومة") وسيستمر تمويلها بما يُمكّنها من ممارسة صلاحياتها وأداء اختصاصاتها.

2 السياسات المحاسبية الهامة

2-1 أساس الإعداد

اعتمدت سُلطة دبي للخدمات المالية اعتباراً من 1 يناير 2014 معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ولذا فقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ومتى لا تتناول المعايير المذكورة أي موضوع معين، يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ذي الصلة.

أعدت البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية. وتم إعداد بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة. لقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، وقد تم تطبيق السياسات المحاسبية بانتظام طوال الفترة. ورغم أن سُلطة دبي للخدمات المالية قد اعتمدت تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كإطار لإعداد تقاريرها المالية، فإنها تعمل كسلطة تنظيمية مستقلة ولا تتيح ميزانياتها للرأي العام، وبالتالي فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يرون أنه من المناسب نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية (معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 24).

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة، كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للبيانات المالية في الإيضاح رقم 4.

2-2 التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

لا توجد أي معايير أخرى من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كانت سارية للمرة الأولى على السنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2016 وكان لها تأثير جوهري على البيانات الماليّة للسلطة.

التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية – معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الصادرة لكن غير المطبقة:

فيما يلي المعايير السارية على السنة المالية التي ستبدأ في ا يناير 2017 وليس لها تأثير جوهري على سُلطة دبي للخدمات المالية:

- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 34، "البيانات المالية المنفصلة" (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2017).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 35، "البيانات المالية الموحدة" (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2017).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 36، "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2017).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 37، "الترتيبات المشتركة"، (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2017).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 38، "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2017).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 39،"منافع الموظفين" (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2018).

2-3 تحويل العملات الأجنبية

العملة الوظيفية وعملة العرض

العملة الوظيفية لسُلطة دبي للخدمات المالية هي درهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) الذي يعد العملة المستخدمة في معظم معاملات السُلطة.

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فحسب، تم أيضاً تحويل المبالغ في هذه البيانات المالية إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ 3.67 درهم إماراتي لكل دولار أمريكي. والبيانات المالية الرئيسية المحولة إلى الدولار الأمريكي ليست مدققة.

2-4 ممتلكات ومعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرةً بالاستحواذ على الموجودات.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

يُحتسب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات تُحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

	السنوات
تحسينات على عقار مستأجر	5
تجهيزات وتركيبات	3
معدات مكتبية	3
أجهزة حاسوب	3
مركبات	3

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، التي تشمل التحسينات على العقارات المستأجرة وأجهزة الحاسوب، بالتكلفة ويتم تحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عند دخولها حيز الاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى سُلطة دبي للخدمات المالية فوائد اقتصادية مستقبلية أو خدمة محتملة على مدار العمر الإجمالي للأصل بما يتجاوز أحدث مؤشر أداء تم تقييمه بالنسبة للأصل.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد الممتلكات والمعدات بمقارنة عائدات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات المستبعدة وتؤخذ بالاعتبار عند تحديد فائض / عجز السنة. يتم تحميل مصاريف التصليح والتجديد على بيان الأداء المالي عند تكبدها.

تتم مراجعة الأعمار المتبقية للموجودات، وتعديلها عند الاقتضاء، في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل على أساس الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الأداء. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد.

5-2 موجودات غير ملموسة

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة المكتسبة بشكل منفصل بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر بفترة ثلاث سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل فترة مالية سنوية، مع احتساب تأثير أي تغيرات في التقديرات على أساس مستقبلي. يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز المرتبطة ببرمجيات الحاسوب بسعر التكلفة مع نقلها إلى فئة الموجودات المناسبة عندما تدخل حيز الاستخدام.

6-2 الانخفاض في القيمة

تقوم السلطة بنهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة الانخفاض في القيمة. فإذا وُجد أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات من أجل تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من الأصل بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل وصولاً إلى قيمته القابلة للاسترداد.

يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الأداء المالي، ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة على أساس قيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل خسارة الانخفاض في القيمة كانخفاض ناتج عن إعادة التقييم.

فيما لو تم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقتٍ لاحق، فإنه تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد بحيث لا تجاوز القيمة الدفترية الزائدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة على الفور ضمن بيان الأداء المالي، إلا إذا تم إدراج الأصل المعني بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يُعامل عكس خسارة الانخفاض في القيمة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

7-2 رسوم وغرامات وتكاليف تقاضي مدينة

يتم إدراج الرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص مُحدد للرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة المشكوك في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

8-2 ذمم دائنة

تُحتسب الذمم الدائنة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

9-2 نقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والأرصدة في الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنك وحسابات الودائع الثابتة بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016) تابع

2-10 تسجيل الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

مبالغ مقبوضة من ومحوّلة إلى الحكومة

تتلقى سُلطة دبي للخدمات المالية منحاً من الحكومة لأغراض عامة تمكّنها من الاستمرار في عملياتها. تسجل السُلطة الإيرادات من المنح عندما يثبت حقها في استلام المنحة واستيفاء معايير تسجيل الأصل. يتم تسجيل الدخل المؤجل بدلاً من الإيرادات في حال كان هناك شرط مقترن بالمنحة من شأنه أن يؤدي إلى التزام بسداد المبلغ. ومتى لم تقترن بهذه المنح أي شروط ولم تترتب أي التزامات مفروضة من الحكومة بخصوص استخدام المنح، تسجل السُلطة الأصل (سواء كان مبلغاً نقدياً أو أحد الموجودات المناسبة) والإيرادات في البيانات المالية.

تُعامل المبالغ المقبوضة مقدماً من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة اللاحقة معاملة المبالغ المقبوضة مقدماً ويتم إظهارها ضمن المطلوبات المتداولة وتخصيصها في البيانات المالية للسنة اللاحقة.

أما المبالغ المُحوّلة إلى الحكومة فيتم تسجيلها كمخصص من الفائض المتراكم في السنة أو كتخفيض في رأس المال المُساهَم به، حسب الاقتضاء، في السنة التي يتم فيها الموافقة على التخصيص من قبل مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 4).

غرامات مفروضة

لطفا راجع الإيضاح 2-12 حول احتياطي المطالبات القضائية للاطلاع على الغرامات المفروضة.

الإيرادات من المعاملات التبادلية

إيرادات الرسوم

يتم تسجيل رسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. تحتسب الرسوم السنوية كإيرادات على مدار الفترة المتعلقة بها. تعامل إيرادات الرسوم المقبوضة بخصوص السنة اللاحقة كإيرادات رسوم مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها ضمن المطلوبات المتداولة.

إيرادات الفوائد

تستحق إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، بالرجوع إلى المبلغ الأصلي المستحق، وعلى أساس معدل الفائدة الساري. تصنّف إيرادات الفوائد كإيرادات أخرى غير مقيدة حيث ينشأ معظمها من الودائع لأجل غير المقيدة لدى السُلطة.

2-11 احتياطي نظامي

يلبي الاحتياطي النظامي الالتزامات الطارئة الناشئة عن الوفاء بالمسؤوليات التنظيمية لسُلطة دبي للخدمات المالية. يحدد أعضاء مجلس الإدارة ("أعضاء مجلس الإدارة") مبلغ الاحتياطي الذي يخضع للتغيير بحسب ما يرونه مناسباً. ويمكن استدعاء هذا الاحتياطي لتغطية المصاريف غير الاعتيادية التي تتجاوز الإيرادات في أي سنة مالية معينة. وتخضع المبالغ الموزعة إلى ومن هذا الاحتياطي لتقدير مجلس الإدارة.

2-12 احتياطي مطالبات قضائية

إن الغرامات التي تفرضها سُلطة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بخرق لوائح مركز دبي المالي العالمي، وكذلك تكاليف التقاضي المستردة، يتم تسجيلها على أساس الاستحقاق. تقيد الإيرادات من الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة في بيان الأداء المالي في السنة التي تُفرض فيها (إيضاح 13) ثم تنقل إلى الفائض أو العجز المتراكم. وحدد أعضاء مجلس الإدارة أنه ينبغي الاحتفاظ بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي (11.01 مليون درهم) في احتياطي المطالبات القضائية للوفاء بتكاليف التقاضي غير المتوقعة. تُقتطع المخصصات لهذا الاحتياطي من الغرامات للمحافظة على رصيد الاحتياطي في المستوى المحدد. ويجوز لأعضاء مجلس الإدارة مراجعة وتعديل هذا المبلغ بحسب ما يرونه مناسباً.

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن احتياطي المطالبات القضائية غير قابل للتوزيع. وتُجرى التحويلات من هذا الاحتياطي إلى الفائض أو العجز المتراكم لمطابقة تكاليف التقاضي غير المتوقعة، التي لا تغطيها الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة، خلال السنة التي تنشأ فيها.

2-13 منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

يتم تحديد تكلفة المنافع المقدمة بموجب خطة المنافع المحددة باستخدام طريقة التقييم الاكتواري للوحدة الائتمانية المتوقعة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الاكتوارية في بيان الأداء المالي.

يتم تسجيل تكلفة الخدمة السابقة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى متوسط الفترة حتى تصبح هذه المنافع مستحقة. إذا كان هناك استحقاق فعلي وفوري للمنافع بعد وضع خطة التقاعد أو إدخال تغييرات عليها، يتم تسجيل تكلفة الخدمة السابقة على الفور.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

تشمل موجودات أو مطلوبات المنافع المحددة القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة ناقصاً تكاليف الخدمة السابقة غير المحتسبة حتى تاريخه وناقصاً القيمة العادلة لموجودات الخطة التي سيتم تسديد الالتزامات منها. تقتصر قيمة موجودات أي خطة على مجموع تكاليف الخدمة السابقة غير المحتسبة حتى تاريخه والقيمة الحالية لأي منافع اقتصادية متاحة في شكل مستردات من الخطة أو تخفيضات في الاشتراكات المستقبلية للخطة.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاءً في نظام معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدار من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، تكبدت السلطة وسجلت التزاماً بنسبة 15% من "الراتب الخاضع لحساب الاشتراك" وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع للموظفين من مواطني الدولة. يتم تسجيل اشتراكات التقاعد المتعلقة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب خطة مساهمات المنافع المحددة ضمن المصاريف في الفترة التي تنشأ فيها.

14-2 إيجارات

لتحديد ما إذا كان العقد يعد أو يتضمن إيجاراً أم لا، فإن ذلك يستند إلى مضمون العقد عند إبرامه وذلك لمعرفة ما إذا كان الوفاء بالعقد مرهوناً باستخدام أصل معين أو موجودات محددة في العقد الذي ينقل الحق في استخدام الأصل، حتى وإن لم ينص العقد صراحة على هذا الحق. يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي ضمن المصاريف في بيان الأداء المالي بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

15-2 الأدوات المالية

تشمل الموجودات المالية النقد وما في حكمه (إيضاح 8) والذمم المدينة الأخرى (إيضاح 7)، بينما تشمل المطلوبات المالية أرصدة الدائنين والمطلوبات الأخرى (إيضاح 10) وصافي التزامات خطة المنافع المحددة (إيضاح 9). ويتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح السُلطة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق بين القيمة العادلة والمقابل المدفوع أو المقبوض في بيان الأداء المالي.

إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات المالية أو إصدارها (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) تتم إضافتها إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند التسجيل المبدئي.

أما تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيلها مباشرة في بيان الأداء المالي.

3 إدارة المخاطر المالية

1-3 عوامل المخاطر المالية

تتعرض سُلطة دبي للخدمات المالية من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة وهي: مخاطر السوق (تشمل مخاطر العملات ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر لدى السُلطة بصورة عامة على عدم إمكانية التنبؤ بأوضاع الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للسُلطة.

أ) مخاطر العملات

تتعرض السُلطة لمخاطر الصرف الأجنبي الناشئة عن تعرضاتها للعملات المختلفة. تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المسجلة في البيانات المالية. تتعرض المعاملات المبرمة بالدولار الأمريكي لمخاطر محدودة نظراً لربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، وعليه فإن مخاطر الصرف الأجنبي لدى السُلطة فيما يتعلق بهذه المعاملات ليس لها تأثير يُذكر.

ب) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على صافي التكاليف أو الإيرادات المالية للسُلطة. لا تمتلك السُلطة موجودات أو مطلوبات هامة تعتمد بشكل جوهري على مستويات أسعار الفائدة، وبالتالي ترى الإدارة أن السُلطة ليست معرضة بصورة جوهرية لمخاطر أسعار الفائدة.

ج) مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان المخاطر المتعلقة بإخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يتسبب في خسارة مالية للسُلطة. تتعرض السلطة لمخاطر الائتمان على حسابات المدينين وتسعى للحد منها بمتابعة أرصدة المدينين المستحقة.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

2-3 تقدير القيمة العادلة

إن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية تقارب قيمها العادلة.

4 الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للسُلطة كما هو مبين في الإيضاح رقم 2، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي لها مخاطر كبيرة في التسبب بإحداث تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، بيانها كالتالي:

الحكم المتعلق بالمساهمات غير المشروطة (تسجيل الإيرادات)

ترى إدارة السُلطة أن المساهمات المستلمة من دائرة المالية في دبي هي مساهمات غير مقيدة نظراً لعدم وجود أي شروط أو أحكام تفرضها القوانين أو اللوائح أو أي متطلبات تلزم السُلطة بإعادة أي أموال فائضة مستلمة أو تحويل أي عوائد إلى المالك الوحيد لسُلطة دبي للخدمات المالية، "حكومة دبي".

منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

تعتمد القيمة الحالية لالتزامات المعاشات على عدد من العوامل التي يتم تحديدها على أساس اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. تشمل الافتراضات المستخدمة في تحديد التكلفة الصافية (الدخل) للمعاشات سعر الخصم. إن أي تغييرات في هذه الافتراضات سيكون لها تأثير على القيمة الدفترية لالتزامات المعاشات.

يتم تحديد معدل الخصم المناسب بنهاية كل سنة. إن معدل الفائدة هو المعدل الذي ينبغي أن يستخدم في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة والمتوقعة لتسوية التزامات المعاشات. وفي سبيل تحديد معدل الخصم المناسب، تأخذ الشركة بعين الاعتبار معدل الفائدة لسندات الشركات.

الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية لأثاث ومعدات المكاتب

تحدد إدارة السُلطة الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجوداتها غير الملموسة بهدف حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل والبلي والتلف المادي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً، وقد يتم تعديل مخصص الاستهلاك في المستقبل حينما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة. بلغ صافي القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة بتاريخ 31 ديسمبر 2016 ما قيمته 4.5 مليون درهم (2015: 4.2 مليون درهم).

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

5 ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر	تجهيزات وتركيبات	معدات مكتبية	أجهزة حاسوب	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة						
في 1 يناير 2016	14,798	4,473	710	15,408	6	35,395
إضافات	494	288	-	2,156	-	2,938
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	-	-	-	6	(6)	-
استبعادات	-	-	(16)	(717)	-	(733)
في 31 ديسمبر 2016	15,292	4,761	694	16,853	-	37,600
الاستهلاك المتراكم						
في 1 يناير 2016	14,277	4,333	638	11,910	-	31,158
المحمل للسنة (إيضاح 14)	303	183	36	2,118	-	2,640
استبعادات	-	-	(16)	(717)	-	(733)
في 31 ديسمبر 2016	14,580	4,516	658	13,311	-	33,065
صافي القيم الدفترية في 31 ديسمبر 2016	712	245	36	3,542	-	4,535
في 1 يناير 2015	14,746	4,393	738	14,317	72	34,266
إضافات	25	14	10	2,487	62	2,598
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	27	101	-	-	(128)	-
استبعادات	-	(35)	(38)	(1,396)	-	(1,469)
في 31 ديسمبر 2015	14,798	4,473	710	15,408	6	35,395
الاستهلاك المتراكم						
في 1 يناير 2015	14,063	4,218	603	11,529	-	30,413
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	214	149	75	1,776	-	2,214
استبعادات	-	(34)	(40)	(1,395)	-	(1,469)
في 31 ديسمبر 2015	14,277	4,333	638	11,910	-	31,158
صافي القيم الدفترية في 31 ديسمبر 2016	521	140	72	3,498	6	4,237

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

6 موجودات غير ملموسة

	برمجيات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة			
في 1 يناير 2016	20,530	781	21,311
إضافات	672	1,991	2,663
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	1,484	(1,484)	-
في 31 ديسمبر 2016	22,686	1,288	23,974
الاستهلاك المتراكم			
في 1 يناير 2016	15,717	-	15,717
المحمل للسنة (إيضاح 14)	3,252	-	3,252
في 31 ديسمبر 2016	18,969	-	18,969
صافي القيم الدفترية في 31 ديسمبر 2016	3,717	1,288	5,005
التكلفة			
في 1 يناير 2015	17,913	1,514	19,427
إضافات	155	1,729	1,884
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	2,462	(2,462)	-
في 31 ديسمبر 2015	20,530	781	21,311
الاستهلاك المتراكم			
في 1 يناير 2015	12,655	-	12,655
المحمّل للسنة	3,062	-	3,062
في 31 ديسمبر 2015	15,717	-	15,717
صافي القيم الدفترية في 31 ديسمبر 2016	4,813	781	5,594

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

7 ذمم مدينة أخرى		
	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ مدفوعة مقدماً	18,502	17,864
سلفيات للموظفين	183	189
ذمم مدينة أخرى	1,567	454
	20,252	18,507

8 نقد وما في حكمه		
	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	34	23
حسابات جارية	63,307	42,155
حسابات ودائع ثابتة	75,335	85,581
نقد وما في حكمه	138,676	127,759

يتم الاحتفاظ بكافة الأرصدة المصرفية لدى بنك مرخص في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتراوح سعر الفائدة على حسابات الودائع الثابتة من 0.85% إلى 2.750% سنوياً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 0,035% إلى 2.50%).

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

9 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		
فيما يلي ملخصاً لعناصر صافي مصاريف المنافع المحددة المسجلة في بيان الأداء المالي:		
	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
تكلفة الخدمة الحالية	4,018	4,303
صافي مصاريف المنافع المحددة	4,018	4,303
التزام المنافع المحددة	29,287	28,137
القيمة العادلة لموجودات الخطة	28,278	24,170
التزامات المنافع المحددة	1,009	3,967
التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة على النحو التالي:		
الالتزام في بداية السنة	28,137	26,287
تكاليف الخدمة الحالية	4,018	4,303
تكلفة الفائدة	882	995
(أرباح) اكتوارية على الالتزام	(2,405)	(94)
منافع مدفوعة من الخطة	(1,345)	(3,354)
الالتزام في نهاية السنة	29,287	28,137
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات الخطة كالتالي:		
القيمة العادلة لموجودات الخطة في بداية السنة	24,170	22,303
مساهمات رب العمل	5,169	5,167
العائد المتوقع على موجودات الخطة	209	190
أرباح / (خسائر) اكتوارية	75	(136)
منافع مدفوعة من الخطة	(1,345)	(3,354)
القيمة العادلة لموجودات الخطة في نهاية السنة	28,278	24,170

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

9 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تشمل موجودات الخطة نقدا لدى البنك بنسبة 100% (2015: 100%).

تتمثل الافتراضات الاكتوارية الهامة المستخدمة في حساب التزام المنافع المحددة في تقديرات معدل الزيادة في الراتب على المدى الطويل البالغ 2% لعام 2017 و3% للأعوام اللاحقة (2015: 3% لعامي 2016 و2017 و5% للأعوام اللاحقة)، ومعدل الخصم المتمثل في القيمة الزمنية للمال البالغ 3.5% (2015: 3.25%)، ومعدل انسحاب الموظفين من الخطة البالغ 6% (2015: 10%). فيما يلي مدى تأثر التزام المنافع المحددة بهذه الافتراضات (على أساس بقاء جميع الافتراضات الأخرى كما هي):

	التقدير	التغير في الافتراضات	زيادة / (نقص) في التزام المنافع المحددة ألف درهم
معدل زيادة الراتب	2% لعام 2017 و3% للأعوام اللاحقة	+1% / -1%	2,012/(1,799)
معدل الخصم	3.50%	+1% / -1%	(1,771)/2,018
معدل الانسحاب	6%	+5% / -5%	62/(43)

10 دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى

	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
دائنون تجاريون	3,677	3,091
مستحقات متعلقة بالموظفين	14,069	12,572
مستحقات أخرى	1,723	2,065
	19,469	17,728

11 معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة حكومة دبي والإدارة العليا والمنشآت التي تعمل معاً لتحقيق سياسات الحكومة في دبي. إن سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات العلاقة في مركز دبي المالي العالمي، وتعمل على تحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل الحكومة.

تنشأ الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة عموماً من المعاملات التجارية المبرمة في سياق العمل الاعتيادي على أساس تجاري بحت. تشمل الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة كما في تاريخ بيان المركز المالي ما يلي:

معاملات الأطراف ذات العلاقة	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ نقدية مستلمة من الحكومة	117,420	117,420
الإيرادات المسجلة خلال السنة	117,420	117,420

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

تعويضات الإدارة العليا

تشمل الإدارة العليا أولئك الأفراد البالغ عددهم تسعة (2015: عشرة) الذين يتمتعون بالصلاحيات والمسؤوليات عن تخطيط أنشطة السّلطة وتوجيهها والرقابة عليها. وفيما يلي تعويضات هؤلاء الأفراد خلال السنة:

	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب وحوافز أداء	17,319	17,769
مكافآت ومزايا أخرى	4,829	5,004
	22,148	22,773

لطفاً راجع الإيضاح رقم 16 لمزيد من التفاصيل حول تكاليف أعضاء مجلس الإدارة.

12 المخصص من إيرادات الغرامات للاحتياطيات

السنة المنتهية في 31 ديسمبر	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
غرامات مفروضة (إيضاح 13)	834	33.749
ناقصا: المبلغ المخصص لاحتياطي المطالبات القضائية	-	(9.718)
المبلغ المخصص للاحتياطي النظامي	834	24.031

تم تخصيص مبلغ 834 ألف درهم (2015: 24 مليون درهم) للاحتياطي النظامي وفقا للسياسة المحاسبية للسّلطة (إيضاح 2-12).

13 إيرادات أخرى

	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
غرامات مفروضة	834	33,749
فائدة على ودائع ثابتة	2,000	460
	2,834	34,209

فرضت السّلطة في عام 2016 غرامات بقيمة 834 ألف درهم على بعض الشركات المرخصة مقابل 33,749 مليون درهم في عام 2015، بسبب مخالفة هذه الشركات للوائح السّلطة. وقد فُرضت هذه الغرامات بعد الانتهاء من التحقيقات التي أجريت من قبل موظفي السّلطة. واحتُسبت هذه الغرامات على أساس الاستحقاق (إيضاح 2-12).

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

14 تكاليف عمومية وإدارية		
	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف موظفين (إيضاح 15)	122,111	113,674
إيجار مكتب	7,096	6,566
رحلات عمل رسمية ومؤتمرات وندوات وتدريب	3,196	3,271
اتصالات وأنظمة تقنية وصيانة معدات	4,470	4,090
رسوم قانونية واستشارية ومهنية	1,815	1,812
إطفاء	3,252	3,062
استهلاك	2,640	2,214
تكاليف توظيف	1,230	1,890
مصاريف تسويق	579	965
إيجار مركبات وصيانة	155	144
ترخيص وصيانة برمجيات	4,612	3,162
مصاريف أخرى	3,006	2,527
	154,162	143,377

15 تكاليف موظفين		
	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب	66,102	62,654
منافع أخرى	51,318	45,912
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	4,691	5,108
	122,111	113,674

16 تكاليف أعضاء مجلس الإدارة		
	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
أتعاب مقدمة	4,813	5,075
أتعاب حضور جلسات	2,092	2,277
سفر	1,900	2,527
أخرى	2,409	2,082
	11,214	11,961

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تابع)

17 التزامات إيجار تشغيلي		
إن إجمالي التزامات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:		
	2016	2015
	ألف درهم	ألف درهم
تنتهي		
خلال سنة واحدة	7,336	7,097
أكثر من سنة واحدة حتى خمس سنوات	15,437	14,922
	22,773	22,019

سلطة دبي للخدمات المالية

تعرض الصفحات 85 إلى 88 البيانات الرئيسية بالدولار الأمريكي لأغراض المعلومات فحسب.

بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي)

غير مدقق (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016)

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
ممتلكات ومعدات	1,236	1,154
موجودات غير ملموسة	1,364	1,525
	2,600	2,679
موجودات متداولة		
ذمم مدينة أخرى	5,518	5,043
نقد وما في حكمه	37,786	34,812
	43,304	39,855
مجموع الموجودات	45,904	42,534
حقوق الملكية		
رأس المال المساهَم به والاحتياطيات		
رأس المال المساهَم به	1,570	1,570
احتياطي نظامي	25,253	23,834
احتياطي مطالبات قضائية	3,000	3,000
خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	(421)	(1,097)
مجموع حقوق الملكية	29,402	27,307
المطلوبات		
مطلوبات متداولة		
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	10,922	9,317
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	5,305	4,829
صافي مطلوبات خطة المنافع المحددة	275	1,081
	16,502	15,227
مجموع المطلوبات	16,502	15,227
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	45,904	42,534

سلطة دبي للخدمات المالية

بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي)

غير مدقق (للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016)

2015	2016	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
31,995	31,995	اعتمادات من الحكومة
12,669	13,764	إيرادات الرسوم
9,321	772	إيرادات أخرى
53,985	46,531	مجموع الإيرادات
(39,067)	(42,006)	تكاليف عمومية وإدارية
(3,259)	(3,056)	تكاليف أعضاء مجلس الإدارة
(99)	(49)	تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية
(42,425)	(45,111)	مجموع المصاريف
11,560	1,420	فائض السنة

سلطة دبي للخدمات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي)
غير مدقق (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016)

	رأس المال المساهم به	احتياطي نظامي	احتياطي مطالبات قضائية	خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	فائض متراكم	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2015	1,570	14,921	352	(1,086)	-	15,757
فائض السنة	-	-	-	-	11,560	11,560
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 12,13-2)	-	-	2,648	-	(2,648)	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 11-2)		8,912	-	-	(8,912)	-
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	(11)	-	(11)
في 31 ديسمبر 2015	1,570	23,833	3,000	(1,097)	-	27,306
فائض السنة	-	-	-	-	1,420	1,420
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 12,13-2)	-	-	-	-	-	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 11-2)		1,420	-	-	(1,420)	-
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	676	-	676
في 31 ديسمبر 2016	1.570	25.253	3.000	(421)	-	29.402

سلطة دبي للخدمات المالية

بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي)
غير مدقق (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016)

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أنشطة العمليات		
فائض السنة	1,420	11,560
تعديلات بسبب البنود التالية:		
الاستهلاك	719	603
الإطفاء	886	834
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	1,279	1,392
إيرادات فوائد	(545)	(125)
التدفقات النقدية للعمليات قبل دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والمبلغ المستحق للحكومة والحركات في رأس المال العامل	3,759	14,264
التغيرات في رأس المال العامل:		
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة	(1,408)	(1,408)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	(475)	281
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	1,605	840
	476	153
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات	3,957	14,130
أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات ومعدات	(801)	(708)
شراء موجودات غير ملموسة	(726)	(513)
شراء ممتلكات ومعدات	545	62
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(982)	(1,159)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	2,975	12,971
النقد وما في حكمه في بداية السنة	34,811	21,841
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37,786	34,811

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين

الإفصاح المتعلق بالمكافآت:		
يبين الجدول التالي إجمالي الأتعاب المستلمة أو المستحقة والمدينة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015 من قبل مجلس الإدارة وكبار المسؤولين في سلطة دبي للخدمات المالية.		
مكافآت رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:		
نطاق الأتعاب	أعضاء المجلس 2016	أعضاء المجلس 2015
من 50,001 إلى 100,000 دولار أمريكي	-	-
من 100,001 إلى 200,000 دولار أمريكي	4	5
من 200,001 إلى 250,000 دولار أمريكي	3	3
أكثر من 250,001 دولار أمريكي	1	1
	8	9
	2016 (دولار أمريكي)	2015 (دولار أمريكي)
القيمة الإجمالية لمجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المبينة أعلاه:	2,093,126	2,233,509

ملاحظات:

(1) يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

(2) تتكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل رئيسي من الأتعاب المقدمة السنوية بالإضافة إلى أتعاب حضور الاجتماعات (اجتماعات المجلس ولجانه). يتم أيضاً دفع بدلات السفر. بلغت الأتعاب المقدمة لمجلس الإدارة خلال عام 2016 1,158,982 دولاراً أمريكياً (بلغت الأتعاب المقدمة لرئيس مجلس الإدارة 466,796 دولاراً أمريكياً). بلغت أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة 7,192 دولاراً أمريكياً لكل اجتماع (بلغت أتعاب حضور رئيس مجلس الإدارة 15,913 دولاراً أمريكياً لكل اجتماع).

(3) بلغت أتعاب عضوية اللجان 599 دولاراً أمريكياً شهرياً للعضو الواحد خلال عام 2016 (بلغت أتعاب رئيس اللجنة 1,199 دولاراً أمريكياً شهرياً). بلغت أتعاب حضور اجتماعات اللجان 2,877 دولاراً أمريكياً لكل اجتماع.

(4) لا يحصل رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية على أتعاب عن عضوية اللجان أو عن حضور اجتماعات اللجان. ولا يحصل الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية على أتعاب عن عضوية مجلس الإدارة أو عضوية لجانه أو عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات اللجان.

(5) لا يحصل المسؤولون التنفيذيون الآخرون الذين يعملون كأعضاء في لجان المجلس أو يحضرون اجتماعات المجلس أي أتعاب عن عضويتهم أو حضورهم.

مكافآت الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين:		
نطاق المكافآت	المسؤولون التنفيذيون 2016	المسؤولون التنفيذيون 2015
حتى 300,000 دولار أمريكي	-	2
من 300,001 إلى 500,000 دولار أمريكي	2	3
من 500,001 إلى 900,000 دولار أمريكي	6	5
أكثر من 900,000 دولار أمريكي	1	1
	9	11
	2016 (دولار أمريكي)	2015 (دولار أمريكي)
القيمة الإجمالية لمجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين المبينة أعلاه:	6,034,897	6,205,177

تشمل مكافآت المسؤولين التنفيذيين المبينة أعلاه:		
	2016 (دولار أمريكي)	2015 (دولار أمريكي)
رواتب وحوافز أداء	4,719,074	4,841,689
مكافآت ومزايا أخرى	1,315.823	1,363,488

ملاحظات:

(1) يتم توزيع الرواتب والحوافز بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

(2) تشمل المكافآت والمزايا الأخرى بدل السكن وبدل السفر وبدل التعليم والأقساط المدفوعة مقابل التأمين الطبي والتأمين على الحياة ومستحقات نهاية الخدمة لسنة 2016.

الشركات المرخصة في عام 2016

اسم الشركة
514 كابيتال بارتنرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
A
إيس إنشورانس بروكرز ذ.م.م.
اكتيف تريدس ش.ع.م
أيه إي إس فايننشال سيرفيسز ليمتد
البنك الأهلي المتحد المحدود
ألكازار إنرجي ليمتد
أمالبه كابيتال ليمتد
أمانة فايننشال سيرفيسز (دبي) ليمتد
أموال كابيتال بارتنرز المحدودة
أبيكس ليمتد
أرجينتكس إل إل بيه
أسباير اندر رايتنج اجينسي ليمتد
B
بدوة كابيتال ليمتد
بنك سنغافورة المحدود
باستيون كابيتال لندن ليمتد (فرع مركز دبي المالي العالمي)
بيتشوود برمودا إنترناشيونال (الشرق الأوسط) ليمتد
بيسو ري (ميدل إيست) ليمتد
بلو تارجت أدفايزورز ليمتد
برقان ويلث ليمتد
C
كاناكورد جينويتي (دبي) ليمتد
بنك كنارا (فرع مركز دبي المالي العالمي)
كاندريام لوكسمبورغ
كابيتال ريسورسز ليمتد
كوفيس كريدت إنشورنس جي سي سي ليمتد
ثريد نيدل إنفستمنتس (ميدل إيست) ليمتد
كارينسي ماترز ليمتد
D
ديكون كابيتال أسيت مانجمنت إل إل بيه
ديلويت كوربوريت فاينانس أدفيزوري ليمتد
E
إي إن تي أو كابيتال مانجمنت ليمتد
إي أو إف سيرفسز (آسيا) بيه تي إي ليمتد (المكتب التمثيلي لمركز دبي المالي العالمي)
يوريكا ليمتد

F
فابر كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
فالكون برايفيت ويلث ليمتد
فايف كابيتال أدفايزرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
G
جيميناي كوربوريت فاينانس ليمتد
جي دبليو بيه مانجمنت ليمتد
H
حبيب كابيتال ليمتد
هاربور ويلث مانجمنت ليمتد
إتش دي إف سي إنترناشيونال لايف آند ري كومباني ليمتد
همة كابيتال ليمتد
بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود
هونا كابيتال ليمتد
I
إنديجو إف إكس ليمتد
إنفيريو كابيتال أدفايزرز ليمتد
J
جبر كابيتال بارتنرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
جاردين لويد تومبسون بيه سي إس (دبي) ليمتد
K
كامكو انفستمنت كومباني (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
كاي إنترناشيونال أيه إم إي أيه ليمتد
كي كابيتال مانجمنت ليمتد
L
إل آند تي كابيتال ماركتس ليمتد
لاكسون إنفستمنتس ليمتد
ليو كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
M
مابليدون كابيتال ليمتد
ميتسوبيشي يو إف جي تراست آند بانكنج كوربوريشن
ميزوهو جلف كابيتال بارتنرز ليمتد
N
نيوبرجر بيرمان يوروب ليمتد
نورث ستار فايننشال سيرفسز (برمودا) ليمتد
نوفوس كابيتال أدفايزورز ليمتد
P
باتريا إنفستمنتس يو كيه ليمتد

الشركات المرخصة في عام 2016

اسم الشركة
بيكتيت أسيت مانجمنت ليمتد
بلوريمي ويلث (دبي) ليمتد
Q
كويلتر شيفيوت ليمتد
R
ريسك اكستشنج (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
S
سامسونج فاير أند مارين إنشورانس مانجمنت ميدل إيست ليمتد
ساروا إنفستمنت مانجمنت ليمتد
سكوير كابيتال ليمتد
ستار أندير رايتنج أيجنتس (دبي) ليمتد
ستورم هاربور سيكيوريتيز إل إل بيه

T
تكاود سيفينغز آند بينشنز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
تاوروس ويلث أدفايزورز ليمتد
تافيرا سيكيوريتيز ليمتد
ذا أكسيس بنك يو كيه ليمتد
المستثمر الوطني ش.م.ع
تريسبان أسيت مانجمنت ليمتد
تروشال إنفستمنت بارتنرز ليميتد
U
يونيفرسال كابيتال بنك أيه دي بودغوريتسا
W
ويلث بلس أسيت مانجمنت ليمتد

الرجاء الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع الشركات المرخصة.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2016

اسم الشركة
بيركلي كابيتال ليمتد
بيرد آند بيرد (الشرق الأوسط وأفريقيا) إل إل بيه
بلو ستون مانجمنت ليمتد
كونسلكو (الإمارات العربية المتحدة) ليمتد
كوفينجتون آند بيرلنج إل إل بيه
كريسنت هاوس ليمتد
لينكس جروب كوربوريت سيرفسز إل إل سي
إل بيه أيه ميدل إيست ذ.م.م.
لطفي وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية
مايبلز آند كالدر (دبي) إل إل بيه
ماير براون إل إل بيه
مايفيلد جروب إل إل بيه
بيلسبري ينثروب شو بيتمان (الشرق الأوسط) إل إل بيه
سانيه جروب (دبي) ليمتد (أعمال ومهن غير مالية محددة)
تي أيه إم كابيتال ذ.م.م.
تراست مور (دبي) ليمتد
يوني آسيا جروب كونسالتنسي سيرفسز ليمتد
وايت آند كيس إل إل بيه

الرجاء الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

مذكرات التفاهم التي وقعت في عام 2016

مذكرات التفاهم الثنائية	
الإمارات العربية المتحدة	الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
الإمارات العربية المتحدة	سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي
الأردن	هيئة الأوراق المالية

الرجاء الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على القائمة الكاملة لمذكرات التفاهم.

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بها في عام 2016

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بها في عام 2016
الرمز كابيتال ش.م.ع.
الصفوة مباشر للخدمات المالية ش.م.ع
إي دي آند إف مان كابيتال ماركيتس إنك
إنتغريتد سكيورتيز ذ.م.م
نعيم للأسهم والسندات ذ.م.م
أبوظبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م
بايونير وسيط سيكيوريتيزذ.م.م

الرجاء الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بها.

الإدراجات الجديدة في عام 2016

جهة الإصدار	الورقة المالية	مكان الإدراج	المبلغ الذي تم جمعه	
الأهلي المتحد للصكوك المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	200,000	دولار أمريكي
ابيكورب للصكوك المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	500,000,000	دولار أمريكي
بوبيان كابيتال إس بي سي ليمتد	الصكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	250,000,000	دولار أمريكي
فرع بنك التعمير الصيني في هونغ كونغ	سندات ذات عائد ثابت	ناسداك دبي وبورصة هونغ كونغ وبورصة سنغافورة المحدودة لتداول الأوراق المالية	600,000,000	دولار أمريكي
بنك دبي الإسلامي للصكوك المحدود	الصكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	500,000,000	دولار أمريكي
موانئ دبي العالمية كريسنت ليمتد	الصكوك	ناسداك دبي وبورصة لندن	1,166,942,000	دولار أمريكي
موانئ دبي العالمية كريسنت ليمتد	الصكوك	ناسداك دبي وبورصة لندن	33,058,000	دولار أمريكي
شركة الصكوك المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	250,000,000	دولار أمريكي
شركة الصكوك المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	750,000,000	دولار أمريكي
إعمار صكوك المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي (الأساسية)	750,000,000	دولار أمريكي
هلال خدمات المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي وبورصة لندن	300,000,000	دولار أمريكي
أي دي بي ترست سيرفسز ليمتدت	الصكوك	ناسداك دبي وبورصة لندن وبورصة ماليزيا	1,250,000,000	دولار أمريكي
أي دي بي ترست سيرفسز ليمتدت	الصكوك	ناسداك دبي وبورصة لندن وبورصة ماليزيا	1,500,000,000	دولار أمريكي
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود	السندات	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	400,000,000	دولار أمريكي
ماف العالمية للأوراق المالية المحدودة	السندات	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	300,000,000	دولار أمريكي
نور للدرجة ا للصكوك المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي (الأساسية)	500,000,000	دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي وبورصة سنغافورة للأوراق المالية المحدودة	732,600,000	دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي وبورصة سنغافورة للأوراق المالية المحدودة	17,400,000	دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي وبورصة سنغافورة للأوراق المالية المحدودة	1,623,543,000	دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	126,457,000	دولار أمريكي
الشارقة للصكوك (2) المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	500,000,000	دولار أمريكي
شركة إس آي بي للصكوك III المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	500,000,000	دولار أمريكي
الإجمالي			12,750,000,000	دولار أمريكي

الرجاء الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على جميع الإدراجات.

القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها في عام 2016

قواعد سلطة دبي للخدمات المالية

مجلس الإدارة أدخل تعديلات على كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- إشعار التعديلات بتاريخ ١٠ فبراير 2016 و15 فبراير 2016 وسندات وضع القواعد 165-175 التي أجرت عدداً من التعديلات المتفرقة على وحدات كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- إشعار التعديلات بتاريخ 26 يونيو 2016 وسندات وضع القواعد 176-183 التي أجرت تعديلات على كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية لدعم سلطة دبي للخدمات المالية في إجراء المزيد من أعمالها التنظيمية عبر الإنترنت، وأجرت تغييرات متعددة على نظام التأمين لدى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- إشعار التعديلات بتاريخ 12 ديسمبر 2016 وسندات وضع القواعد 184-196 وسندات التوجيه التي أجرت تعديلات على نظام مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية، ونظام سلطة دبي للخدمات المالية المتعلق بالتنظيم والمكاتب التمثيلية وأعمال الترويج المالية، وعدد من التعديلات المتفرقة على وحدات كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية وقواعد سلوك السوق.

وحدات مرجع سلطة دبي للخدمات المالية:

أجرى الرئيس التنفيذي تعديلاتٍ على مرجع سلطة دبي للخدمات المالية كما ما يلي:

- تم تحديث وحدة نماذج الطلبات والإشعارات في أربع مناسبات منفصلة في عام 2016.
- إشعار التحديث بتاريخ 28 يناير 2016 الذي أدخل نسخة فبراير 2016 من وحدة السياسات والإجراءات التنظيمية (RPP).

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات	
A	
ADGM	سوق أبو ظبي العالمي
AF	شركة مرخصة
AMERC	اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا و الشرق الأوسط
AMI	مؤسسات السوق المرخصة
AML	مكافحة غسل الأموال
AMLSCU	وحدة مواجهة غسل الأموال و الحالات المشبوهة
ASIC	هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
B	
BCBS	لجنة بازل للإشراف المصرفي
BCG	مجموعة بازل الاستشارية
C	
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CCP	أعمال التقاص المركزي
CEO	الرئيس التنفيذي
CIR	قواعد الاستثمار الجماعي
COO	الرئيس التنفيذي للعمليات
ComFrame	الإطار المشترك للإشراف على مجموعات التأمين النشطة دولياً
CP	ورقة استشارية
CRA	وكالات التصنيف الائتماني
CTF	مكافحة تمويل الإرهاب
D	
DFSA	سلطة دبي للخدمات المالية
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
DIFCA	سلطة مركز دبي المالي العالمي
DNFBP	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
E	
ESCA	هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية
ESMA	هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
F	
FATF	مجموعة العمل المالي
FinTech	التكنولوجيا المالية (فينتك)
FMT	الهيئة القانونية للأسواق المالية
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	مجلس الاستقرار المالي
FSRA	هيئة تنظيم الخدمات المالية
G	
GCC	مجلس التعاون الخليجي
H	
HKSFC	هيئة الأوراق المالية والسلع الآجلة في هونج كونج
HR	الموارد البشرية

I	
IA	هيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة
IAIG	مجموعات التأمين النشطة دولياً
IAIS	الرابطة الدولية لمراقبي التأمين
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
ICPs	مبادئ التأمين الأساسية
IFIAR	المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
K	
KSA	المملكة العربية السعودية
L	
LegCo	اللجنة التشريعية
List	قائمة الأوراق المالية الرسمية
M	
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MESA	رابطة دراسات الشرق الأوسط
MMF	صندوق سوق المال
MoU	مذكرة تفاهم
MMoU	مذكرة تفاهم متعددة الأطراف
N	
NAMLCFTC	لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
NY Fed	بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك
O	
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OTC	التداول خارج السوق
P	
PRA	السلطة التنظيمية الإحترازية
Q	
QIF	صندوق المستثمرين المؤهلين
R	
RA	المدقق المسجل
RoC	مسجل الشركات
S	
SAR	تقرير الأنشطة المشبوهة
T	
TRL	قادة الغد التنظيميون
U	
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UASA	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة

للإستفسارات العامة
هاتف 1500 362 4 (0) 971+ الموقع الإلكتروني www.dfsa.ae